جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

ما بقي من نصوص كتاب الأوسط

لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)

جمع ودراسة

د. محمد محمود محمد صبري الجبة
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدمياط الجديدة

العدد الثاني والعشرون
للعام ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م
الجزء الرابع
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٨م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

ملخص

ما بقي من نصوص كتاب (الأوسط)
لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) جمعٌ ودراسة

إعداد: د/ محمد محمود محمد صبري الجُبَّه

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة

قدَّر الله لكتاب (الأوسط في النحو) للأخفش أن يكون بين ما فُقِدَ من نفائس التراث النادرة، وقد هداني الله تعالى لفكرةِ جمع ما بقي من نصوصه في بحثٍ واحدٍ يضمُّها بين دفَّتيه؛ نظرًا لقيمة الكتاب الذاتية وقيمة مؤلِّفه.

وقد عثرتُ بفضل الله تعالى على طائفةٍ معقولةٍ من نصوص هذا الكتاب المفقود، بلغت ثمانية وستين نصًّا، قد نُثرت في بطون الكُتب على اختلاف ألوانها، فأردتُ جمع شتات ما تناثر منها، وإخراجها في هذا البحث؛ وفاءً لهذا الكتاب القيِّم الذي يعكس ما استقرَّ عليه فكرُ الأخفش، وما رجع عنه من أقوالٍ كان قد قالها في مؤلفاتٍ سابقةٍ، وموافقاته لشيخه سيبويه بعد مخالفته له، ويبرز لنا معتمَدَ رأيهِ ضمن آرائه الكثيرة المروية عنه في المسألة الواحدة؛ إذ استقرَّ لدى النحاة أن ما ذكره الأخفش في (الأوسط) هو آخر أقواله.

وقد أتى البحث في قسمين، تسبقهما مقدمة، وتقفوهما خاتمة وكشافات عامة.

أمّا **المقدمة** : ففيها حديث عن: أهمية الموضوع، ودوافع اختياري له، ومنهجي فيه.

وأمَّا **القسم الأول**: فجاء بعنوان: (الأخفش وكتابه الأوسط)، ويتضمَّن مبحثين :

المبحث الأول : جاء عنوانه : (الأخفش الأوسط ـ حياته وآثاره).

والمبحث الثاني : جاء بعنوان : (كتاب الأوسط دراسة توثيقية منهجية).

وأمَّا **القسم الثاني** : فعقدته بعنوان (بقيَّة نصوص الأوسط للأخفش جمع وتوثيق وتعليق).

ثم ذيلت البحث **بخاتمةٍ**، وكشافين لمصادر البحث ، وللموضوعات.

Summary of the Research

Compiling and Analysis of the Rest of "Al Awast" Book Texts authored by Abo Al Hassan Said bin Masaadah Al Akhfash Alawast, died on (215 A.H.). A compilation and a study

A lecturer of linguistics in Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in New Damitta

Unluckily, the book entitled "AlAwast in Arabic Grammar" was one of the rare lost books. It was my idea to collect the rest of its texts in one book due to the prestige of its author and the book significance itself. During my research, I found a group of sheets which present nearly sixty-eight texts from different books. My role in this research is to compile these sixty-eight texts and study them well to reach the way how AlAkhfash thinks. I will also study the different opinions related to AlAkhfash, confirm his stable opinion and mobile one. In this research, I will also study AlAkhfash's agreements with his teacher "Sebawaih" after great time of disagreement. In this research, I will find out the considerable opinions for Al Akhfash as this book is the last written book by him.

The research is divided into two sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion and general highlighters.

Introduction: discusses the importance of the subject, and my motives and the methodology used.

First Section entitled: "Al Akhfash and his book "Al Awsat", and it includes two subsections.

First Subsection entitled: "Al Akhfash; Al Awsat" – his life and traits."

Second Subsection entitled: "Al Awsat book: a documental and methodological study."

Second Section entitled: "the rest of Al Awsat text by Al Akhfash: Compilation, documentation, and comment."

Then, I finished the research by: a conclusion, two highlighters to the research sources and subjects.

By/ Dr

Mohammed Mahmoud Mohammed Sabry Algobbah

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله جامع المتناثر بعد شتاتِهِ، ومحيي العِلْمَ بعد مماتِهِ، سبحانه لا مُبَدِّلَ لكلماته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ خير من وعى كلامَ ربه فتأمّل حدوده، وتدبّر محكم آياته، وبعد،

فقد كُتِبَ على تراث الأمة الإسلامية أن يعيش ما عاشته الأمة من مِحَنٍ ونكبات؛ إذ ضاع الكثيرُ منه في أتون الصّراعات، وتفرّقت البقية الباقية منه شذرَ مذرَ في سائر الأقطار والأمصار؛ فحُفِظ قسم كبيرٌ منه في مختلف خزائن الكتب العامة والخاصة، فتمّت الاستفادة من بعضه تحقيقًا ودراسةً ونشرًا، وكُنِزَ قسمٌ آخر منه في مكتبات خاصّةٍ دون الوصول إليه شرط الحداد، وخرط القتاد.

وكان كتابُ (الأوسط في النحو) لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) مما قدَّر الله تعالى له أن يكون بين ما فُقِدَ من هذه النفائس النادرة، التي طالما تطلّعت إليه وإلى أمثاله همم الباحثين، واشرأبَّت له أعناقُ الدارسين، كلمَّا مرُّوا على نصٍّ من نصوصه في بطون أمَّات الكتب.

وقد هداني الله تعالى لفكرةِ جمع ما بقي من نصوصه في بحثٍ واحدٍ يضمُّها بين دفَّتيه، فاستعنتُ الله تعالى وأقدمت على هذا العمل وإني لعلى يقين أن كل خطوة يخطوها الباحثُ المحقّق لا بدَّ أن تكون مصحوبةً بالحذر إذا أراد أن يجمع ما بقي من نصوص كتابٍ مفقود، سيَّما إذا كان ذا قيمةٍ كبيرةٍ بين كتب أهل الفنِّ ، أو لمؤلّف له قدره ووزنه.

وقد جَمع كتابُ (الأوسط في النحو) للأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) بين هاتين الميزتين، بين قيمة الكتاب الذاتية وقيمة مؤلّفه، فكان من الواجب عليَّ

وأنا أجمع ما بقي من نصوص هذا الكتاب أن أتوخَّى الحذر وأنا سائرٌ بين كمٍّ هائلٍ من النصوص المروية عن الأخفش، فلا ألتقطُ نصًّا من نصوص الكتاب إلا بعد أن تطمئن نفسي إلى أنَّ هذا النصَّ منصوص من ناقله أنه من كتاب (الأوسط) للأخفش.

وقد عثرتُ بفضل الله تعالى على طائفةٍ معقولةٍ من نصوص هذا الكتاب المفقود، بلغت ثمانية وستين نصًّا، قد نُثرت في بطون الكُتب على اختلاف ألوانها، من نحو وصرف ولغة وأدب وتفسير إلى غير ذلك، فأردتُ جمع شتات ما تناثر منها، وإخراجها في هذا البحث؛ وفاءً لهذا الكتاب القيِّم الذي يعكس ما استقرَّ عليه فكرُ الأخفش، وما رجع عنه من أقوالٍ كان قد قالها في مؤلفاتٍ سابقةٍ، وموافقاته لشيخه سيبويه بعد مخالفته له، ويبرز لنا معتمَدَ رأيهِ ضمن آرائه الكثيرة المروية عنه في المسألة الواحدة؛ إذ استقرَّ لدى النحاة أن ما ذكره الأخفش في (الأوسط) هو آخر أقواله.

فجاء بحثي بعنوان: (ما بقي من نصوص كتاب الأوسط لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت٢١٥هـ جمعٌ ودراسة).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في قسمين، تسبقهما مقدمة، وتقفوهما خاتمة وكشافات عامة.

أمّا المقدمة : ففيها حديث عن: أهمية الموضوع، ودوافع اختياري له، ومنهجي فيه.

وأمَّا القسم الأول – وهو قسم الدراسة – فجاء بعنوان: (الأخفش وكتابه الأوسط)، ويتضمَّن مبحثين :

المبحث الأول : جاء عنوانه : (الأخفش الأوسط ـ حياته وآثاره) ، وجاء الحديث فيه عن اسمه، ونسبه، ومولده، وصفاته، وعقيدته، وخلقه العلمي، وشيوخه، وتلاميذه، ووفاته، وآثاره المطبوعة والمفقودة.

والمبحث الثاني : جاء بعنوان : (كتاب الأوسط دراسة توثيقية منهجية):

أما الدراسة التوثيقية فجاء الحديث فيها عن عنوان الكتاب، وسبب تسميته (الأوسط)، ونسبته إلى الأخفش.

وأما الدراسة المنهجية ، فجاء الحديث فيها عن أهمية الكتاب، وأسلوبه، وآراء مؤلّفه فيه، ومدى تعرُّضه للمسائل الخلافية فيه، وآراء الأخفش فيه بين البصريين والكوفيين، وشواهده وأمثلته، واعتداده بالقياس فيه، واعتماده على لغات العرب، وما اشتمل عليه الكتاب من أبواب.

وأمَّا القسم الثاني : فعقدته بعنوان (بقيَّة نصوص الأوسط للأخفش جمع وتوثيق وتعليق)، وقد التزمتُ أصولَ الجمع والتوثيق والتعليق المتَّفق عليها في هذا القسم، فكان عملي على النحو الآتي:

١- قمتُ بحصر ما وقعت عليه عيني من نصوصٍ منسوبةٍ إلى كتاب (الأوسط في النحو) للأخفش الأوسط من بطون الكتب.

٢- قمتُ بجمع النصوص التي تنتمي إلى باب واحد، فجعلتها فيه، ورتَّبت الأبوابَ على الترتيب المشهور لدى النحاة.

٣- عزوتُ الآيات القرآنيَّة إلى سُوَرِها، والأبيات الشعريَّة، ولغات العرب، كُلًّا إلى مظانِّه.

٤- عزوتُ أقوالَ العلماء الواردة في النَّصِّ إلى أصحابها موَثَّقة من كتبهم قدر الإمكان، وإلا فمن أمَّات المصادر المعتمدة في ذلك.

٥- عرَّفتُ - بإيجازٍ - بالأعلام الواردة في النَّصِّ المجموع من كتب الطبقات والمراجع.

٦- ضبطتُ النَّصَّ المجموع.

٧- قمتُ بتفسير الألفاظ الغريبة بالرجوع إلى المعاجم .

٨- علقت على المسائل الخلافية الواردة في النَّصِّ المحقَّق.

٩- علَّقتُ على ما يحتاج تعليقًا من النَّصِّ ؛ إيضاحًا، أو زيادة فائدة ، موثِّقًا كُلًّا من مصادره المعتمدة.

١٠- قدَّمتُ للنَّصِّ بدراسة مفصَّلة تكشف اللثام عن شخصية المؤلِّف ومؤلَّفه.

ثم ذيلت البحث بخاتمةٍ، وكشافين لمصادر البحث ، وللموضوعات.

وختامًا : فهذا جهدُ المقل، وحيلة العاجز، وهو قبل كلّ شيء عملٌ بشريٌّ يعتريه النقص والخطأ، فما كان فيه من صواب فالفضل فيه لله وحده منة منه وكرمًا، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله من ذلك، وأتوب إليه.

اللهم اغفر زلاتي ، وأقل عثراتي ، وتقبل مني صالح أعمالي .

الباحث

القسـم الأول

الأخفش وكتابه (الأوسط)

ويشتمل على مبحثين :

- **المبحث الأول: الأخفش الأوسط ـ حياته وآثاره.**
- **المبحث الثاني : كتاب الأوسط ـ دراسة توثيقية منهجية.**

المبحث الأول

الأخفش الأوسط - حياته وآثاره

اسمه ونسبه [١]:

هو أبو الحَسَن سعيد بن مَسْعَدة المُجاشعيُّ[٢] البَلْخِيُّ[٣]، ثم البَصْريُّ[٤]، النَّحويُّ، الرَّاويَةُ، المعروفُ بالأخفش الأوسط[٥].

مولده :

لم تتعرض كتب التراجم التي ترجمت للأخفش الأوسط ألبتَّة إلى سنة ولادته، ولكن يمكن لنا التوصل إلى تلك السنة أو قريب منها من خلال النظر إلى ما نقلته المصادر عن أسنان معاصريه، فقد أجمعت المصادرُ التي بين

---

(١) انظر ترجمته في: المعارف لابن قتيبة ص٥٤٥، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٨٠، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٠، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٧٢،والفهرست لابن النديم ص٧٥، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص٨٥، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري ص١٠٧، وإنباه الرواة للقفطي ٣٦/٢، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٣٧٤/٣، والدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص٣٨٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣٨٠/٢، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني ص١٣١، والوافي بالوفيات للصفدي ١٦١/١٥، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ص١٤٥، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر للهجراني الحضرمي ٤١٥/٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٥٩٠/١، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ١٣٣/٢، والأعلام للزركلي ١٠١/٣.

(٢) نسبةً إلى بني مجاشع بن دارم، بطن من تَيْم، وكان مولًى لهم. (انظر: مظان الحاشية السابقة).

(٣) إذ كان من أهل بَلْخ، وهي مدينة مشهورة بخراسان. (انظر: معجم البلدان ٤٧٩/١، ومراصد الاطلاع ٢١٧/١).

(٤) إذ كان من سُكَّانها.

(٥) وعُرفَ بالأخفش؛ لِصِغَر عينيه مع سوء بصرهما، وكان يُقال له: الأخفش الأصغر؛ لأنَّ الأخفشَ الأكبرَ هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد شيخ سيبويه، فلما ظهر علي بن سليمان البغدادي النحوي المعروف بالأخفش الصغير، صار هذا وَسَطًا بينهما، فعُرفَ بالأخفش الأوسط. (انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٧٢، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢، وقلادة النحر ٤١٥/٢).

أيدينا على أنَّ الأخفشَ – كما نقلَ المبرِّدُ - كانَ أسَنَّ من سيبويه[١]، فإذا علمنا أنَّ وفاةَ أبي زيدٍ الأنصاري كانت على الراجح سنة خمس عشرة ومائتين[٢]، وأنه تُوفِّيَ بعد سيبويه بنيِّفٍ وثلاثين سنةً[٣]، أدركْنا أنَّ وفاة سيبويه كانت بين سنتي تسع وسبعين ومائة، واثنتين وثمانين ومائة[٤]؛ لأنَّ النيِّفَ من واحد إلى ثلاث، فولادة سيبويه كانت بين عامي ستة وثلاثين ومائة، وواحد وأربعين ومائة؛ لأنه كان قد نيَّفَ على الأربعين عند وفاته كما ناقش ذلك مناقشةً دقيقةً ياقوت الحموي في (معجم الأدباء)[٥].

وإذا كان الأخفشُ أكبرَ سِنًّا من سيبويه فإنَّ ذلك يشيرُ إلى أنَّ الفارقَ بينهما في السِّنِّ كان ظاهرًا، ولا يتمُّ ذلك كما نرى إلا إذا زاد على سنين قد يتعدَّى عددها عقدًا، فالمرجَّح باعتماد هذا كله أنَّ الأخفشَ وُلِدَ في العقد الثالث من القرن الثاني الهجري، والله أعلم.

---

(١) انظر: مراتب النحويين ص٨٠، وأخبار النحويين البصريين ص٣٩، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٦، ونزهة الألباء ص٥٧، وإنباه الرواة ٤٠/٢، ٣٥٣، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، وقلادة النحر ٢١٥/٢.

(٢) انظر: مراتب النحويين ص٥٦، وتاريخ العلماء النحويين ص٢٢٥، وإنباه الرواة ٣٣/٢، والجواهر المضيَّة في طبقات الحنفيَّة لمحي الدين الحنفي ٢٤٨/١، والبلغة ص١٤٣، والتاج المكلَّل لأبي الطيب القِنَّوجي ص٣٧.

(٣) انظر: أخبار النحويين البصريين ص٣٨، وإنباه الرواة ٣٥٣/٢.

(٤) ذكر السيرافي في (أخبار النحويين البصريين ص٣٨): أنَّ سيبويه مات قبل جماعة قد كان أخذ عنهم كيونس وغيره، وقد كان يونس مات في سنة ثلاث وثمانين ومائة.
ـــ والراجح عند العلماء أنَّ وفاة سيبويه كانت سنة ثمانين ومائة بفارس في أيام الرشيد. (انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٧٢، وتاريخ العلماء النحويين ص١٠٨، وتاريخ بغداد ٩٩/١٤، وإنباه الرواة ٣٥٣/٢، والبلغة ص٢٢٤، وبغية الوعاة ٢٣٠/٢، والأعلام للزركلي ٨١/٥).

(٥) ٢١٢٣/٥.

صفاته :

كان أبو الحسن: صغيرَ العينين سيِّءَ البَصَر، كما هو واضحٌ من لَقَبِهِ، أجْلَعَ، أي: لا تنضمُّ شفتاهُ على أسنانه(١)، وقيل: الأجْلَعُ: القصيرُ الشَّفة العُليا(٢)، عالمًا متواضعًا، يعرفُ للعلماء قدرَهم، فقد جاءَ يومًا يناظر سيبويه بعد أن برع، فقال له: «إنما ناظرْتُكَ لأستفيدَ لا لغيره»(٣)، ويعرف العلماءُ له قدره ـ أيضًا ـ، فلما دخل الفرّاء على سعيد بن سَلْمٍ، فقال: قد جاءكم سيدُ أهل اللغة، وسيدُ أهل العربية، قال الفرّاء: أما مادام الأخفش- يعني سعيد بن مسعدة- يعيشُ فلا(٤).

عقيدته :

كان أبو الحسن مُعتزليًّا مِن غِلمان أبي شِمْرٍ(٥).

قال أبو حاتم السجستاني: «كان الأخفشُ رجلَ سوء قدَريًّا شِمْريًّا، كتابُهُ في المعاني صُوَيلِحٌ، إلا أنَّ فيه مذاهبَ سوءٍ في القدَر»(٦).

وقال أبو بكر الزبيدي: «وكان الأخفشُ قدَريًّا شِمْريًّا؛ يعني صنفًا من القدَريَّة نُسِبوا إلى أبي شِمْر، ولم يكن يغلُو في القدَر»(٧).

---

(١) انظر: مراتب النحويين ص٨٠، وإنباه الرواة ٣٩/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢، والبلغة ص١٤٥، وقلادة النحر ٤١٥/٢، وبغية الوعاة ٥٩٠/١، وسلم الوصول ١٣٣/٢.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١٣٧٤/٣.

(٣) انظر: أخبار النحويين البصريين ص٣٩، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٦، ونزهة الألباء ص٥٧، وإنباه الرواة ٣٥٣/٢.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٣٩/٢.

(٥) انظر: معجم الأدباء ١٣٧٤/٣، والبلغة ص١٤٥، والوافي بالوفيات ١٦١/١٥، وبغية الوعاة ٥٩٠/١، وطبقات المفسرين للداوودي ١٩١/١.
وأبو شِمْرٍ: أحد أئمة القدرية المرجئة، وآراؤه مبسوطة في كتاب (الفرق بين الفرق للإسفراييني، انظر: ص١٤٤، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٤).

(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٧٤، وإنباه الرواة ٣٨/٢، والوافي بالوفيات ١٦١/١٥.

(٧) طبقات النحويين واللغويين ص٧٤، وانظر: إنباه الرواة ٣٨/٢.

وقال القفطي: «وكان يقول بالعَدْل[١]»[٢].

وقال السيوطيُّ: «كان الأخفشُ أعلمَ الناس بالكلام، وأحذقهم بالجَدَل»[٣].
بالجَدَل»[٣].

وقد ذكرت الدكتوره/ هدى قراعة شواهد على اعتزاليته أثناء تحقيقها لكتابه (معاني القرآن)[٤].

خلقه العلمي:

تراكبت الشواهد الدَّالَّةُ على حُبِّ الأخفش المالَ، وأنَّه ما وضع كُتُبَهُ ومصنَّفاته إلا من أجل التكسُّب، والعيش في رغدٍ منه؛ ولذلك أبهمها، وفي ظني أن حرص الأخفش على المال واتخاذه الوسيلة للحصول عليه - عن طريق إغماض المعاني وإبهام المباني حتى يحتاج إليه في إدراك المقاصد فيعمد إلى التعلم بالأجر الذي يريد - إنما كان منه لكي لا يصير إلى ما صار إليه الخليل، وقد عُرف أنه عاش فقيرًا في خُصٍّ من خصاص البصرة لا يشعر به أحدٌ، وأصحابه يكسبون بعلمه وكتبه الأموال[٥]، أو إلى ما صار إليه سيبويه الذي لم يسعفه الحظُّ في الوصول إلى الثروة والجاه في حياته كما اشتهى ، وليصبح في وصوله إلى مراده منهما كالكسائي والفراء فيهيء لنفسه العيش الكريم والمنزلة اللائقة مثلهما.

وإليك طرفًا مما وقفت عليه من آثارٍ تدلُّ على رغبته في التكسُّب بالعلم:

أولًا: لمَّا عاد سيبويه إلى البصرة إثر تلك المناظرة المشهورة بينه وبين الكسائي، وقد علا كعبُ الكسائيِّ عليه فيها، انتدب سيبويه تلميذه النجيبَ أبا

(١) ويعني به: القدر خيره وشره من العبد، من غير أن يضاف إلى الباري تعالى منه شيء. (انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١٤٥/١).
(٢) إنباه الرواة ٣٩/٢.
(٣) بغية الوعاة ٥٩٠/١، وانظر: سلم الوصول ١٣٣/٢.
(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش بتحقيق د/ هدى قراعة ١٧/١- ١٨.
(٥) انظر: إنباه الرواة ٣٨٠/١، ومعجم الأدباء ١٢٦٩/٣، ووفيات الأعيان ٢٤٥/٢.

الحسن الأخفشَ الأوسطَ ليثأرَ له، وكان من المنتظر أن يناظرَ الأخفشُ الكسائيَّ ويغلبه في عقر داره، فينتصر لشيخه، ويحتلَّ مكانه، إلا أننا فوجئنا بعرض الكسائي على الأخفش أن يؤدِّبَ ولده نظير مبلغ من المال، فرضي الأخفش، ونسي المهمَّة التي انتُدِبَ إليها(١).

ثانيًا: عتابه المعذلَ بنَ غيلان وقد استجفى ولدَه عبد الله وكان يؤدِّبُهُ، فكتب إليه:

أَبْلِغْ أبا عمرٍو حليفَ النَّدى ∴ بأن عبدَ الله لي جافي

قد أحكم الآدابَ طُرًّا فما ∴ يجهل شيئًا غير إلطافي

لم تَنْدَ مِن كفَّيه لي قَطْرَةٌ ∴ وليسَ ذا منه بإنصافِ

فكتب إليه المعذل:

إن يَجْفُ عبدُ الله أو يعتدي ∴ يكفِكَ إنصافي وألطافي

فأجابه الأخفشُ:

ما بعد إنصافِكَ لي غايةٌ ∴ وبعضُ إنصافِكَ لي كافِي(٢)

ثالثًا: ضَنَّهُ بكتاب سيبويه – إذا صحَّ الخبرُ – ثم يرتضي بالمال الذي أغراه به الجرمي والمازني فيقرؤه عليهما مقابل ما أخذ(٣).

رابعًا: تدريسه الكتابَ للكسائي مقابل خمسين أو سبعين دينارًا(٤).

خامسًا: قولُ الجاحظ للأخفش: «أنت أعلمُ الناس بالنّحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلّها؟، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟، وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم؟! قال: أنا رجلٌ لم أضع كتبي هذه لله،

(١) انظر: إنباه الرواة ٣٥٠/٢، ومعجم الأدباء ٢١٢٧/٥.
(٢) انظر: إنباه الرواة ٤١/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣.
(٣) انظر: نزهة الألباء ص١٠٨، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣.
(٤) انظر: مراتب النحويين ص٨٩، وأخبار النحويين البصريين ص٤١، وطبقات النحويين واللغويين ص٧٣، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٦، ونزهة الألباء ص١٠٨، وإنباه الرواة ٣٧/٢، ٤٠، ٢٧٣، ٣٥٠، ومعجم الأدباء ١٣٧٥/٣، وبغية الوعاة ٥٩٠/١، وسلم الوصول ١٣٣/٢.

وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلَّت حاجاتهم إليّ فيها، وإنّما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنّما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسّب ذهبت»[١].

سادسًا: ضجيج أبي العباس ثعلبٍ من (مسائله) لمَّا زاره أبو بكر بن الخياط، فدقَّ عليه الباب، فخرج ثعلبٌ وبيده جزء من مسائل الأخفش، فقال للخياط: ويحك! صاحبك هذا مجنون، ويتكلَّم بما لا يُفْهم. فقال أبو بكر: وأيُّ شيء وقفتَ عليه من هذا؟ فقال ثعلبٌ: (كَمْ مني مكان السَّارية رجل)، و(كم مني مكان السارية ذراع)؛ في غير ذلك من المسائل. فقال له أبو بكر: هذا رجلٌ أشرفَ على بحر، فهو يتكلَّم منه بما يريد، فسكتَ[٢].

سابعًا: وعورة كتاب (الأوسط) كبقية كتب الأخفش، دعت أبا العباس المبردَ أن يُبينَ مقصوده ويوضِّحَه لأهميته، فصنع عليه كتابًا سمَّاهُ: (معنى كتاب الأوسط للأخفش)[٣]، وكذا فعل مبرمان النحوي البغدادي فأخرج كتابه ليكون تفسيرًا لكتاب الأوسط[٤].

شيوخه :

(١) الحيوان للجاحظ ٦٢/١، ٦٣.
(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٧٤.
(٣) انظر: الفهرست ص٨٣، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣، ومعجم الأدباء ٢٦٨٤/٦، والدر الثمين ص١٤٨، ١٤٩، والوافي بالوفيات ١٤٢/٥، وطبقات المفسرين للداوودي ٢٧١/٢، وإيضاح المكنون ٣٤٤/٤، وهدية العارفين ٢١/٢.
(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص١١٤، وتاريخ العلماء النحويين ص٤٩، والبلغة ص٢٧٧.

تُفصح التراجمُ التي بين أيدينا عن عبارةٍ مختصرةٍ تُجْمِلُ لنا شيوخَ الأخفش، وهي: أنه أخذ عمَّن أخذ سيبويه، ولقيَ من لَقِيَهُ من العلماء[١]، إضافةً إلى تلمذته لسيبويه، وغيره، وبيان ذلك كالآتي:

١- عيسى بن عمر الثقفي[٢]: وقد صرَّح الأخفش بالسماع منه، وبتحديثه إياه[٣].

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي[٤]: وتلمذة الأخفش له مختلفٌ فيها بين نافٍ[٥] ومُثبتٍ[٦]، وإثباتُ التلمذة له هي المرجَّحة بناءً على الروايات الواردة

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ص٤٠، والفهرست ص٧٥، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٥، ونزهة الألباء ص١٠٨، وإنباه الرواة ٣٩/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣.

(٢) هو أبو عُمر عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرئ النحوي، كان من قراء البصرة ونحاتها، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصري والعجاج، وروى عنه الأصمعي وغيره، وأخذ عنه الخليل بن أحمد، له: الجامع، والإكمال، وغيرهما، توفي سنة ١٤٩هـ. [إشارة التعيين ص٢٤٩، وبغية الوعاة ٢٣٧/٢].

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٢٦/١، ٥٨٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، وشمس العلوم ٢٧٥١/٥، ٢٧٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦١/٥، وخزانة الأدب ٢٢/٣، ٢٥.

(٤) هو الإمام أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، صاحب العربية، ومنشئ علم العَروض، أخذ عن عيسى بن عمر، وعنه سيبويه، وكان رأسًا في لسان العرب، ديِّنًا ورعًا، مفرط الذكاء، له: كتاب العين في اللغة، ومعاني الحروف، وكتاب العروض، وغيرها، وتوفي سنة ١٧٠هـ. [وفيات الأعيان ٢٤٤/٢، وبغية الوعاة ٥٥٧/١].

(٥) كالمبرد فيما روى عنه القفطي في (إنباه الرواة ٤٠/٢)، وأبي علي الفارسي فيما يروي عنه تلميذه ابن جني في (الخصائص ٣١١/٣)، وما ينقله البغدادي في (خزانة الأدب ٣٥٧/١٠) عن كتاب (نقض الهاذور للفارسي)، وأبي الطيب اللغوي في (مراتب النحويين ص٨٠)، والأنباري في (نزهة الألباء ص١٠٦)، وعبد الباقي اليماني في (إشارة التعيين ص١٣١)، والصفدي في (الوافي بالوفيات ١٦١/١٥)، والفيروزآبادي في (البلغة ص١٤٥)، والسيوطي في (البغية ٥٩٠/١، والمزهر ٣٤٧/٢)، والداوودي في طبقات المفسرين ١٩١/١).

(٦) كأبي بكر الزبيدي في (طبقات النحويين واللغويين ص٧٣)؛ حيث قال: «صحبَ الخليلَ قبل قبل صحبته لسيبويه»، وأبي علي القالي إذ عدَّه من أصحاب الخليل كما ذكر ذلك السيوطي في (المزهر ٦٦/١)، وياقوت الحموي؛ إذ روى في (معجم الأدباء ٢١٢٨/٥) «عن أبي عثمان المازني قال: حدثني الأخفش قال: حضرت مجلس الخليل، فجاءه سيبويه فسأله عن

في ذلك، إلا أنه لم يكن ملازمًا له، وذكر أحدُ الباحثين[١] أنَّ الأخفش لسعة دراسته، وتعداد أساتذته كان لا يداوم الحضور في حلقة الخليل إلا ليأخذ عنه العَروضَ الذي تفرَّد به الخليلُ، فانتفع به الأخفشُ أيّما انتفاع.

٣- يونس بن حبيب الضَّبِّي[٢]: وقد صرَّح الأخفش بالإخبار[٣] والإنشاد[٤] عنه.

٤-أبو مالك النويري[٥]: وصرَّح بأخذ الأخفش عنه أبو الطيِّب اللغوي، وساق شاهدًا على ذلك[٦]، واقتفى أثره القفطي[٧]، والسيوطي[٨].

٥-حمَّاد بن الزبرقان[١]: وقد ذكر ابنُ النديم[٢] رواية الأخفش عنه، وتبعه القفطي[٣]، وأثبت له السيرافي[٤] والشاطبي[٥] حكايةً عنه.

مسألة وفسّرها له الخليل، فلم أفهم ما قالا، فقمت وجلست له في الطريق فقلت له: جعلني الله فداءك، سألتَ الخليل عن مسألة فلم أفهم ما ردّ عليك ففهمنيه، فأخبرني بها، فلم تقع لي ولا فهمتها، فقلت له: لا تتوهم أني أسألك إعنائًا فإني لم أفهمها ولم تقع لي، فقال لي: ويلك ومتى توهمتَ أنني أتوهمُ أنك تعنتني، ثم زجرني وتركني ومضى»، ومن المحدثين أ.د/ كمال إبراهيم كما ذكر تلميذه أ.د/ عبد الأمير محمد الورد في كتابه (منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص٦٥)، وأ.د/ مهدي المخزومي في كتابه (الخليل بن أحمد .. أعماله ومنهجه ص٤٤، ٥١، ٢٦١).

(١) هو الأستاذ الدكتور/ عبد الأمير الورد في كتابه: (منهج الأخفش الأوسط ص٦٨).

(٢) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء، البصري، بارع في النحو، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره، وروى عنه سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء، توفي سنة ١٨٢هـ، وقيل غير ذلك. [إشارة التعيين ص٣٩٦، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢].

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٠٢/١، والقوافي للأخفش ص١٠٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥١١/٢، ٥٦١.

(٥) هو عمرو بن كركرة، أبو مالك الأعرابي، مولى بني سعد، وراوية أبي البيداء الرياحي، كان يعلّم بالبادية، ويُوَرِّق بالحَضَر، وكان بصريَّ المذهب قال ابن مناذر: كان الأصمعي يجيب في ثلث اللغة، وكان أبو عبيدة يجيب في نصفها، وكان أبو مالك يجيب فيها كلّها، وكان مع ذلك لا يجيب في القرآن والحديث، له كتاب خلق الإنسان، والخيل، وغيرهما. [معجم الأدباء ٥٠٩/٤، وبغية الوعاة ٢٣٢/٢، والأعراب الرواة ص٢١٢).

(٦) انظر: مراتب النحويين ص٨٠.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٤٠/٢.

(٨) انظر: المزهر ٣٤٧/٢.

٦- أبو عُبَيدة مَعْمَرُ بن المُثَنَّى[٦]: وقد روى عنه في (معاني القرآن)[٧]، وأيَّد هذه الرواية الفارقيُّ[٨]، والقيسيُّ[٩].

٧- علي الملقَّب بالجَمَل[١٠]: أشار أبو حاتم السجستاني إلى تلمذة الأخفش له، وأنَّ أبا الحسن وضع كتابه في النحو من كتاب الجَمَل هذا[١١].

٨- أبو شِمِرٍ المُعتزليّ[١٢]: وقد تواترت الروايات بتلمذة الأخفش له، واتباع آرائه في الاعتزال[١٣].

٩- سيبويه[١٤]: وقد انعقد إجماع الرواةِ على تلمذة الأخفش له، وأنه أخذ النحو عن سيبويه[١]، كما صرَّحوا بأنه أحذقُ أصحاب سيبويه[٢]، حتى قال

---

(١) هو حماد بن الزبرقان النحوي، كان حلو المحاضرة، لطيف العبارة، ظريف المفاكهة والمداعبة، وكان يونس بن حبيب يفضِّله، وكان متهمًا بالزندقة. [إنباه الرواة ٣٦٥/١، ولسان الميزان ٢٦٨/٣].
(٢) انظر: الفهرست ص٧٥.
(٣) انظر: إنباه الرواة ٤١/٢.
(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه ١٩٢/٤.
(٥) انظر: المقاصد الشافية ٣٧٦/٧، ٥٧١.
(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري المنشأ، بغدادي الدار والوفاة، العلامة النحوي اللغوي الحافظ الفقيه الإخباري، له: المجاز في غريب القرآن، وأيام العرب، وفعل وأفعل، وغيرها، توفي سنة ٢١٠هـ. [تاريخ بغداد ٢٥٢/١٣، وتاريخ دمشق ٤٢٣/٥٩، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢].
(٧) انظر: ١٣١/١.
(٨) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٥١.
(٩) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٧/١.
(١٠) علي الجمل، من شيوخ الأخفش، وضع كتابا في النحو لم يخلّ شيئًا، فذهب. [إنباه الرواة ٣٨/٢].
(١١) انظر: مراتب النحويين ص١٢٣، وطبقات النحويين واللغويين ص٧٣، وإنباه الرواة ٣٨/٢.
(١٢) مرَّت ترجمته.
(١٣) انظر: معجم الأدباء ١٣٧٤/٣، والبلغة ص١٤٥، والوافي بالوفيات ١٦١/١٥، وبغية الوعاة ٥٩٠/١، وطبقات المفسرين للداوودي ١٩١/١.
(١٤) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر إمام البصريين، أخذ النحو عن الخليل وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، واللغة عن الأخفش الأكبر، وعمل كتابه المعروف في النحو، وتوفي سنة ١٨٠هـ. [الإنباه ٣٤٦/٢، والبغية ٢٢٩/٢].

المبرد: «أحفظُ من أخذ عن سيبويه الأخفشُ»[٣]، كما صرَّحوا بأنَّ الطريق إلى (كتاب سيبويه) الأخفشُ، فإنه لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد، ولم يقرأه سيبويه على أحد، ولما مات سيبويه قرئ الكتاب على أبي الحسن الأخفش فشرَحَهُ وبيَّنَهُ[٤].

وذكر بعضُهم أنه قرأ عليه (كِتابَهُ)[٥]، وكلامُ الأخفش نفسه فيه إشارةٌ إلى أنَّ قراءة (الكتاب) على سيبويه كانت جُزئية، فيقول: «كنتُ أسأل سيبويه عمَّا أشكل عليَّ، فإن تصعَّبَ عليَّ الشيءُ منه قرأته عليه»[٦]، ثم إنَّ الأخفش نفسَهُ يقول فيما يرويه الرياشيُّ: «كنتُ أجالس سيبويهِ وكان أعلمَ مني، وأنا اليوم أعلمُ منه»[٧]، وقال أيضًا: «كان سيبويه إذا وضع شيئًا من كتابه، عرضه عليَّ، وهو يرى أني أعلم منه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه»[٨].

تلاميذه :

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٧٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، وإنباه الرواة ٣٦/٢، ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢، والوافي بالوفيات ١٦١/١٥، والبلغة ص١٤٥، والجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي ١٣٧/١، وبغية الوعاة ٥٩٠/١، وطبقات المفسرين للداوودي ١٩١/١، وقلادة النحر ٤١٥/٢، وسلم الوصول ١٣٣/٢، ١٦٦/٤، والأعلام ١٠٢/٣.
(٢) انظر: مراتب النحويين ص٨٠، وأخبار النحويين البصريين ص٤٠، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٥، ونزهة الألباء ص١٠٧، ١٠٨، وإنباه الرواة ٣٩/٢، والبلغة ص١٤٥.
(٣) انظر: بغية الوعاة ٥٩٠/١.
(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين ص٤٠، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٥، ونزهة الألباء ص١٠٨، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، وإنباه الرواة ٣٩/٢.
(٥) انظر: الدر الثمين في أسماء المصنفين لابن الساعي ص٣٨٣.
(٦) انظر: كتاب سيبويه ٩/١.
(٧) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٨/١٠.
(٨) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٦٧، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، ١٣٧٥، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢.

تبوأ أبو الحسن الأخفش مكانة مرموقة في حلقات دروس العلم، فكانت إليه الرحلة من كلِّ فُطْرٍ، فتلمذ له جَمْعٌ غفير من طلبة العلم-حينئذٍ-، حتى صاروا منارات للعلم من بعده، ودونك إطلالة على بعض هؤلاء:

١- علي بن حمزة الكسائي[١]: وقد قرأ عليه (كتابَ سيبويه) بالبصرة في جمعةٍ، فوهب له خمسين أو سبعين دينارًا، وكان الكسائيُّ يقول له: هذا الحرف لم أسمعه فاكتبه لي، فيفعل[٢].

٢- أبو عمر الجرمي[٣]: تلمذ للأخفش، وقرأ عليه (كتابَ سيبويه)، وبذل له فيه مالًا[٤].

٣- أبو عثمان المازني[٥]: تلمذ للأخفش، وقرأ عليه من أول (كتابِ سيبويه) إلى (هذا بابُ ما يرتفع بين الجزمين)[٦]، ثم أكمله على الجرمي[٧].

٤- أبو حاتم السجستاني[١]: أخذ عن الأخفش، وقرأ عليه (كتابَ سيبويه) مرَّتين[٢]، وروى عنه[٣].

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي الكوفي، أحد الأئمة في القراءة والنحو واللغة، وإمام مدرسة الكوفة والمؤسس الحقيقي لها، وأحد القراء السبعة المشهورين، توفي سنة ١٨٩هـ. [إشارة التعيين ص٢١٧، وبغية الوعاة ١٦٢/٢].

(٢) انظر: مراتب النحويين ص٨٩، وأخبار النحويين البصريين ص٤١، وطبقات النحويين واللغويين ص٧٣، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٦، ونزهة الألباء ص١٠٨، وإنباه الرواة ٣٧/٢، ٤٠، ٢٧٣، ٣٥٠، ومعجم الأدباء ١٣٧٥/٣، وبغية الوعاة ٥٩٠/١، وسلم الوصول ١٣٣/٢.

(٣) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي اللغوي، أخذ عن الأخفش وأبي زيد والأصمعي وغيرهم، وكان دينًا ورعًا نبيلًا، له مصنفات في النحو، منها كتاب الفرخ، توفي سنة ٢٢٥ هـ. [إشارة التعيين ص١٤٥، وبغية الوعاة ٨/٢].

(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين ص٥٧، وطبقات النحويين واللغويين ص٧٤، وتاريخ العلماء النحويين ص٧٣، ٨٦، ونزهة الألباء ص١٠٨، ١١٤، وإنباه الرواة ٤٠/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، ١٤٤٣/٤، ووفيات الأعيان ٤٨٥/٢، والبلغة ص١٥٥.

(٥) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني البصري، كان إمامًا في العربية، متسعًا في الرواية، الرواية، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ كتاب سيبويه عن الأخفش، دخل بغداد أيام الواثق، وله: التصريف، والديباج، وعلل النحو، وتوفي سنة ٢٤٩هـ. [وفيات الأعيان ٢٨٣/١، وإشارة التعيين ص٦١، وبغية الوعاة ٤٦٣/١].

(٦) كتاب سيبويه ٨٥/٣.

(٧) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٨٧، ٩٣، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٦، ونزهة ونزهة الألباء ص١٠٨، وإنباه الرواة ٤٠/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، وبغية الوعاة ٤٦٤/١.

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، المعروف بأبي حاتم السجستاني، كان إمامًا في اللغة وعلوم القرآن والشعر، من مصنفاته: لحن العامة، والمقصور والممدود، والقراءات، وتوفي سنة ٢٥٥هـ. [إشارة التعيين ص١٣٧، وبغية الوعاة ٦٠٦/١].

(٢) انظر: مراتب النحويين ص٩٥، وأخبار النحويين البصريين ص٧١، ونزهة الألباء ص١٤٦، وإنباه الرواة ٥٨/٢، ومعجم الأدباء ١٤٠٦/٣، ووفيات الأعيان ٤٣٠/٢، والوافي بالوفيات ١٠/١٦، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٢٥٨/٤، وبغية الوعاة ٦٠٦/١.

(٣) انظر: أدب الكاتب ص٥٨٥، وأمالي الزجاجي ص١١٧، والمزهر ٥٤/٢.

٥- أبو الفضل الرِّياشي[١]: تلمذ للأخفش وروى عنه[٢]، وحضر حلقات درسه، وكان سأله في مسألةٍ فلم يَصِلْ به الأخفشُ إلى الإقناع[٣].

٦- أبو العباس عبد الله الناشئ[٤]: وقد نصَّ على تلمذته للأخفش أبو الطيب اللغوي[٥].

٧- أبو إسحاق الزِّيادي[٦]: وقد دلَّت على تلمذته له رواية ساقها ابن جني عن أبي علي الفارسي أن الزياديَّ سأل أبا الحسن عن قولهم: (مررتُ برجلٍ قائم زيد أبوه)، أ(أبوه) بدل أم صفة؟ فقال أبو الحسن: لا أبالي بأيهما أجبت[٧].

٨- أبو محمَّد التَّوَّزيّ[٨]: تلمذ للأخفش، وحضر حلقات دروسه[٩].

---

(١) هو أبو الفضل عباس بن الفرج مولى محمد بن سليمان بن علي الهاشمي، ورياش رجل من جذام كان أبو عباس عبدًا له فبقي عليه نسبه إلى رياش، وكان عالمًا باللغة والشعر كثير الرواية عن الأصمعي، وسنة سبع وخمسين ومائتين بالبصرة، قتله الزنج. [أخبار النحويين البصريين ٦٩، وإنباه الرواة ٣٦٧/٢].
(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص١٦٣، وإنباه الرواة ٤٠/٢.
(٣) انظر: أمالي الزجاجي ص١٤٤، ومعجم الأدباء ٧٦٤/٢، ١٢٥٦/٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ٥٢١/٣.
(٤) هو أبو العباس عبد الله بن محمد الناشئ، الشاعر المتكلم المعروف بابن شرشير، أصله من الأنبار وسكن بغداد، ثم مصر، وهو معدود في طبقة البحتري وابن الرومي، مات بمصر سنة ثلاث وتسعين ومائتين. [تاريخ دمشق ٣٨٥/٣٢، والوافي بالوفيات ٢٨٢/١٧].
(٥) انظر: مراتب النحويين ص١٠٢.
(٦) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، وكان قد قرأ كتاب سيبويه ولم يتمه، وله من الكتب: كتاب إخراج نكت كتاب سيبويه، وكتاب الأمثال، وكتاب النّقط والشكل، وكتاب تنميق الأخبار، وكتاب أسماء السحاب والرياح والأمطار. [أخبار النحويين البصريين ص٦٨، وإنباه الرواة ٢٠١/١].
(٧) انظر: الخصائص ٤٢٨/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤٧٧/٢.
(٨) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوَّزي، مولًى لقريش، من أكابر أئمة اللغة، قرأ كتب سيبويه على الجرمي، وكان أعلم من الرياشي والمازني بالشعر خاصة، وقرأ على الأصمعي وغيره، له: كتاب الأمثال، والأضداد، والنوادر، وغيرها، وتوفي سنة ثلاثين ومائتين. [أخبار النحويين البصريين ص٦٦، وإنباه الرواة ١٢٦/٢، وبغية الوعاة ٦١/٢].
(٩) انظر: مراتب النحويين ص٩٠، وأمالي الزجاجي ١١٧/١، وتاريخ العلماء النحويين ص٨١، وإنباه الرواة ٦٣/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤٧/٣، والمزهر ٣٤٦/٢، وتاج العروس ٣٤/١.

٩- أبو علي الحرمازي[١]: وعدَّه أبو الطيب اللغوي في تلاميذ الأخفش[٢].

١٠- أبو عبد الرحمن بن هانئ النيسابوري[٣]: تلمذ للأخفش وأخذ عنه[٤]، وقد روى الفارسي عنه في (الحلبيَّات)[٥] ووصفه بأنه صاحب الأخفش، وكذا وصفه القفطي في (إنباه الرواة)[٦]، وروى له ابن قتيبة إنشادًا عن الأخفش في كتابيه (غريب الحديث)[٧] و(عيون الأخبار)[٨].

وفاته:

اختلف المُترجمون لأبي الحسن الأخفش الأوسط في تحديد سنة وفاته على أقوال:

فقيل: سنة عشر ومائتين[٩].

وقيل: سنة أربع عشرة ومائتين[١٠].

---

(١) هو أبو علي الحسن بن علي الحرمازي، بدويٌّ راوية، مولًى لبني هاشم، قدم البصرة ونزلها، أخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي، له: كتاب خلق الإنسان. [إنباه الرواة ١٥٣/٤، والوافي بالوفيات ٨٨/١٢].
(٢) انظر: مراتب النحويين ص٩٠، وتاج العروس ٣٤/١.
(٣) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هانئ النيسابوري اللغوي، كان عارفًا بعلم الأدب، بصيرًا بالنحو، صحب الأخفش، وروى عن أبي زيد الأنصاري كتابه (النوادر)، وله كتاب كبير يوفي على ألفي ورقة، في نوادر العرب وغرائب ألفاظها، وفي المعاني والأمثال، توفي سنة ست وثلاثين ومائتين. [إنباه الرواة ١٢٧/٢، ١٣١، وبغية الوعاة ٦١/٢].
(٤) انظر: تاريخ بغداد ٢٦٨/١١، وإنباه الرواة ١٢٧/٢، ١٣١، والوافي بالوفيات ٢٨٤/١٧، وبغية الوعاة ٦١/٢.
(٥) انظر: ص٦٢.
(٦) انظر: إنباه الرواة ١٣١/٢.
(٧) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١٢/٢.
(٨) انظر: عيون الأخبار ٤٢/٢، ٣٢٧.
(٩) انظر: الوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وبغية الوعاة ٥٩١/١، وسلم الوصول ١٣٣/٢، وديوان الإسلام ٤٩/١.
(١٠) انظر: قلادة النحر ٤١٥/٢.

وقيل: سنة خمس عشرة ومائتين[١]، وهو المشهور.

وقيل: سنة إحدى وعشرين ومائتين[٢].

آثارُه:

رحلَ أبو الحسن الأخفشُ عن دنيا الناس تاركًا للأمة كنزًا كبيرًا من مؤلفاته المتنوعة، من نحوٍ وتصريفٍ ولغةٍ وتفسيرٍ وعروضٍ وقوافٍ، إلَّا أنَّ عواديَ الزمنِ وأحداثَ الضياعِ التي أصابت التراث العربيَّ قد طالت أغلب تراث أبي الحسن أيضًا، فلم يَنْجُ من هذا التراث الضخم إلا ثلاثُ كُتُبٍ كَتَبَ الله لها البقاءَ، فسلمت من عوادي الدهر وتقلُّبات العصور لتصل إلينا، فيعتني بها المحققون والناشرون، وهذه الكتبُ هي:

١- كتاب العَرُوض[٣].

٢- كتاب القوافي[٤]، ولابن جني شرحٌ عليه سمَّاه: الكافي في شرح قوافي الأخفش[٥].

٣- كتاب معاني القرآن[٦].

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٧٤، والفهرست ص٧٥، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٨، وإنباه الرواة ٤١/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢، والبلغة ص١٤٥، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وقلادة النحر ٤١٥/٢، وبغية الوعاة ٥٩١/١، وسلم الوصول ١٣٣/٢.

(٢) انظر: الفهرست ص٧٥، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وبغية الوعاة ٥٩١/١، وسلم الوصول ١٣٣/٢.

(٣) وقد حُقِّق مرتين: الأولى: بتحقيق د/ أحمد عبد الدايم، ونُشر بدار الفيصلية بمكة عام ١٩٨٥م، والثانية: بتحقيق د/ سيد البحراوي، ومراجعة د/ محمود مكي، ونشرته مجلة الفصول، في مجلدها السادس عام ١٩٨٦م.

(٤) وقد حُقِّق مرتين: الأولى: بتحقيق د/عزة حسن، ونشرته مديرية إحياء التراث القديم بدمشق عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، والثانية: بتحقيق/ أحمد راتب النفاخ، ونشرته دار الأمانة، وطبعته دار القلم ببيروت - لبنان، عام ١٩٧٤م.

(٥) ذكر ذلك القفطي في (إنباه الرواة ٣٣٦/٢).

(٦) وقد ألَّفه في بغداد، استجابةً لطلب الكسائي، وحُقِّق ثلاث مرَّات: الأولى: بتحقيق د/ فائز فارس، ونشر بالكويت عام ١٩٧٩م، والثانية: بتحقيق د/ عبد الأمير الورد، ونُشر عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، والثالثة: بتحقيق د/ هدى قراعة، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

وأمَّا الكتب المفقودة، فمَسْرَدُها كالآتي:

١- حواشٍ على كتاب سيبويه[١]، وقد تكلَّم عليه النحاةُ في كتبهم[٢].

٢- كتاب الأربعة[٣].

٣- كتاب الأصوات[٤].

٤- كتاب الاشتقاق[٥].

٥- كتاب الأوسط في النحو، وهو موضوع دراستنا.

٦- كتاب التصريف[٦].

٧- كتاب صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسبابها، أو أسنانها[٧].

٨- كتاب القرآن في جمع الواحد، ويسمَّى أيضًا: كتاب الواحد والجمع في القرآن، وقد روي أنَّ أبا حاتم السجستاني كان يعيب هذا الكتاب[٨]، وقد اطَّلع عليه السيوطيُّ ونقلَ منه مسألة في الممنوع من الصرف[٩].

---

(١) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٣.
(٢) انظر مثلًا: الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٧/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٥٠/٢، وخزانة الأدب ٤١٦/٤.
(٣) انظر: الفهرست ص٧٥، وإنباه الرواة ٤٢/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، والدر الثمين ص٣٨٣، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وإيضاح المكنون ٢٦٥/٤، وهدية العارفين ٣٨٨/١.
(٤) انظر: الفهرست ص٧٥، وإنباه الرواة ٤٢/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢، والدر الثمين ص٣٨٣، وطبقات المفسرين للداودي ١٩٣/١، وكشف الظنون ١٣٩٢/٢، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ص٤٥، وهدية العارفين ٣٨٨/١.
(٥) انظر: الفهرست ص٧٥، والإنباه ٤٢/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، والدر الثمين ص٣٨٣، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢، وقلادة النحر ٤١٥/٢، وكشف الظنون ١٣٩١/٢، وأبجد العلوم ص٥٨٧، وهدية العارفين ٣٨٨/١.
(٦) انظر: تاريخ العلماء النحويين ص٨٨، وإنباه الرواة ٤٢/٢.
(٧) انظر: الفهرست ص٧٥، وإنباه الرواة ٤٢/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، والدر الثمين الثمين ص٣٨٣، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وطبقات المفسرين للداودي ١٩٣/١، وإيضاح المكنون ٣٠٨/٤.
(٨) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٧٣، وإنباه الرواة ٣٨/٢.
(٩) انظر: الفهرست ص٥٥.

٩- كتاب المسائل الصغير، أو المسائل الصغيرة، أو المسائل الصُّغرى[١]، ومنه نصوص مبثوثة في كتب النحو[٢].

١٠- كتاب المسائل الكبير، أو المسائل الكبيرة، أو المسائل الكبار، أو المسائل الكُبرى[٣]، ومنه نصوص مبثوثة في كتب النحو[٤].

١١- كتاب معاني الشعر[٥]، ويُسمَّى أيضًا: أبيات المعاني[٦].

١٢- كتاب المعاياة[٧]، وهو على طريقة (أبيات المعاني)[٨]، ومنه نصوص نصوص مبثوثة في كتب النحو والأدب[٩].

---

(١) انظر: الفهرست ص٧٥، والإنباه ٤٢/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، والدر الثمين ص٣٨٣، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ص٤٥، وهدية العارفين ٣٨٨/١.

(٢) انظر مثلًا: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٢، ٣٥٦/٣، وارتشاف الضرب ١٠٨٣/٣، والتذييل والتكميل ٩/٦، والمساعد ٤٥١/٢، والمقاصد الشافية ١٩٥/٢، ١٨٥/٦، وخزانة الأدب ٤٥٤/٨.

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص٧٣، والفهرست ص٧٥، وإنباه الرواة ٣٨/٢، ٤٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، والدر الثمين ص٣٨٣، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ص٤٥، وهدية العارفين ٣٨٨/١.

(٤) انظر مثلًا: إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٢، والارتشاف ١٠٧٣/٣، ١٥٣٢، والتذييل والتكميل ٩٢/٤، ٣٨/٥، ١٣٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ٦٨١/١، وتعليق الفرائد ١٣٠/٣.

(٥) انظر: الفهرست ص٧٥، وإنباه الرواة ٤٢/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢، والدر الثمين ص٣٨٣، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وطبقات المفسرين للداودي ١٩٣/١، وكشف الظنون ١٧٢٩/٢، وهدية العارفين ٣٨٨/١، والأعلام ١٠٢/٣، وتاريخ التراث العربي لسزكين ٩٣/١.

(٦) ذكر ذلك أبو عثمان سعيد بن هارون الأشناندانى في مقدمة كتابه (معاني الشعر ص٧)، والبغدادي في (خزانة الأدب ٢٠/١، ٣٩/٥)، وانظر: (تاريخ التراث العربي لسزكين ٩٣/١، ٢٢٥/٥).

(٧) انظر: تاريخ التراث العربي (الشعر) لسزكين ١٠٤/١، ٢٥١/٥، ٢٧٢.

(٨) ذكر ذلك البغدادي في (خزانة الأدب ٣٩/٥).

(٩) انظر مثلًا: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي للمعري ص٥٨٧، وخزانة الأدب ٤٦٠/٢، ٥٤/٣، ٣٩/٥، ٣٩٩، ٢٥٢/٦، ٣٧٧/٧، ٣٤٣/٨، ٢٥٣/٩، وشرح شواهد شرح الرضي على الشافية للبغدادي ٢٨/٤، ٣٤.

١٣- كتاب المقاييس في النحو[١]، وقد أفاد منه ابنُ جني في (خصائصه)[٢].
(خصائصه)[٢].

١٤- كتاب الملوك[٣]، وقد وقعتُ على نصٍّ منه في (شرح ألفية ابن مُعطٍ للرُّعيني)[٤].

١٥- كتاب لامات القرآن[٥].

١٦- كتاب وقف التمام، أو الوقف التَّامّ[٦].

إضافةً إلى ما وضعه الأخفش من كتبٍ في النحو ومات قبل إتمامها[٧].

(١) انظر: الفهرست ص٧٥، وإنباه الرواة ٤٢/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، والدر الثمين الثمين ص٣٨٣، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ص٤٥، وأبجد العلوم ص٥٨٧، وهدية العارفين ٣٨٨/١.
(٢) حيث قال في (مقدمة الخصائص ٢/١): «على أن أبا الحسن قد كان صنّف في شيءٍ من المقاييس كُتيبًا إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نُبْنا عنه فيه، وكفيناه كُلْفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناهُ من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقوامًا نُزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخّرت عن إدراكه أقدامهم إلى الطعن عليه والقدح في احتجاجاته وعِلَله، وسترى ذلك مشروحًا في الفصول بإذن اللّه تعالى».
(٣) انظر: الفهرست ص٧٥، وإنباه الرواة ٤٢/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، والدر الثمين الثمين ص٣٨٣، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وكشف الظنون ١٤٦٣/٢.
(٤) انظر: السفر السابع [رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى]، لعبد الله الله بن عمر حاج إبراهيم: ص٤٧٦.
(٥) انظر: همع الهوامع ١٠٣/١، والمزهر ١٤٢/٢.
(٦) انظر: الفهرست ص٥٦، ٧٥، وإنباه الرواة ٤٢/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، والدر والدر الثمين ص٣٨٣، والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥، وطبقات المفسرين للداودي ١٩٣/١، وإيضاح المكنون ٧١٤/٤، وهدية العارفين ٣٨٨/١.
(٧) انظر: معجم الأدباء ١٣٧٦/٣.

المبحث الثاني

(كتاب الأوسط) دراسة توثيقية منهجية

أولًا: الدراسة التوثيقية:

(١) عنوان الكتاب:

نصَّتْ كتبُ التراجم التي طالعتُها، وكذا كتبُ النحو واللغة التي عاينتُها وأخذتُ منها مادة البحث على أنَّ عنوانَ الكتاب: (الأوسَطُ في النَّحو)، ولم أجد أحدًا خالفهم في التسمية إلا :

- أبا بكرٍ الزُّبَيدي في (طبقات النحويين واللغويين)، فسمَّاهُ: (النُّسخة الوُسْطى)[١]، وتبعه أبو حيَّانٍ الأندلسي في كتابه (التذييل والتكميل)، فقال مرَّةً: «قال الأخفشُ في (النُّسخة الوُسطى في النحو»[٢]، وقال ثانيةً: «وقد عقدَ الأخفشُ بابًا في كتابه (النُّسخة الوُسطى)»[٣]، وقال ثالثةً: «وكذا قال في (النُّسخة الوُسطى)»[٤]، وقال في أخرى: «في كتابه (الوُسْطى)»[٥]، وتبعه – أيضًا – الفيروزآبادي في (البلغة) مُطْلِقًا عليه: (النُّسخة الوُسطى)[٦].

- والتنوخيَّ في (تاريخ العلماء النحويين)، فسمَّاهُ: (الكتاب الأوسَطي)[٧].

- والصَّفديَّ في (الوافي بالوفيات)، فسمَّاهُ: (كتاب الأوْسَاطِ في النحو)[٨]، وتبعه حاجي خليفة في (سُلَّم الوصول)[٩]، ورياض زاده في (أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون)[١٠].

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص١١٤.
(٢) التذييل والتكميل ٢٧/٢.
(٣) التذييل والتكميل ٧١/٢.
(٤) التذييل والتكميل ٢٢٧/٢.
(٥) التذييل والتكميل ١١٥/١١.
(٦) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٧٧.
(٧) انظر: تاريخ العلماء النحويين ص٤٩.
(٨) انظر: الوافي بالوفيات ١٦٢/١٥.
(٩) انظر: سلم الوصول ١٣٣/٢.
(١٠) انظر: أسماء الكتب ص٤٥.

(٢) سبب تسميته (الأوسط):

يظهرُ من تسمية الأخفش كتاب (الأوسط) بهذا الاسم إلى أنَّه لما صنَّفَ (المسائلَ الكبير)، و(المسائلَ الصغير)، صنَّفَ (الأوسط) ليكون وسطًا بينهما، ورُبَّما لأنَّ الأخفش لمَّا خالفَ سيبويه في عددٍ من مصنَّفاته، رجع عنها في كتابه (الأوسط) بعدما استوى فِكرُهُ، وظهر له رُجحان مذهب سيبويه، فكأنَّ (الأوسط) هو (الأعدَل).

(٣) نسبة كتاب (الأوسط) إلى الأخفش:

أطبَقتْ كتبُ التراجم التي ترجمت لأبي الحسن الأخفش الأوسط على نسبة كتاب (الأوسَطِ في النحو) إليه[١]، كما نصَّت كلُّ الكتُبِ التي أخذتُ منها مادة بحثي هذا على ذلك كما سيأتي موثَّقًا في قسم الجمع والتوثيق والتعليق.

وأقدم نصٍّ وصل إلينا يُثبتُ نسبة الكتاب إلى صاحبه وَرَدَ في كتاب (الأصول في النحو) لأبي بكر بن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)[٢].

وأكثر من روى نصوصًا عن كتاب (الأوسط) هو أبو حيان الأندلسي في كتبه: (ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل، وتذكرة النحاة، والبحر المحيط).

---

(١) انظر: الفهرست ص٧٥، وتاريخ العلماء النحويين ص٨٨، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، ١٣٧٦/٣، وإنباه الرواة ٤٢/٢، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢، والدر الثمين ص٣٨٣، والبلغة ص١٤٥، وطبقات المفسرين للداوودي ١٩٢/١، وقلادة النحر ٤١٥/٢، وطبقات المفسرين للأدنه وي ص٣١، وسلم الوصول ١٣٣/٢، وكشف الظنون ٢٠١/١، وأبجد العلوم ص٥٨٧، وهدية العارفين ٣٨٨/١.
(٢) انظر: الأصول في النحو ٤٢٨/١.

ثانيًا: الدراسة المنهجية:

(١) أهمية الكتاب:

من المعلوم أنَّ أبا الحسن الأخفش الأوسط كان من أكثر النحاة مذهبًا في المسألة الواحدة، حتى قال ابنُ جنِّي: «وقد كان أبو الحسن ركّابًا لهذا الثَّبَج، آخِذًا به غير محتشِمٍ منه، وأكثرُ كلامه في عامة كتبه عليه، وكنتُ إذا ألزمْتُ عند أبي علي - رحمه الله - قولًا لأبي الحسن شيئًا لا بدّ للنظر من إلزامه إيّاهُ يقولُ لي: مذاهبُ أبي الحسَن كثيرةٌ»[(١)]، ومن هنا ترجع أهميةُ كتاب (الأوسط) في أنه يُظهرُ آخرَ ما استقرَّ عليه الأخفش من الآراء؛ لأنه الكتاب الذي عاد فيه إلى موافقة شيخه سيبويه في عدد من أقواله التي كان خالفه فيها من قبل، والذي نصَّ النحاةُ[(٢)] على أن ما عاد إليه في (الأوسط) هو آخر قوليه، كما أنَّ بالكتاب أقوالًا لم يسبق له قولها في مؤلَّفٍ آخر، كما سيظهر بعد قليل.

(٢) أسلوب الكتاب:

صعوبة كتاب (الأوسط) وتعقيد أسلوبه يبدو ظاهرًا فيما وصلنا منه من مسائل، مما دعا المصنفين إلى الاهتمام البالغ بمعالجة ما فيه من الوعورة، والحرص على إبانة مقصوده، فنرى - مثلًا - المبرد البصري المتوفى سنة ٢٨٥هـ يحرص على إيضاحه لأهميته ، فصنع عليه كتابًا سمَّاه (معنى كتاب الأوسط للأخفش)[(٣)]، وكأني بمبرمان النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣٢٦هـ

---

(١) الخصائص لابن جني ١/٢٠٥، ٢٠٦، وانظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق د/ محمود فجال ص٤١٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٤٩٩، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٢٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٥٠.

(٣) انظر: الفهرست ص٨٣، وإنباه الرواة ٣/٢٥٢، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٨٤، والدر الثمين ص١٤٨، ١٤٩، والوافي بالوفيات ٥/١٤٢، وطبقات المفسرين للداوودي ٢/٢٧١، وإيضاح المكنون ٤/٣٤٤، وهدية العارفين ٢/٢١.

قد رأى أن هذا الكتاب المهم الذي يُظهرُ آخرَ ما استقر عليه الأخفش من الآراء - لأنه الكتاب الذي عاد فيه إلى موافقة سيبويه في عدد من أقواله التي كان خالفه فيها من قبل والذي نص فيه على أن ما عاد إليه هو آخر قوليه- مازال يحيط به الغموض ، وأن شرح أستاذه المبرد لم يكن كافيًا ولا شافيًا في الكشف عن مكنوناته ، فانصرف بدوره إلى شرحه مرة أخرى وإلى تجليته في صورة واضحة لا لبس فيها ولا التواء[١].

(٣) آراؤه في (الأوسط):

يظهر مما بقي من نصوص كتاب (الأوسط) أنَّ فيه آراء للأخفش جديدةً لم يقلها في سائر كتبه، وآراء كان قد قالها فيما مضى من مؤلَّفاته ثم رجع عنها في كتابه هذا.

فمن آرائه الجديدة التي لم يُسمَع بها إلا في كتابه (الأوسط):

(١) تجويزُهُ فِي (الأوْسَطِ): «(إنَّ فِيهَا جَالِسَيْنِ أخَوَيْكَ)، بنَصْبِ (جَالِسَيْنِ) عَلَى الحَالِ»[٢]، فجوَّزَ الفصلَ بين (إنَّ) واسمها بالحال، قال أبو حيَّان: وإنما جاز في الظرف؛ لأن الحال في الظرف، فهو أعم، وحكى الكسائي: (إنَّ ههنا يلعبون صبيانًا)، يجعل (يلعبون) في موضع الحال، وهو حجَّة للأخفش.

وخطَّأ أبو العباس المبرِّدُ الأخفشَ: وقال: لا أعرفه للأخفش إلا في هذا الكتاب، يعني (الأوسط)، قال الكسائي: فقلت لأبي العباس: لم تكرهُ هذا والفعل قبل اسم (إنَّ) أقبح من الاسم في الحال؟ قال: إنما كرهت ذلك لأن حال المنصوب لا تحسن؛ ألا ترى أنك تقول: (ضربتُ يضحك زيدًا)، وبقبح:

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص١١٤، وتاريخ العلماء النحويين ص٤٩، والبلغة ص٢٧٧.
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢١٠/٥، وارتشاف الضرب ١٢٩١/٣.

(ضربتُ ضاحكًا زيدًا)؛ لأن الاسم يوهمك أنه مفعول، وهذا يوهمك الحال أنها اسم (إن).

وأجاز أبو العباس ذلك على أن (جالسين) اسم (إن) و(أخويك) بدل، وأجاز ذلك الكوفيون على أن يكون (أخويك) ترجمةً، أي: بَدَلًا[١].

(٢) حكايتُهُ فِي (الأوْسَطِ): «أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُسْقِطُ التَّنْوِينَ مِنَ المَعْطُوفِ، فَيَقُولُ: (لَا رَجُلَ وَامْرَأَةَ فِي الدَّار)؛ وَذَلِكَ عَلَى نِيَّةِ (لَا)، وَكَأَنَّهُ قَالَ: (وَلَا امْرَأَةَ)، فَحَذَفَ (لَا) لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا، وَأَبْقَى الحُكْمَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، كَمَا حَذَفُوا فِي: (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً)، حَذَفُوا (كُلًّا) لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا، وَأَبْقَوْا أَثَرَهَا، وَهُوَ الخَفْضُ ... اهـ»[٢].

فلمَّا قُرئ على الفارسيِّ كتابُ (الأوسط) فمضى فيه: (لا رَجُلَ وجاريةَ في الدَّار)، ذكر الفارسيُّ أنه لم يمرّ له هذا المذهب إلا في هذا الكتاب، وأنكره أبو عثمان، ووجه جوازه: حذف (لا) من الثانية لتقدُّم الأولى، وإنما أنكره أبو عثمان لأنَّ (لا) مع الاسم الذي بعدها بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فلا يجوز أن يُضمَر بعضُ الاسم ويُظهر بعضُهُ[٣].

وأمَّا آراؤه التي قالها فيما مضى من مؤلَّفاته ثم رجع عنها في كتابه هذا، فمنها:

(١) ما ذكره ابن خروف في (شرح الجمل): «وقع في (كتاب سيبويه) طُرَّةٌ للأخفش مخالفة لمذهب سيبويه، وهي: قال أبو الحسن: (تُصرف «أحْمَر» وما أشبهه في النكرة إذا كان اسمًا؛ لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، فقد

(١) انظر: المرجعين السابقين.
(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢٦/١، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٤١٩، والتذييل والتكميل ٢٩٧/٥، وشرح ابن الناظم على الألفية ص١٣٨، وتمهيد القواعد ١٤٤٢/٣، ومغني اللبيب ص٨٣٤، وتعليق الفرائد ١٢١/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١.
(٣) انظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص٤١٩.

ذهب عنه الذي كان يمنعه)، انتهت الطُّرَّة، وهي مخالفة لما في (كتابه) – يعني الأوسط -، ولكلام العرب، وخلافُ العرب لا سبيلَ إليه»، ثم قال: «فكلٌّ من حكى عن الأخفش الصرفَ أخطأ عليه، وكتابُهُ يَرُدُّ عليهم»(١).

وقال أيضًا في (شرحه على كتاب سيبويه): «والذي وقع في (الكتاب) طُرَّةً لأبي الحسن غَلَطٌ؛ لأنه يخالفُ العربَ، والصَّوابُ ما نصَّ عليه في (كتابه) – يعني الأوسط - من ترك الصَّرف»(٢).

وقال ابنُ مالكٍ في (شرح الكافية الشافية): «وفي (أحْمَر) وشبهه خلافٌ: فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية، وخالفه الأخفش مُدَّةً، ثم وافقه في كتابه (الأوسط)، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه»(٣).

وقال ابن الناظم في (شرحه على الألفية): «وذهب الأخفشُ في حواشيه على (الكتاب) إلى صرف نحو (أحْمَر) بعد التنكير، ورجع عنه في كتابه (الأوسط)»(٤).

ولم يَرْضَ ابنُ النحاس بردِّ ما نقله النحاةُ عن الأخفش في غير (الأوسط)، فقال في (التعليقة): «لا سبيلَ إلى ردِّ ما نقله الجماعة، وإن لم يكن في (الأوسَط)، فقد ذكر الجماعةُ عن المازنيِّ أنه سأل الأخفشَ، فأجابَ، ويكفي قول المازني»(٥)، يشير إلى ما نقله الأبَّذي في (شرحه على الجزولية): «أنَّ المازنيَّ سأل الأخفشَ، فقال له: لم صرفتَهُ؟ فقال: لأنه صار اسمًا زالت عنه الصفة، فيبقى فيه وزن الفعل فقط، فقال له المازني: ألست تقول: (مررتُ

(١) شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢، ٩١٠.
(٢) شرح كتاب سيبويه لابن خروف ص٢٩١.
(٣) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣، وانظر: توضيح المقاصد ١٢٢٣/٣، وتمهيد القواعد ٤٠٤١/٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٥٠/٢.
(٤) شرح ابن الناظم على الألفية ص٤٦٩.
(٥) التعليقة لابن النحاس ٩٨٩/٢.

بنسوةٍ أربع)، فتخفض (الأربعَ) وتُنَوِّن، وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى، قال: فلم صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل، والصفة؟ قال: لأنَّ (أربعًا) اسم في الأصل، ولا أحكم له بحكم الصفة، وإن وُصف به، فقال له المازنيُّ: فاحكم لـ (أحْمَر) بحكم الصفة، وإن سمَّيتَ به؛ لأنَّ الأصل فيه الصفة، فلم يأتِ الأخفش بمقنع. قال الأبذي: قلتُ: وللأخفش أن يقول: بين (أربع) و(أحمر) فرقٌ، وذلك أن (أحمر) يسمى به مثلًا (أسوَد)، فلا يبقى فيه من معنى الوصف شيءٌ، وأمَّا (أربع) فإنه باقٍ على معناه، فمعناه اسمًا وصفةً واحدٌ، وأمَّا (أحمر) فليس كذلك» (١).

(٢) نُقلَ عن الأخفش رأيٌ قبل تأليفه (الأوسط)، وهو أنه كان يُسَكِّنُ في باب النسب ما أصله السكون؛ ردًّا إلى الأصل، فيقول: (غَدْوِيٌّ)، و(حِرْحِيٌّ)، و(دَمْيِيٌّ) بالسكون وإبقاء الياء المردودة في (دَمٍ)(٢)، إلا أنه رجع عنه إلى مذهب سيبويه(٣) في كتابه (الأوسط)، فحكَى فيه عَنِ العَرَبِ: «أنَّ المَجْبُورَ تُفْتَحُ عَيْنُهُ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ السُّكُونَ، فَتَقُولُ فِي (يَدٍ) وَ(دَمٍ) وَ(غَدٍ) وَ(حِرٍ): (يَدَوِيٌّ) وَ(دَمَوِيٌّ) وَ(غَدَوِيٌّ) وَ(حِرَحِيٌّ)»(٤).

(٣) ذكر أبو حيان في (الارتشاف): أنَّ الأخفشَ أثبتَ (بَقَّم) في (مفردات الأسماء)، ووزنه (فَعَّل) وصَرَفَ به ما جاء على هذا المثال مسمًّى به، وإن كان قليلًا، حكاه عنه الهروي، وأما في كتابه (الأوسط) فلم يصرف(٥).

---

(١) شرح الجزولية للأبذي، بتحقيق/ حسن الحربي – السفر الثاني ص٢٨٣.
(٢) انظر: التكملة للفارسي ص٢٦٣، ٢٦٤، والمنصف ٦٣/١، ٦٤، والمفصل ص٢٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢٣١/٢، واللباب للعكبري ٢/ ١٥٣، والتخمير ٢٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٦، ٥، والإيضاح في شرح المفصل ٥٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٨/٤، وتوضيح المقاصد ١٤٦١/٣، والمساعد ٣٧٣/٣).
(٣) انظر: الكتاب ٣٥٧/٣، ٣٥٨.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٦٢٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٦١/٣، والمساعد ٣٧٣/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٠٢/٢، وهمع الهوامع ٤٠٣/٣، والمناهج الكافية ص٨٠.
(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٨٦٣/٢.

(٤) أجاز الأخفشُ في غير (الأوسط) أن تحجز بين فعل التعجب ومعموله بالظرف[١]، ومنع ذلك في (الأوسط)[٢].

(٥) كَلَامُ الأَخْفَشِ فِي كِتَابِهِ (الأَوْسَطِ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْكِ مَا ثَبَتَ فِي مَتْنِ (الكِتَابِ)[٣] مِنْ كَلَامِ الأَخْفَشِ: «وَقَالُوا: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا)، وَ: (مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا)»[٤].

(٦) ذهب الأخفشُ في غير (الأوسط) إلى أنَّ (رُبَّ) اسمٌ مثل (كَمْ) موافقًا بذلك رأي الكوفيين[٥]، ثم رجع إلى القول بحرفيَّتها في كتاب (الأوسط)[٦] ليوافق بذلك البصريين[٧].

(٧) ذهب الأخفشُ في غير (الأوسط) إلى أنَّ لامَ (عَبْدَلٍ) أصلٌ، وهو مركَّبٌ من (عَبْدِ الله)، كما قالوا: (عَبْشَمِيٌّ)[٨]، ثم خالفهُ في (الأوسط)، فذهبَ إلى أنَّ اللامَ تُزادُ في (عَبْدَلٍ) وَحْدَهُ[٩]، ليوافق بذلك مذهب سيبويه[١٠].

---

(١) انظر: البغداديات ص٢٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣، وشرح الجزولية للشلوبين ٨٩٢/٢، والتذييل والتكميل ٢١٢/١٠.
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢١١/١٠، ٢١٢.
(٣) أي: كتاب سيبويه، وقال السيرافي: «وليس هذا من كلام سيبويه، وهو غير جائز». (شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٩/١، وانظر: شرح الكافية للرضي ١٩٤/٤).
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ١٩٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢٤/٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٧٩، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٤٦٥/١، ٤٩٩، والمقاصد الشافية ٥٠٤/٤، ١٩٧/٢.
(٥) انظر: تسهيل الفوائد ص١٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، والجنى الداني ص ٤٣٩، والمساعد ٢٨٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٢٩/٦.
(٦) انظر: شرح الجزولية للأبذي [رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى]، تحقيق/ سعيد بن مشبّب الأسمري ص٦٩.
(٧) انظر: المقتضب للمبرد ٦٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣٢/٢، واللباب للعكبري ٣٦٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤، والتذييل والتكميل ٢٧٩/١١، والجنى الداني ص٤٣٨، ٤٣٩، والمساعد ٢٨٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٢٩/٦، ومغني اللبيب ص١٧٩، وهمع الهوامع ٤٣٠/٢، وخزانة الأدب ٥٦٤/٩.
(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢٢١/١، ٢٢٢، وتوضيح المقاصد ١٥٤٨/٣، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣٧٩/٤).
(٩) انظر: مظان الحاشية السابقة.
(١٠) انظر: كتاب سيبويه ٢٣٧/٤.

(٨) نقلَ السيرافي وغيره عن الأخفش في غير (الأوسط) أنه لا يجيز تصغير (رَكْبٍ) على لفظه، وإنما يردُّه إلى الواحد، ويجريه مجرى الجموع المكسرة[١]، أمَّا في (الأوسط) فقد نصَّ الأخفشُ على أنه يُصَغَّرُ على لفظه[٢]. لفظه[٢].

(٤) المسائل الخلافية في الكتاب:

من الملاحَظِ أنه رغم وصول النصوص المجموعة في هذا البحث إلى ثمانٍ وستين مسألة، فإننا لا نجد الأخفش ذكر أقوالَ النحاة واختلافهم إلا في مسألةٍ واحدةٍ، وهي قولُ العربِ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)، وقولكَ: (أَنْتَ وَرَأْيُكَ) وما أشبههما، فذكر فيها قوْلَيْنِ لِلنُّحَاةِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ؛ إِذْ هُوَ كَلَامٌ تَامٌّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ، وَمَعْنَاهُ: (كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ)، و(أَنْتَ مَعَ رَأْيِكَ).

القَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الخَبَرَ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: (مَقْرُونَان)، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ[٣]. مَعْنَاهُ[٣].

(٥) آراء الأخفش في الأوسط بين البصريين والكوفيين:

موافقته للبصريين:

(١) وافق الأخفشُ في (الأوسط) سيبويه[٤] في أنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فِيهِ (أيّ) وَيَقْبُحُ فِيهِ (مَنْ) وَ(الَّذِي)، فـ (أيّ) فِيهِ مَضْمُومٌ أَبَدًا[٥]، وليست معربةً كما ذهب الكوفيون[١].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤٠٣/١.
(٢) انظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٦٩، ٣٧٠، والمساعد لابن عقيل ٣٩١/٣، ٥٢٠. ٥٢٠.
(٣) انظر: مسائل في باب المبتدأ والخبر في القسم الثاني من هذا البحث.
(٤) انظر: الكتاب ٤٠٠/٢.
(٥) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٥٠٩/١.

(٢) منع الأخفشُ في (الأوسط) أن يُفْصَلَ بين فعل التعجب ومعموله بالظرف[٢]، ووافقه في ذلك المبرد، وأكثر البصريين[٣].

(٣) وافق الأخفشُ في (الأوسط)[٤] البصريين[٥] في القول بحرفية (رُبَّ)، مخالفًا الكوفيين القائلين باسميَّتها[٦].

(٤) وافق الأخفشُ في (الأوسط)[٧] البصريين في قولهم: (جَدِيدٌ) و(سَدِيسٌ) و(خَرِيفٌ) و(حَصِيفٌ): (فَعِيلٌ)، وليس من المعدول عن المفعول، لأنه لا يجوز فيها (مفعول)، وإنما هي بمعنى (فاعِل)، فسقوطُ الهاء عندهم شاذٌّ مشبَّهٌ بالمفعول، مخالفًا الكوفيين الذين يرون أنها: (فَعِيلٌ) في تأويل (مَفْعُولَة) بمعنى (مَجْدُودَة)، وهي المقطوعة، وكذا البواقي[٨].

موافقته للكوفيين:

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٩/٢، ومغني اللبيب ص١٠٧.
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢١١/١٠، ٢١٢.
(٣) انظر: المقتضب ١٧٨/٤، والأصول ١٠٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١، والمفصل ص٣٦٨، وشرحه لابن يعيش ٤٢٢/٤، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٢٩٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٦١/٢
(٤) انظر: شرح الجزولية للأبذي [رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى]، تحقيق/ سعيد بن مشبّب الأسمري ص٦٩.
(٥) انظر: المقتضب للمبرد ٦٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣٢/٢، واللباب للعكبري ٣٦٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤، والتذييل والتكميل ٢٧٩/١١، والجنى الداني ص٤٣٨، ٤٣٩، والمساعد ٢٨٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٢٩/٦، ومغني اللبيب ص١٧٩، وهمع الهوامع ٤٣٠/٢، وخزانة الأدب ٥٦٤/٩.
(٦) انظر: تسهيل الفوائد ص١٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، والجنى الداني ص ٤٣٩، والمساعد ٢٨٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٢٩/٦.
(٧) انظر: تذكرة النحاة ص٣٦٨، ٣٦٩.
(٨) انظر: إسفار الفصيح للهروي ٢٠٢/١، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ٣١٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٣٣/٣، وتمهيد القواعد ٤٦٢٢/٩.

(١) وافق الأخفشُ في (الأوسط) الكوفيين في تجويزهم في فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) أن يكون نكرةً مفردةً أو مضافةً إلى مثلها، بناءً على ما نقلوه من العرب[١]، مخالفًا ما قرَّره سيبويه وجمهور البصريين من أنَّ الأصلَ في فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) أن يكون مُعرَّفًا بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، أو مضافًا إلى ما هما فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، وعليه فلا يكون فاعلهما نكرةً مفردةً ولا مضافةً إلى مثلها عندهم إلا في الضرورة[٢].

(٢) وافق الأخفشُ في (الأوسط) الكوفيين في منع مجيء (حَتَّى) عاطفةً، وأعربوا ما بعدها بإضمار عاملٍ[٣]، مخالفًا ما قرَّره سيبويه[٤] والبصريون[٥] والبصريون[٥] من كونها حرفَ عطفٍ.

ومن هنا ندرك أنَّ الأخفش يوافق البصريين في هذا الكتاب أكثر من موافقته للكوفيين.

(٦) شواهد الكتاب وأمثلته:

يطالعنا فيما بقي من كتاب (الأوسط) نوعان من الشواهد المعتمدة عند النحاة، هما: الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية.

---

(١) انظر: المساعد لابن عقيل ١٢٩/٢، وتوضيح المقاصد ٩٠٦/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٣٢/٤، وهمع الهوامع ٣٣/٣، وخزانة الأدب ٤١٥/٩.
(٢) انظر: كتاب سيبويه ١٧٧/٢، ١٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٣، ١٠، والمساعد والمساعد لابن عقيل ١٢٩/٢.
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٦٧/٤، والارتشاف ١٩٧٨/٤، والمساعد ٤٥٤/٢، ٤٥٤/٢، وتوضيح المقاصد ٩٩٥/٢، ومغني اللبيب ص١٧٣، وهمع الهوامع ٢١٥/٣.
(٤) انظر: الكتاب ٩٦/١.
(٥) كالمبرّد في (المقتضب ١٢/١، ٣٩/٢)، وابن السرَّاج في (الأصول ٤٢٤/١)، والمالقي في (رصف المباني ص١٨١). (وانظر: ارتشاف الضرب ١٩٧٨/٤، والمساعد لابن عقيل ٤٥٤/٢).

أولاً: الشواهد القرآنية:

مما بقي من كتاب (الأوسط) يَظهرُ حرصُ الأخفش على الاعتماد على الشاهد القرآني في استخلاص قواعد النحو وتثبيتها، فجاءت شواهدُهُ القرآنيةُ في أربعة مواضع في القسم المجموع من هذا البحث، دون نسبةٍ للآيات إلى سُوَرها[١].

ثانياً: الشواهد الشعرية:

تبدو قيمةُ الشاهدِ الشعريِّ عند الأخفش في كتابه (الأوسَط) ظاهرةً؛ حيث بلغت شواهدُهُ الشعريةُ فيما بقي منه من نصوصٍ تسعةَ شواهدٍ لم ينسبها الأخفش إلى قائليها، وإنما ساقها دون عزوٍ، وعند التدقيق فيها نجد ثلاثة شواهد منها لثلاثة شعراء من طبقة المخضرمين، وهم: أبو ذؤيب الهذلي، والنابغة الجعدي، وعبَدَة بن الطيِّب، وثلاثةٌ منها لثلاثة شعراء من طبقة الإسلاميين، وهم: الفرزدق، وذو الرُّمَّة، وابنُ هَرْمَة، وثلاثةٌ أخرى مختلَفٌ في نِسبتها إلى قائليها، كما سيظهر لك ذلك، كلٌّ في موضعه.

(٧) الأخفش والقياس في (الأوسط):

تميَّز الأخفشُ باعتماده على القياس في إثبات قواعد النحو، وتقويتها، حتى شهد له بذلك الأزهري في (تهذيب اللغة)؛ فقال: «كَانَ الْغَالِب عَلَيْهِ النَّحْو ومقاييسه»[٢]، وأخذ ابن جني بوصاياه فيه، فقال في (الخصائص): «واعلم، أنك إذا أدَّاك القياسُ إلى شيءٍ ما، ثم سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدَعْ ما كنتَ عليه إلى ما هُم عليه، فإن سمعتَ من آخر مثل

(١) انظر موضعين منها في (باب ما لا ينصرف)، والآخَرَين في (باب العدد).
(٢) تهذيب اللغة ١٢/١.

ما أجزته فأنت فيه مخيَّرٌ، تستعمل أيهما شئتَ، فإن صحَّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وعَدَدْتَ ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصَّى أبو الحسن»(١).

وإذا نظرنا فيما بقي لنا من نصوص (الأوسط) وجدنا ولَعَ الأخفش بالقياس قائمًا كما ذُكِرَ آنفًا، اسمعه يقول مثلًا: «لَوْ جَاءَ اسْمٌ عَلَى (وَاحِدَةَ حَمْرَاءَ)، أيْ: تَجْعَلُ (وَاحِدَةً) مَعَ (حَمْرَاء) اسْمًا، وَ(وَاحِدَةَ بُشْرَى)، أوْ (رَجُلَ بَيْضَاءَ) وَأنْتَ تُرِيدُ أنْ تَجْعَلَهُ اسْمًا وَاحِدًا مِثْل: (حَضْرَمَوْتَ) انْصَرَفَ فِي النَّكِرَةِ؛ لِأنَّ الألِفَ لَيْسَتْ لِلتَّأنِيثِ فِي هَذِهِ الحَال، ألَا تَرَى أنَّكَ لَوْ رَخَّمْتَهُ حَذَفْتَ الألِفَ الآخِرَةَ مِنَ الاسْمِ الآخِر، ولَمْ تَكُنْ تَحْذِفُ الهَاءَ، وَيَنْبَغِي فِي القِيَاسِ إنْ ثَنَّيْتَهُ أنْ تَهْمِزَ، فَتَقُولُ: (وَاحِدَةَ حَمْرَاءَان)، وَ: (رَجُلَ بَيْضَاءَان)؛ لِأنَّ الألِفَ لَيْسَتْ لِلتَّأنِيثِ فِي هَذِهِ الحَال»(٢).

ويقول أيضًا في «قوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي أحَدٌ إلَّا حِمَارًا)، وَهُوَ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ مَرْفُوعٌ عَلَى البَدَل مِنْ (أحَدٍ)، وَهُوَ أقْيَسُ»(٣)؛ وإنما كان الإتباعُ عنده هو الأقيسَ لأنَّ (إلَّا) فيه ليست للاستثناء على سبيل الأصل، وإنما هي بمعنى (لَكِن) الاستدراكية.

ويقول في موضع آخر: «وَقَدْ قَالُوا: (أكِيلَةُ الأسَدِ)، وَ(فَرِيسَتُهُ)، أرَادُوا بِهِ الاسْمَ، كَمَا قَالُوا: (الحَلُوبَةُ)، وَ(الرَّكُوبَةُ)، وَ(القَتُوبَةُ)، وَ(الأكُولَةُ)»(٤)، وهذا وجه من وجوه القياس كما هو معلوم، وهكذا في سائر الكتاب.

(٨) **لغات العرب**:

---

(١) الخصائص لابن جني ١/١٢٥، ١٢٦.
(٢) انظر: القسم الثاني – باب ما لا ينصرف.
(٣) انظر: القسم الثاني – باب الاستثناء.
(٤) انظر: القسم الثاني – باب من التأنيث.

لغاتُ العربِ عند الأخفش في (الأوسط) هي أهمُّ علَّةٍ يعتمدُ عليها في القياس، ويستند إليها في تقعيد القواعد، فتراه يقول: «كذا فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ»[١]، «وَهُوَ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ كذا»[٢]، «وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ كذا»[٣]، «وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يفعل كذا»[٤]، «وَمِنَ العَرَبِ مَنْ لا يفعل كذا»[٥]، «وكذا فِي لُغَةِ مَنْ أَضَافَ»[٦]، «وَإِنْ شِئْتَ فعلتَ كذا، فهِيَ لُغَةٌ»[٧]، و«عَنِ العَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ كذا»[٨]، «وَهَذَا كَلَامٌ يَقِلُّ فِي كَلَامِ العَرَبِ»[٩].

وتظهر خبرتُهُ في التمييز بين جيِّدها ورديئها، فتراه يقولُ مثلًا: «هِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ لِرَبِيعَةَ»[١٠]، ويقول: «وَالجَيِّدُ: كذا، وَلَمْ أَسْمَعْ: كذا»[١١].

(٩) أبواب الكتاب:

لا نستطيع أن نحدد مُسَمَّى أبواب كتاب (الأوسط) نظرًا لكونه مفقودًا، ولكن يمكن لنا أن نستأنس بما نقله أبو حيَّان عن (الأوسط) من ذكر بابين، هما (بابٌ من التأنيث)، و(باب التثنية)، لنبني عليهما بقية أبواب الكتاب مما وصلنا، وهي كالآتي:

- باب معاني الكلام.
- باب الضمير.

---

(١) انظر: القسم الثاني- باب الاستثناء.
(٢) انظر: القسم الثاني- باب الاستثناء.
(٣) انظر: القسم الثاني- باب الوقف.
(٤) انظر: القسم الثاني- باب الاستثناء، وباب ما لاينصرف، وباب (لا) النافية للجنس.
(٥) انظر: القسم الثاني- باب ما لاينصرف.
(٦) انظر: القسم الثاني- باب ما لا ينصرف.
(٧) انظر: القسم الثاني- باب التثنية.
(٨) انظر: القسم الثاني- باب الاشتغال.
(٩) انظر: القسم الثاني- باب العدد.
(١٠) انظر: القسم الثاني- باب الضمير.
(١١) انظر: القسم الثاني- باب الإبدال، وباب العدد.

- باب الكناية عن الاسم العلم بـ (هَن).
- باب الموصول.
- باب المبتدأ والخبر.
- باب الحروف الناسخة.
- باب (لا) النافية للجنس.
- باب المفعول فيه.
- باب الاشتغال.
- باب الاستثناء.
- باب الحال.
- باب التمييز.
- باب حروف الخفض.
- باب التعجب.
- باب (نِعْمَ وبِئْسَ).
- باب القسَم.
- باب التوابع.
- باب النداء.
- باب ما لا ينصرف.
- باب (إذا).
- باب العدد.
- باب حروف الزيادة.

- باب المصادر.
- باب الإبدال.
- باب من التأنيث.
- باب التثنية.
- باب الجمع.
- باب التصغير.
- باب النسب.
- باب همزة الوصل.
- باب الوقف.
- باب الخط.

ويُلاحَظُ أنَّ كتاب (الأوسط في النحو) اشتمل على أبواب النحو والتصريف معًا، مما يدلُّ على أنَّ الأخفشَ استخدمَ مصطلح (النحو) بمعناه العام، وليس بمعناه الذي سار عليه المتأخرون، من تخصيصه بأنه علم يتعلق بتغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا.

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

القسم الثاني

بقيَّة نصوص (الأوسط) للأخفش

جمع وتوثيق وتعليق

مسألة في باب مَعَاني الكَلَام

❁ قالَ أبُو الحَسَنِ الأخْفَشُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ: (الأوْسَط):

«مَعَانِي الكَلَامِ سِتَّةٌ[١]، وَهِيَ مُحِيطَةٌ بالكَلَامِ: خَبَرٌ[٢]، وَاسْتِخْبَارٌ[٣] ـ وَهُوَ وَهُوَ الاسْتِفْهَامُ[٤]ـ، وَدُعَاءٌ، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ)، وَ(يَا عَبْدَ الله)، وَتَمَنٍّ، نَحْوُ: (لَيْتَ

(١) قال عبيد الله بن أحمد الفزاري النحوي: عندي أن أصل الكلام كله في لسان العرب هو هو الخبر؛ لأن الكلام المفيد لا يكون إلا جملة لها طرفان: أحدهما الحديث، والآخر المحدث عنه، وأن الاستخبار هو جملة الخبر زيد عليه حرف دل به المتكلم على أنه يريد أن يلفظ الخبر، كما يزيد المثبت حرفًا يدل على أن جملة الخبر منفية لا مثبتة، وكذلك الأمر هو جملة اسم وفعل دل بها الأمر على أنه يريد من المأمور أن يستحق أن يخبر عنه بذلك ، وعلى هذا سبيل النهي والطلب والتمني والعرض والدعاء وسائر أجناس الكلام. (انظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي ص٣٥).
وعدَّ السهيليُّ في (نتائج الفكر ص٥٠) أقسام الكلام ثلاثة، وهي: خبرٌ، واستخبارٌ، وطلبٌ.
وقال كثيرون: خبرٌ، وطلبٌ، وإنشاءٌ.
وعدَّ قُطربٌ أقسام الكلام أربعة، وهي: خبرٌ، واستخبارٌ ـ وهو الاستفهام ـ، وطلبٌ، ونداءٌ، فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب، وضُعِّفَ بأنَّ الاستخبارَ داخلٌ تحته أيضًا، وبأن نحو: (بعتُ) و(اشتريتُ) خارجٌ منه.
وقال ابن قتيبة: أمرٌ، وخبرٌ، واستخبارٌ، ورغبة؛ ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي: الأمر، والاستخبار، والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر.
وقال بعضهم: خمسة: خبرٌ، وأمرٌ، وتصريحٌ، وطلبٌ، ونداءٌ.
وقال بعضهم: عشرة: نداءٌ، ومسألة، وأمرٌ، وتَشَفُّعٌ، وتَعَجُّبٌ، وقسَمٌ، وشَرْطٌ، ووَضْعٌ، وشَكٌّ، واستفهامٌ.
وقال بعضهم: تسعة: بإسقاط الاستفهام؛ لدخوله في المسألة.
وقال بعضهم: ثمانية: بإسقاط التشفُّع؛ لدخوله فيها.
وقال بعضهم: سبعة: بإسقاط الشكِّ؛ لأنه من قِسْمِ الخبر.
وقال بعضهم: ستة عشر: أمرٌ، ونهيٌ، وخبرٌ، واستخبارٌ، وطلبٌ، وجحودٌ، وتَمَنٍّ، وإغلاطٌ، وتَلَهُّفٌ، واختبارٌ، وقسَمٌ، وتشبيهٌ، ومجازاةٌ، ودعاءٌ، وتعجُّبٌ، واستثناءٌ.
والتحقيق انحصاره في الخبر والإنشاء، ورجوع بقية المذكورات إليهما. (انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٧، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص١٣٣، والإبانة في اللغة للعوتبي الصحاري ٥٣/١، والاقتضاب لابن السِّيد البطليوسي ٥٨/١ـ ٥٩، وهمع الهوامع ٥٣/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٧٣٧/١، ١٣٧٢/٢).
(٢) وهو أوسعُها؛ وهو أن يُخبرَ المتكلِّمُ المُكَلَّمَ بما يفيد معرفته، وحدّه دخول التصديق والتكذيب فيه. (انظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٠/١، ٤٢٤).
(٣) وهو أن يَطلُبَ المُستخبرُ من المُستَخبَر إخبارَهُ بما ليس عنده. (انظر: أمالي ابن الشجري ٤٢٤/١).
(٤) ويُقالُ له أيضًا: (اسْتِعْلامٌ) و(اسْتِرْشادٌ). (انظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٢١٥/٢).

زَيْدًا أَتَانَا)، وَ(أَلَا مَاءً بَارِدًا)[١]، وَأَمْرٌ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (أَقْبِلْ)، وَ(أَدْبِرْ)، وَطَلَبٌ، وَهُوَ بِصِيغَةِ الأَمْرِ، كَقَوْلِكَ لِلْخَلِيفَةِ: (أجِرْنِي)، (انْظُرْ فِي أَمْرِي)، فَالأَمْرُ لِمَنْ هُوَ دُونَكَ، وَالطَّلَبُ إِلَى مَنْ أَنْتَ دُونَهُ[٢].. اهـ»[٣].

(١) كأنَّه بهذا المثال أدخل التحضيض ضمن التمني، أو أنه لما دخلت همزة الاستفهام على (لا) أحدثت معنى التمني، وإذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمنّي، جاز أن يجاب بالجزم، فيقال: (أَشْرَبْه)، كما لو صرّحت بالتمنّي، وقلت: (ليت لي ماءً أَشْرَبْهُ). (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٧٥).

(٢) وإن كان لنظيرك سمَّيته مسألة، وإن كان لله ـ سبحانه ـ سمَّيته سؤالًا ودعاءً وطلبًا، وإنما اختلفت التسمية؛ لاختلافِ المخاطبين بهذه اللفظة؛ لأنك تستقبح أن تقول: (أمرتُ والدي)، كما تستقبح أن تقول: (سألتُ غلامي). (انظر: أمالي ابن الشجري ١/٤٢٤).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٣٨٨.

وذكر البطليوسي في (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/٥٩)، والسيوطي في (همع الهوامع ١/٥٣): أنَّ معاني الكلام عند الأخفش ستة، وهي: خبرٌ، واستخبارٌ، وأمرٌ، ونهيٌ، ونداءٌ، وتمَنٍّ، دون إشارةٍ إلى مرجعهما في هذا، وفيه مخالفة لنصِّ (الأوسط)، في جعل (النَّهي) مكان الطَّلب، وهذا النقلُ بعينه في (كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن علي التهانوي ١/٧٣٧، ٢/١٣٧٢).

مسألتان في باب الضَّمير

❁ قَالَ الأَخْفَشُ فِي كِتَابِهِ (الأَوْسَطِ) عَنْ حِكَايَتِهِمْ: (ضَرَبْتِي) بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ[١] بَعْدَ كَسْرَةِ المُؤَنَّثِ: «هِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ لِرَبِيعَةَ[٢]، تَقُولُ: (ضَرَبْتِيهِ)[٣]، وَ(أَعْطَيْتُكِيهِ)[٤] لِلْمَرْأَةِ، وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ: (أَعْطَيْتُكَاهُ)[٥] ... اهـ »[٦].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (النُّسْخَةِ الوُسْطَى): «تَقُولُ: (إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَصَالِحًا)، فَإِنْ جِئْتَ فِي هَذَا القِيَاسِ بِفِعْلٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ أَوْقَعْتَ اللَّامَ عَلَى الفَاعِلِ، فَقُلْتَ: (إِنْ قَامَ لَزَيْدٌ)، وَإِنْ كَانَ الاسْمُ مُضْمَرًا قُلْتَ: (إِنْ قَعَدَ لَأَنَا)؛ لِأَنَّكَ إِذَا لَمْ تَصِلْ إِلَى التَّاءِ جَعَلْتَهَا (أَنَا) إِذَا عَنَى بِهَا المُتَكَلِّمُ نَفْسَهُ، وَ(أَنْتَ) إِذَا عَنَى غَيْرَهُ، وَكَذَلِكَ: (إِنْ قَامَ لَنَحْنُ)[٧] ... اهـ »[٨].

---

(١) ناشئة عن إشباع كسرة التأنيث. (انظر: ارتشاف الضرب ٩١٩/٢).
(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٩١٩/٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٨٠/١.
(٣) قال سيبويه في (الكتاب ٢٠٠/٤): «وحدثني الخليل أن ناسًا يقولون: (ضَرَبْتِيهِ)، فيلحقون الياء، وهذه قليلة»، وهذا أمرٌ شائعٌ جدًّا في اللهجات العربية الحديثة؛ إذ يقال مثلا: (كَسَرْتِيهِ) و(سَمِعْتِيهِ)، وما أشبه ذلك. (انظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، أ.د/ رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي، ط/٣: ص٢٨٠).
(٤) بإشباع كسرة الكاف.
(٥) بإشباع فتحة الكاف، قال سيبويه في (الكتاب ٢٠٠/٤): «لأنه أشدُّ توكيدًا في الفصل بين المذكر والمؤنث، كما فعلوا ذلك حيث أبدلوا مكانها الشين في التأنيث».
قال السيرافيُّ : «يريد أن زيادة الألف والياء على الكاف أشدُّ توكيدًا في الفصل بين المؤنث والمذكر؛ لأنك تقول فيمن لا يريد التوكيد: (أَعْطَيْتُكَهُ) للمذكر، وأَعْطَيْتُكِهِ) للمؤنث، فيكون الفصلُ بينهما الفتحة والكسرة، وإذا قلت للمذكر: (أَعْطَيْتُكَاهُ)، وللمؤنث: (أَعْطَيْتُكِيهِ)؛ فإن الفصل بينهما بالحركة والحرف، كما كان ذلك بالشين». (شرح السيرافي على الكتاب ٧١/٥).
(٦) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٩١٢/٢.
(٧) وهذا من قبيل القليل الذي لا يُقاس عليه عند البصريين، لأنَّ (إنْ) المخففة إذا دخلت على الجملة الفعلية فالغالب أن يكون من الأفعال الناسخة (كان) وأخواتها أو (كاد) وأخواتها أو (ظن) وأخواتها، فإن دخلت على غير ناسخ فهذا قليل، وأجازه الأخفش هنا، وأيده ابن مالك في (شرح التسهيل ٣٧/٢)، وقال: «وبقوله أقول؛ لصحة الشواهد على ذلك نظمًا ونثرًا». (وانظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣، وتمهيد القواعد ١٣٦٦/٣).
(٨) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٧/٢، ومغني اللبيب ص٣٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٢٨/١.

مسألة في باب الكناية عن الاسم العلَم

❁ قالَ أَبُو الْحَسَنِ الأَخْفَشُ فِي (الْأَوْسَطِ) لَهُ: «تَقُولُ: (هَذَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ)، وَ: (هَذَا هَنُ[١] ابْنُ هَنٍ)، وَ: (هَذِهِ هَنَةُ بِنْتُ هَنَةٍ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: (هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)، فَلَمْ يَذْكُرْهُ[٢]، فَوَضَحَ بِأَنَّهَا يُكْنَى بِهَا عَنِ الْأَعْلَامِ[٣]، وَهُوَ:

اللهُ أَعْطَاكَ فَضْلًا مِنْ عَطِيَّتِهِ عَلَى هَنٍ وَهَنٍ فِيمَا مَضَى وَهَنِ[٤]

يَعْنِي: حَسَنًا وَإِبْرَاهِيمَ وَعَبْدَ اللهِ بَنِي حَسَنِ بْنِ حَسَنٍ، وَكَأَنَّهُمْ كَانُوا وَعَدُوهُ شَيْئًا، فَوَفَّى بِهِ حَسَنٌ[٥].. اهـ»[٦].

---

(١) الهَنُ: كلمة يُكنى بها عن أسماء الأجناس كـ (رَجُلٍ) و(فَرَسٍ) وغيرهما، وقيل: يُطلق على الشّيء المستهجن الذّكر من العورة، والفعل القبيح. وقيل: عن الفرج خاصّة. (انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص٤٧، وشرح المكودي على الألفية ص١٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٦١/١).

(٢) نسيانًا، أو قصدًا للإبهام. (انظر: همع الهوامع ٢٩٣/١).

(٣) وذهب سيبويه إلى أنَّ (الهَنَ) و(الهَنَة) كناية عن غير الآدميين، فقال في (الكتاب ٤١٥/٢): «فإن كان المسئول عنه من غير الإنس، فالجواب: الهَنُ والهَنَةُ، والفلانُ والفلانة؛ لأن ذلك كناية عن غير الآدميين»، وقال في موضع آخر في (كتابه ٥٠٧/٣): «فإذا كنيت عن غير الآدميين قلت: الفلان والفلانة؛ والهن والهنة، جعلوه كناية عن النَّاقة التي تسمى بكذا، والفرس الذي يسمَّى بكذا، ليفرقوا بين الآدميين والبهائم».
وقال الأستاذ أبو بكر: (هَنَتٌ) كناية عن علم إلا أنه لما لا يعقل، وقال الشلوبين: الهن والهنة كنايتان عن النكرات خاصة، وقال ابن بقي: ويقال في الآدميين أيضًا: هَنَت وصلا، وهَنَهْ وقفًا، وفي غيرهم: هنة وصلاً ووقفًا، وفي (النهاية): هن وهنة كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل. (انظر: الارتشاف ٩٧٢/٢، والتذييل والتكميل ٣٣٤/٢).

(٤) البيت من البسيط، لابن هرمة، وهو في (ديوانه ص٢٢٣)، من أبيات يمدح فيها الحسن بن زيدٍ، ويعرِّض بعبد الله ، وحسنٍ، وإبراهيم، بني حسن بن حسن؛ لأنهم وعدوه شيئًا فأخلفوه.
وهو منسوبٌ إليه في: الأغاني ٥١٤/٤، وتاريخ بغداد ٢٦٩/٨، وخزانة الأدب ٢٦٣/٧، وبغير نسبة في: الارتشاف ٩٧٣/٢، وتمهيد القواعد ٦٣٩/٢، وتعليق الفرائد ١٧٠/٢، وهمع الهوامع ٢٩٢/١.
والبيت شاهدٌ على أنه قد يكنى بـ (هَنٍ) عن العَلَم الذي لا يُراد التصريح به لغرض.

(٥) ابن زيدٍ بن الحسن بن علي بن أبي طالبٍ أمير المدينة المنورة، ابن عم حسن وإبراهيم وعبد الله بني حسن بن حسن المذكورين. (انظر: الوافي بالوفيات ١٩/١٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٦٣٩/٢، وتعليق الفرائد ١٧١/٢).

(٦) انظر: خزانة الأدب للبغدادي ٢٦٣/٧، ٢٦٤.

مَسألةٌ في باب المَوْصُول

❁ ذَكَرَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فِيهِ (أيّ) وَيَقْبُحُ فِيهِ (مَنْ) وَ(الَّذِي)، فـ (أيّ) فِيهِ مَضْمُومٌ أَبَدًا[١]، ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ هَذَا[٢]، وَقُلْتَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ: (اضْرِبِ الَّذِي أَفْضَلُ) لَوْ كَانَ يُتَكَلَّمُ بِهِ»[٣].

---

(١) وهذا رأي سيبويه في (الكتاب ٤٠٠/٢) إذا لم يظهر العائد على الاسم الموصول، وخالفه الكوفيون، فقالوا: هي معربة، ظهر العائد أم لم يظهر.
والضم هنا بناء؛ لأن القياس يقتضي أن تكون (أيّ) مبنية؛ لوقوعها موقع الاسم الموصول، والاستفهام، والجزاء، كما بُنيت (مَنْ) و(مَا)؛ إلا أنهم أعربوها حملًا على نظيرها - وهو (بعض) - وعلى نقيضها وهو (كُلّ)، وذلك على خلاف القياس، فلما دخلها نقصٌ بحذف العائد ضَعُفت فرُدَّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس، يدل عليه أن (أيهم) استعملت استعمالًا لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها، تقول: (اضربْ أيُّهمْ أفضلُ) تريد: أيهم هو أفضل، ولو قلت: (اضرب مَنْ أفضلُ) و(كلْ ما أطيبُ) تريد: من هو أفضلُ، وما هو أطيبُ لم يجز، فلما خالفت (أي) أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها؛ لأن كل شيءٍ خرج عن بابه زال تمكُّنه، فوجب أن تبنى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها.
وإنما وجب بناؤها على الضم؛ لأنه أقوى الحركات، وذلك أنها لمّا خرجت عن حكم نظائرها نقصت رتبة، فألزمتِ البناءَ للنقص الذي دخلها من حذف المبتدأ، كما أنهم لما حذفوا المضاف إليه من (قبل، وبعد) بُنيا على الضم؛ لأنه أقوى الحركات تعويضًا عن المحذوف، والذي يدل على أن البناء أولى، وإنما كان لحذف المبتدأ؛ أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها بالإجماع، وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة (أي) دون سائر أخواتها؛ لأن (أي) لا تكاد تنفك عن الإضافة فيصير المضاف إليه عوضًا عن حذف المبتدأ، بخلاف غيرها من أخواتها (مَنْ ومَا). (انظر: علل النحو لابن الوراق ص٤٢٥، والمسائل المنثورة للفارسي ص١٢٨، وأمالي ابن الشجري ٤١/٣، وأسرار العربية ص٢٦٦، والإنصاف ٧٠٩/٢، وائتلاف النصرة ص٦٧).
(٢) وهو القياسُ عند الخليل، قال سيبويه في (الكتاب ٣٩٨/٢): «وسألتُ الخليل - رحمه الله - عن قولهم: (اضربْ أيُّهم أفضل)، فقال: القياس النصب، كما تقول: (اضْرب الذي أفضلُ)؛ لأن (أيًّا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)، كما أنَّ (مَن) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)».
وذكر سيبويه في (الكتاب ٣٩٩/٢) أن لغة النصب جيِّدة، وأنهم نصبوها كما جرُّوها حين قالوا: (امرُرْ على أيِّهم أفضلُ).
(٣) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٥٠٩/١.

مَسائلُ في باب المُبْتَدَأ وَالخَبَر

❁ مَثَّلَ أبُو الحَسَن فِي (الأوْسَطِ) لِلْمَصْدَرِ المُتَعَدِّي إلَى مَفْعُولَيْنِ مِمَّا لَمْ يَجُزْ أن لَا تَأتِيَ لَهُ بخَبَرٍ؛ لِأنَّ الحَالَ قدْ سَدَّ مَسَدَّ أخْبَارِ المَصَادِرِ، وَالمَفْعُولُ الثَّانِي لَمْ يَسُدَّ مَسَدَّ أخْبَارِ المَصَادِرِ بقَوْلِكَ: «سَمْعُ[1] أذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ حَسَنٌ[2].. اهـ»[3].

❁ وَذَكَرَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ) لَهُ: «أنَّ فِي مِثْلِ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ[4]) وَ(أنْتَ وَرَأيُكَ) قَوْلَيْنِ لِلنُّحَاةِ:

---

(١) على أنَّ (سَمع) لما دخلت على غير مسموع أتي لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع، كما أن (ظنّ) لما دخلت على غير مظنون في المعنى أتي بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون، وهو مذهب الأخفش والنحاس والفارسي وابن مالك وابن بابشاذ وابن الضائع وابن أبي الربيع وابن عصفور في (شرح الإيضاح).
وذهب الجمهور إلى أن (سمعت) لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عينًا فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم، وهذه الحال مبينة، وهو اختيار ابن عصفور في (شرح الجمل). (انظر: عمدة الكتاب للنحاس ص٢٦٦، والمسائل الحلبيات للفارسي ص٨٢، والتذييل والتكميل ٤٦/٦- ٤٧، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٤٢٨/٣).
(٢) فيأتي بخبر المصدر وهو (حَسَنٌ)، ولا يقول: (سَمْعُ أذُنِي زَيْدًا يَقُولُ)، على أن يسد (يَقُولُ) مسدَّ الخبر، فدلَّ على أنه مفعول ثانٍ لا حال؛ إذا لو كان حالًا لسدَّ مسدَّه، كما سدَّ في: (ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا). (انظر: عمدة الكتاب للنحاس ص٢٦٦، والمسائل الحلبيَّات للفارسي ص٨٢، والتذييل والتكميل ٤٧/٦).
(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٠٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٤٧/٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ١١٦/٢.
وذكر أبو حيَّان في (التذييل والتكميل ٤٧/٦) أنَّ هذا الذي ذكره الأخفشُ مخالف لما نقل سيبويه في (كتابه ١٩١/١) من قولهم: (سَمْعُ أذني زيدًا يقول ذلك)، فلم يأت بخبر لـ(سَمْع). وأجيب بأنه ليس في كلام سيبويه ما يدل على أنه كلام تام، بل لعله أراد أنه جزء كلام، فيكون موافقًا لما ذكره الأخفش.
(٤) أي: حِرْفَتُهُ وصِنَاعَتُهُ، وسُمِّيت بذلك؛ لأنه يَضِيعُ بتضييعه إياها. (انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص٢١٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢٧/١).

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ؛ إِذْ هُوَ كَلَامٌ تَامٌّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ، وَمَعْنَاهُ: (كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ)، و(أَنْتَ مَعَ رَأْيِكَ)[١].

القَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الخَبَرَ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: (مَقْرُونَانِ)، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ[٢].. اهـ»[٣].

❁ وَكَذَا ذَكَرَ أَبُو الحَسَنِ فِي (الأَوْسَطِ) «اخْتَلَافَ النَّحْوِيِّينَ فِي تَوْجِيهِ: (أَنْتَ وَمَالُكَ)، وَ(أَنْتَ وَشَأْنُكَ)، وَنَحْوِهِمَا:

فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ لَا إِضْمَارَ، وَأَنَّ الوَاوَ تَسُدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَضْمَرَ، وَقَدَّرَ: (مَقْرُونَانِ»[٤].

---

(١) وإليه ذهب الأخفشُ والكوفيون وابنُ خروف، واختاره ابنُ عصفور في (شرح الإيضاح)، فالواو ومصحوبها عندهم أغنيا عن الخبر كإغناء الوصف في: (أقائمٌ الزيدان؟)، لا لأنهما الخبر، فلا يحتاج إلى حذف خبر؛ لتمامه وصحّة معناه، وإن قدّر (مقرونان) فلبيان المعنى. (انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٥/١، وارتشاف الضرب ١٠٩٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٣، وتمهيد القواعد ٨٧٥/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٥٣/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ١١١/٢، وأوضح المسالك ٢٢١/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣٧/٤- ٣٨، وهمع الهوامع ٣٩٤/١).

(٢) وإليه ذهب جمهور البصريين. (انظر: الإيضاح العضدي ص٣٦، والمسائل الحلبيات ص١٥٠، وإعراب القرآن للباقولي ٦٨٧/٢، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٩١/١، وارتشاف الضرب ١٠٩٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٣، وتمهيد القواعد ٨٧٥/٢، وتوضيح المقاصد ١٢٧/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص٢١٠، والفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي ص١٨٨، وتعليق الفرائد للدماميني ٢٩/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢٨/١، وهمع الهوامع ٣٩٤/١).

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٨٣/٣، وتمهيد القواعد ٨٧٥/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١١٨/٨، وراجع مظانَّ الحاشيتين السابقتين.

❁ وَحُكِيَ عَنْ أبي الحَسَنِ مِنَ (الأوْسَطِ): «أَنَّهُ أَجَازَ: (فِيهَا قَائِمٌ رَجُلٌ)[١]، عَلَى أَنْ تَرْفَعَ (رَجُلًا) بـ (قَائِمٍ)، وَتَجْعَلَ (الرَّجُلَ) يَسُدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ لِلْمُبْتَدَإِ»[٢].

❁ وَذَكَرَ الأَخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «أَنَّ المُعْتَبَرَ فِي جَوَازِ الابْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ وَمَنْعِهِ: إِنَّمَا هُوَ حُصُولُ الفَائِدَةِ وَعَدَمُهَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ تَتَّصِفُ النَّكِرَةُ ثُمَّ لَا يَكُونُ فِي الإِخْبَارِ عَنْهَا فَائِدَةٌ، فَلَا يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْهَا[٣]، فَالصَّنْعَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُفِيدَةً، فَوُجُودُهَا كَعَدَمِهَا»[٤].

---

(١) ذكر النحاة أن هذا المثال قبيحٌ؛ لأن (قائمًا) صفة لا يحسن وضعها في موضع الأسماء، وخرَّجوه على أنَّ الوصف مبتدأ مؤخَّر، و(فِيها) خبره المقدَّم، و(رَجُلٌ) بدلٌ من (قائم)، لا أنَّ (قائمًا) صفة لـ (رجُلٍ)، أو يكون رفع (رَجُل) على الاستئناف، وكأنك قلت: (هو رجلٌ) على سؤال مَن قال: مَن هو؟. (انظر: كتاب سيبويه ١٢٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥٢/٢، وارتشاف الضرب ١٥٧٨/٣، والتذييل والتكميل ٦٣/٩).

(٢) انظر: المسائل البصريات للفارسي ٣٢٨/١.
قال أبو عليٍّ الفارسي: «فأما (فيها) على هذا القول فيكون في موضع نصب بـ (قائم)، ويكون ظرفًا له.
فقيل لنا: فهل تجيز أن يكون (فيها) خبرًا للمبتدأ الذي هو (قائم) وإن كان قد سدَّ ما ارتفع به مسدَّ خبره؟
فقلنا: لا يجوز هذا؛ لأنه إذا أعمل عمل الفعل على هذا الحد في التقديم، فإنه قد أجري مجرى الفعل، وإذا أجري مجراه قبح أن يكون له خبر كما صحَّ أن يمتنع أن يكون للفعل خبر، فمن حيث أجريته مجرى الفعل مقدمًا، كذلك يقبح أن تجعل له خبرًا». (المسائل البصريات ٣٢٨/١).

(٣) نَصّ على ذلك سيبويه، فقال في باب (كان) في (كتابه ٤٨/١): «ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا، كنت تُلبسُ؛ لأنه لا يُستنكرُ أن يكون إنسانٌ هكذا»، فهذا نصٌّ بأنّ المانع من ذلك فَقْدُ الفائدة في الخبر، فلو قيّدت خبره لساغ ذلك وجاز، فكنت تقول: (كان إنسانٌ حليمًا عند قتْل أحبِّ ولده إليه)، وقال في بابٍ بعده (٥٤/١)، بعد ما ذكر «ما كانَ أحدٌ مِثْلَكَ» وأمثلة نحوه: «وإنما حَسُنَ الإخبارُ ها هنا عن النكرة ... لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلِمه هذا»، وتَمّمَ هذا المعنى بقوله (٥٤/١): «ولو قلت: (كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا)، لم يحسُن، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل». (انظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص١٣٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٠٤/١، ٣١٧، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٨/٢، ٥٣).

(٤) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣٨/٢- ٣٩.

مَسألةٌ في باب الحروف الناسخة

❁ أجَـازَ الأخْفَـشُ فِـي (الأوْسَـطِ): «(إنَّ فِيهَـا جَالِسَـيْنِ أخَوَيْـكَ)، بنَصْـبِ (جَالِسَيْنِ) عَلَى الحَالِ»[١].

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/٢١٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩١.
وهنا جوَّزَ الأخفشُ الفصلَ بين (إنَّ) واسمها بالحال، قال أبو حيَّان: وإنما جاز في الظرف؛ لأن الحال في الظرف، فهو أعم، وحكى الكسائي: (إنَّ ههنا يلعبون صبيانًا)، يجعل (يلعبون) في موضع الحال، وهو حجَّة للأخفش.
وخطَّأ أبو العباس المبرِّدُ الأخفشَ: وقال: لا أعرفه للأخفش إلا في هذا الكتاب، يعني (الأوسط)، قال الكسائي: فقلت لأبي العباس: لم تكره هذا والفعل قبل اسم (إن) أقبح من الاسم في الحال؟ قال: إنما كرهت ذلك لأن حال المنصوب لا تحسن؛ ألا ترى أنك تقول: (ضربتُ يضحك زيدًا)، وبقبح: (ضربتُ ضاحكًا زيدًا)؛ لأن الاسم يوهمك أنه مفعول، وهذا يوهمك الحال أنها اسم (إن).
وأجاز أبو العباس ذلك على أن (جالسين) اسم (إن) و(أخويك) بدل، وأجاز ذلك الكوفيون على أن يكون (أخويك) ترجمة، أي: بَدَلًا. (انظر: المرجعين ذاتهما).

مسألةٌ في باب (لَا) النَّافية للجنس

❁ حَكَى الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُسْقِطُ التَّنْوِينَ مِنَ المَعْطُوفِ[١]، فَيَقُولُ: (لَا رَجُلَ وَامْرَأَةَ[٢] فِي الدَّارِ)[٣]؛ وَذَلِكَ عَلَى نِيَّةِ (لَا)، وَكَأَنَّهُ قَالَ: (وَلَا امْرَأَةَ)، فَحَذَفَ (لَا) لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا، وَأَبْقَى الحُكْمَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، كَمَا حَذَفُوا فِي: (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً)، حَذَفُوا (كُلًّا) لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا، وَأَبْقَوْا أَثَرَهَا، وَهُوَ الخَفْضُ[٤] ... اهـ»[٥].

---

(١) وهو نادرٌ لا يعتدُّ به، وقد تُؤُوِّل على أن يكون على حذف «لا» وهي مرادةٌ كما سيأتي. (انظر: المقاصد الشافية ٤٤٣/٢).

(٢) بالبناء على الفتح.

(٣) في (تذكرة النحاة لأبي حيان ص٤١٩): «أنه قُرئ على الفارسيِّ كتاب (الأوسط) فمضى فيه: (لا رَجُلَ وجارية في الدَّار)، فذكر الفارسيُّ أنه لم يمرّ له هذا المذهب إلا في هذا الكتاب، وأنكره أبو عثمان، ووجه جوازه: حذف (لا) من الثانية لتقدُّم الأولى، وإنما أنكره أبو عثمان لأنَّ (لا) مع الاسم الذي بعدها بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فلا يجوز أن يُضمَر بعضُ الاسم ويُظهر بعضُهُ».

(٤) قال أبو حيان: «وعلى هذا حمل أبو الحسن ما حكاه، وهي لغة ضعيفة، ولم يجز أن يجعل ذلك من باب التركيب كـ (خمسة عشرَ)، كما ركبوا في الصفة؛ لحجز حرف العطف بينهما، ولم يجز أن يُجعلا مع حرف العطف بمنزلة اسم واحد لأنه لا يوجد في الأسماء المركبة ما هو مركب من ثلاثة ألفاظٍ». (التذييل والتكميل ٢٩٧/٥).

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٢٦/١، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٤١٩، والتذييل والتكميل ٢٩٧/٥، وشرح ابن الناظم على الألفية ص١٣٨، وتمهيد القواعد ١٤٤٢/٣، ومغني اللبيب ص٨٣٤، وتعليق الفرائد ١٢١/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١.

مَسألةٌ في باب (المَفْعُولِ فِيهِ)

❁ أجَازَ الأخْفَشُ فِي كِتَابِهِ (الأوْسَطِ): «(مَرَرْتُ مَقْعَدَ[١] القَابِلَةِ مِنْكَ بزَيْدٍ)[٢] ... اهـ»[٣].

(١) و(مَقْعَد) - وإن كان مختصًّا في الأمكنة - جائزٌ أن يكون ظرفًا لانتقاله عن بابه إلى معنى القُرب. (انظر: خزانة الأدب للبغدادي ٤١٩/١).

(٢) فأجاز الأخفشُ نصب المصدر (مَقْعَد) بغير لفظه، والجمهور يوجبون فيه الجرَّ، فيقولون: (جَلَسْتُ في مَقعدِ المُعَلِّمِ)، وما سُمِعَ منه منصوبًا على الظرفية حكموا عليه بالشذوذ من باب حذف حرف الجرِّ اتساعًا، وهذا يُحفظ ولا يُقاس عليه، أو حكموا عليه بنصبه بفعل من لفظه، فيُعمِلون الفعل (قعَدَ) في (مَقْعَد)، وبذلك ينتفي الشذوذ وتتحقق موافقة القياس، إلا أنَّ الأخفش لم يحكم على ما ورد بالشذوذ، بل حكم بقياسية نصب ظرف المكان المشتق من غير الفعل الواقع فيه، وهو مذهب الكسائي أيضًا؛ ولذا قال الشاطبي في (المقاصد الشافية ٣٠٥/٣): «فيظهر من هذا أنه لا يقتصر على المواضع المسموعة حيث سمعت، بل يعديها إلى غيرها، وذلك معنى القياس».

انظر المسألة في: أسرار العربية ص١٤٢، ١٤٣، وأوضح المسالك ٢١٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/٢، وارتشاف الضرب ١٤٣٩/٣، ١٤٤٠، والتذييل والتكميل ٤٢/٨، وتمهيد القواعد ١٩٨٨/٤، والمقاصد الشافية ٢٨٨/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٢٤/١، وخزانة الأدب ٤١٩/١.

(٣) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣٠٥/٣.

مسألتان في باب (الاشْتِغَالِ)

❁ ذَكَرَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «(خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عَمْرٌو)، برَفْعِ (زَيْدٍ)[١] وَنَصْبِهِ[٢] ... اهـ»[٣].

❁ وَنَقَلَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ) مِنْ تَأْلِيفِهِ «عَنِ العَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (أَزَيْدًا جَلَسْتَ عِنْدَهُ؟)[٤] .. اهـ»[٥].

---

(١) على الابتداء.
(٢) على الاشتغال، وتبعه ابن عصفور، ويمنعان النصب من دون (قدْ)، ووجَّهه ابن هشام: بأن التزام الاسمية مع (إذا) هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا قرنت بـ (قد) يحصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها، وأجاز سيبويه النصب على الاشتغال في الاسم الواقع بعد (إذا) الفجائية مطلقًا، ومنعه ابن مالكٍ مطلقًا؛ بناءً على أنَّ (إذا) الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية. (انظر: ارتشاف الضرب ٢١٦٤/٤، والتذييل والتكميل ٣٠٦/٦، وتمهيد القواعد ٤٣٦٨/٩، وتوضيح المقاصد ٦١٤/٢، ومغني اللبيب ص٢٣٢، ٢٤٢، وتعليق الفرائد ٢٩٩/٤، ٣٠٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٥٢/١).
(٣) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣٥٥/٧.
(٤) وفي هذا النقل دليلٌ على عدم اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه، فيجوز أن يكون المشتغل عنه منصوبًا من وجهٍ مخالف للوجه الذي انتصب السببي منه، فـ (زَيدًا) في المثال: مفعولٌ به لفعلٍ مضمر تقديره: (أَلَابَسْتَ زَيْدًا جَلَسْتَ عِنْدَهُ)، و(عِنْدَهُ): مفعولٌ فيه، فاختلفت جهتا النصب، ولم يبالوا بالاختلاف، وهذا هو مذهب سيبويه في (الكتاب ١٠٢/١)، ووافقه الأخفش بنقله هذا، وبه قال أبو علي الشلوبين في آخر قوله، وصحَّحه أبو حيان والدماميني.
وأمَّا الفارسي والسهيلي والشلوبين في قوله الأول فاشترطوا اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه، فإن كان نصب الضمير على المفعولية شرطوا نصب السابق عليها، أو الظرفية فكذلك، ولا يجوز عندهم نصب الضمير على المفعولية مثلًا والسابق على المفعول له أو الظرف، فلا يقال: (زيدًا قمتُ إجلالًا له)، أو (زيدًا جلست مجلسه)، ونقل الأخفش يعضد عدم اشتراط ذلك. (انظر: التذييل والتكميل ٣٤٨/٦، وتعليق الفرائد ٣٠٢/٤، وهمع الهوامع ١٣٧/٣).
(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣٤٨/٦، وتمهيد القواعد ١٧٠٣/٤، وتعليق الفرائد ٣٠٢/٤.

مَسائلُ في باب الاستثناء

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «(إلَّا) وَالاسْمُ الَّذِي بَعْدَهَا تَكُونُ صِفَةً[١] لِلاسْمِ الَّذِي قَبْلَهَا إذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الاِسْتِثْنَاءِ[٢]، أوْ كَانَ الاسْمُ نَكِرَةً، أوْ فِيهِ أَلِفٌ وَلَامٌ[٣]، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِالقَوْمِ إلَّا أخِيكَ)، وَ(جَاءَنِي القَوْمُ إلَّا أخُوكَ)[٤]، قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) أصلُ (غَير) أن تكون صفة، وأصلُ (إلَّا) أن تكون استثناءً، ثم قد تُحمَلُ إحداهما على الأخرى فيما هو أصل فيها، وقد اضطرب كلامُ النحاة في الوصف بـ (إلا)، والمفهوم من كلام الأكثرين أنه يراد به الوصف الصناعي، وهؤلاء اختلفوا، فذهب الأخفشُ إلى أنها وما بعدها تكون نعتًا وصفةً لنكرةٍ، أو فيه ألف ولام، وذهب بعضهم إلى أنهم يعنون بالوصف هنا عطف البيان أو البدل، ألا ترى أنها جاءت بعد المضمر، والمضمر لا ينعت، قال الشاعر:

... ... عَافٍ تَغَيَّرَ إلَّا النُّؤْيُ وَالوَتِدُ

فـ (إلا النؤيُ والوَتِدُ) عطفُ بيانٍ أو بدلٌ من الضمير المستكنِّ في (تَغَيَّرَ)، والقياس نصبهما؛ لأن الكلام موجب، فحمل (تَغَيَّرَ) في إفادة النفي على (لم يبقَ على حاله)؛ لأن معناهما النفي، فهما بمعنى واحد، والإبدالُ يَقع بعد مَا فِيهِ رَائِحَةُ النَّفي. (انظر: ارتشاف الضرب ١٥٢٦/٣، ١٥٢٧، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٨، ٢٨٣، وتمهيد القواعد ٢١٩٢/٥، ومغني اللبيب ص٣٦٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٤٠/١).

(٢) قال أبو حيَّان: «وقول الأخفش: (إذا كانت في معنى الاستثناء) إن عَنَى به أنه يوصف بها حيث تصلح أن تكون للاستثناء، فهو قريبٌ، وقد ذكروا أن ذلك شرطٌ في الوصف بـ (إلَّا)... وإن عَنَى أن (إلَّا) تكون صفةً للاسم حال كونها في معنى الاستثناء، فليس بصحيح». (التذييل والتكميل ٢٨٣/٨).

(٣) نصَّ ابنُ السَّرَّاج وغيرُهُ على أن الذي يكون فيه (أل)، وتكون (إلَّا) فيه وصفًا لا بد أن تكون (أل) الجنسية؛ لأنَّ فيه معنى النكرة. (انظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢٨٦/١، والارتشاف ١٥٢٦/٣، وهمع الهوامع ٢٦٩/٢).

(٤) قال سيبويه: «فـ (القوم) ههنا بمنزلة (أحَد)». (الكتاب ٣١١/٢).

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ ∴ قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا[١] .. اهـ»[٢].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «وَتَقُولُ: (مَا عَلِمْتُ وَلَا أَظُنُّهُ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ الهَاءَ هُنَا لِلاسْمِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا أَظُنُّ الْأَمْرَ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ)»[٣].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي كِتَابِهِ (الوُسْطَى)[٤]: «اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا اسْتَثْنَيْتَهُ بِـ (حَاشَا) وَ(خَلَا) وَ(سِوَى) وَ(سَوَاءٍ) فَهُوَ جَرٌّ أَبَدًا[٥] ...اهـ»[٦].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «(خَلَا) فِي الاسْتِثْنَاءِ كُلُّ العَرَبِ يَجُرُّونَ بِهَا، وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّهُ يُنْصَبُ بِهَا، وَذَلِكَ لَا يُعْرَفُ[٧]، وَقَدْ سَمِعْنَا مَنْ يَنْصِبُ بِـ

---

(١) البيت من الطويل، لذي الرُّمَّة، وهو في ديوانه ط/ كلية كمبريج (ص٦٣٨) وبشرح التبريزي (ص٣٥٠)، وهو من شواهد سيبويه في (الكتاب ٣٣٢/٢).
والمراد بالبلدة الأولى: الصدر، والبلدة الثانية: الأرض، يقول: بَرَكَتِ الناقة وألقتْ صدرها على الأرض، وبُغامُ الناقة: صوتها.
والشاهد فيه قوله: (قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا)؛ على أن (إلا) صفة لـ (الأصوات)، وهي وإن كانت معرَّفة بلام الجنس فهي شبيهة بالمنكر، ولما كانت (إلا) الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نقل إعرابها الذي تستحقه إلى ما بعدها فرفع (بُغامها) إنما هو بطريق النقل من (إلا) إليه، والمعنى: أن صوتا غير بغام الناقة قليل في تلك البلدة، وأما بُغامها فهو كثير.
قال السيرافي: ويجوز في البيت أن تكون (إلَّا) للاستثناء وما بعدها بدلًا من (الأصوات)؛ لأن في (قليلٍ) معنى النفي، والمعنى على هذا: ما في تلك البلدة من جنس الأصوات إلا بغامها، بخلاف المعنى الأول فإنه يقتضي أن يكون فيها صوتٌ غير البُغام، لكنه قليل بالنسبة إلى البغام. (انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٧٦/٣، ٧٨، وخزانة الأدب ٤١٩/٣).
(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٢٣/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٨٢/٨، ٢٨٣، وارتشاف الضرب ١٥٢٦/٣.
(٣) انظر: مختار تذكرة الفارسي وتهذيبها لابن جني ص١٩.
(٤) أي: النُّسخة الوسطى.
(٥) وسيأتي النقل عنه أن (حَاشَا) تكون فعلًا، فيكون عنه القولان في (حَاشَا)، أحدهما موافق لمذهب سيبويه.
(٦) انظر: التذييل والتكميل ١١٥/١١.
(٧) بل عُرِفَ، ونصَّ على ذلك سيبويه وغيره، فقال سيبويه في (الكتاب ٣٠٩/٢) : «وما «وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلَّا): فـ (لا يكون) و(ليس) و(عدا) و(خلا)»، وقال أيضًا (٣٤٨/٢): «وأما (عدا ، وخلا) فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في

(حَاشَا)، فَقَدْ أَشْبَهَتْهَا، فَإِذَا جُرَّ بِهَا فَهِيَ حَرْفٌ، وَإِذَا نُصِبَ بِهَا فَهِيَ فِعْلٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا)»[1].

(ليس ، ولا يكون)، وهو إضمارٌ قصته فيهما قصته في (لا يكون ، وليس)، وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ خلا زيدًا)، و(أتاني القومُ عدا عَمرًا)، كأنك قلت: (جاوزَ بعضُهم زيدًا)، إلا أن (خلا، وعدا) فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت (جاوزَ) لأمَثِّلَ لك به، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع»، فالأصل في (خَلَا) ألا تتعدى، تقول: (خلا المكانُ): بمعنى تفرغ، ويدخله معنى (فارقَ وجاوزَ وانفصلَ)، فتقول: (خلوتُ من المكان)، و(خلوتُ المكانَ)، بمعنى: (فارقتُهُ وجاوزتُهُ)، قالوا: (خلاكَ ذَمٌّ)، أي: جاوزك، فلما لحقه معنى المفارقة والانفصال صار فيه معنى الخروج عن الشيء، فضمنوه ذلك، وأدخلوه في الاستثناء، فإذا قلت: (قام القومُ خلا زيدًا)، فمعناه: خلا بعضُهم زيدًا، أي: جاوز بعضُهم زيدًا، والبعض هنا خلاف زيد من القوم، كأنك قلت: جاوز أكثرُهم زيدًا. (انظر: التذييل والتكميل ٣١١/٨).

وقال المهلبيُّ في (نظم الفرائد وحصر الشرائد ص١٨٢): «وأمَّا (خَلَا، وعَدَا) فيكونان فعلين، فتنصِبُ ما بعدهما، فتقول: (قام القومُ خلا زيدًا، وعدا عَمرًا)، والتقدير: (خَلا بعضُهم زيدًا، وعَدا بعضُهم عمرًا)، ويكونان حرفين فتخفض ما بعدهما بهما أيضًا، إلا أنَّ الخفضَ والنصبَ في (خَلَا) متساويان، والنصب في (عَدَا) أكثر من الخفض فيها».

وقال ابنُ خروف في (شرح الجمل ٩٥٩/٢): «و(خَلَا) تكون حرفًا وفعلًا».

وقال المراديُّ في (الجنى الداني ص٤٣٦): «(خَلَا) لفظٌ مشتَرَكٌ؛ يكون حرفًا من حروف الجر، وفعلًا متعديًا، وهي في الحالين من أدوات الاستثناء، فإذا كانت حرفًا جرَّت الاسمَ المستثنى بها، نحو: (قام القومُ خلَا زيدٍ)، وإذا كانت فعلًا نصبت الاسمَ المستثنى بها، نحو: (قام القومُ خلا زيدًا)، وكلا الوجهين ـ أعني الجرَّ والنصبَ ـ ثابتٌ بالنقل الصحيح عن العرب».

وانظر من نصَّ على النصب بها أيضًا في: المقتضب ٤٢٦/٤، والمفصل للزمخشري ص٩٦، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٤٦٩/١، وارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٠٦/٣، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٢٢٤، ٢٢٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٥٩٨/٩، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٥٤/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٣٣/٢، ومغني اللبيب ص١٧٨، والمقاصد النحوية للعيني ١١٦/١، ١٢٢، وتعليق الفرائد ٢٥٠/٤.

(١) انظر: مختار تذكرة الفارسي وتهذيبها لابن جني ص١٨، ١٩، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣١٧/٨، ٣١٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٦٨٥/٢.

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ) أَيْضًا: «وَأَمَّا (عَدَا) فَإِنَّهُمْ يَنْصِبُونَ بِهَا وَيَجُرُّونَ[(١)]، فَإِذَا جَرُّوا فَهُوَ حَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى، وُضِعَ لِلْجَرِّ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ)، وَإِذَا نَصَبُوا فَهُوَ فِعْلٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا)، وَكَذَلِكَ تَفْسِيرُ (خَلَا)»[(٢)].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ) أَيْضًا: «أَدَاةُ الاسْتِثْنَاءِ فِي (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) هِيَ (إِلَّا)، وَ(أَنْ يَكُونَ) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ[(٣)] فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ[(٤)]؛ لِأَنَّ

---

(١) هذا مذهب الأخفش، ونسبه إليه جمعٌ من النحاة، كالواسطي في (شرح اللمع ص٨٤)، وابن الخبَّاز في (توجيه اللمع ص٢٢٨)، وأبي حيَّان في (الارتشاف ٣/١٥٣٤).
وحجة الأخفش أنه ثبت بالنقل الصحيح الجر بها ، كقول الشاعر :
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ
وهو من الوافر، ولا يُعرَف قائله، وانظره في: (شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٠، والتذييل والتكميل ٨/٣١٣، واللمحة لابن الصائغ ١/٤٧٢، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٠٦، والمقاصد الشافية ٣/٤٠٨).
وتابعه في ذلك: الوراق في (علل النحو ص٣٩٩)، وعبد القاهر الجرجاني في (المقتصد ٢/٧١٤، ٧١٦)، والشريف الكوفي في (البيان في شرح اللمع ص٢٣٣)، وغيرهم.
وأمَّا سيبويه فمذهبه كما نسبه إليه أكثر النحويين: أن (عدا) يجب نصب ما بعدها؛ لأنها فعلٌ، ولا يجوز الجرُّ بها. (انظر: الارتشاف ٣/١٥٣٤، والتخمير ١/٤٥٧، والإيضاح شرح المفصل ١/٣٦٤، وتوجيه اللمع ص٢٢٤، والملخص لابن أبي الربيع ص٤٠٣).
ونصَّ ابن الناظم في (شرحه على الألفية ص٢٢٦) على أنه لم يُتابَع عليه.
على أن المبرد قد تابع سيبويه كما في (المقتضب ٤/٤٢٦)، ونقل عنه ذلك الزمخشري في (المفصل ص٩٦)، وابن يعيش في (شرحه على المفصل ٢/٤٩)، وابن الحاجب في (الإيضاح ١/٣٦٤)، وتابعه أيضًا: ابنُ السرَّاج في (الأصول ١/٢٨٧)، والخوارزمي في (التخمير ١/٤٥٧)، وابن الخباز في (توجيه اللمع ص٢٢٤)، وابن أبي الربيع في (الملخص ص٤٠٣).
وما ذهب إليه الأخفش ومن تابعه هو الراجح؛ لثبوته في السماع الصحيح عن العرب، والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ إلا النصب بها، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ؛ لذا قال المرادي في (الجنى الداني ص٤٦٠): «والتزم سيبويه فعليَّة (عدا)، ولم يذكر أنها تكون حرفًا؛ لأن حرفيته قليلة، وقد حكى حرفيته غير سيبويه من الأئمة، فوجب قبولها».
(٢) انظر: المسائل البصريات للفارسي ١/٣٢٨، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٨/٣١٨.
(٣) فالمستثنى (أنْ)، و(يَكُونَ) في صلة (أنْ)، والفعل بعدها في تقدير المصدر، فإذا قلتَ: (أتَوْنِي إلا أن يكونَ زيدٌ)، فتقديره في اللفظ: (إلَّا كَوْنَ زَيْدٍ)، ومعناهُ: (إلَّا زَيْدًا). (انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٩٨).
قال سيبويه: «والدليلُ على أنَّ (يَكُونَ) ليس فيها هنا معنى الاستثناء: أن (ليس وعدا وخلا)، لا يقعن ههنا». (الكتاب ٢/٣٤٩، وشرحه للسيرافي ٣/٩٥).
(٤) انظر: كتاب سيبويه ٢/٣١٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٧، ١٨، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٣، ٥٤، والفوائد الضيائية ١/٤٠٤، والكُنَّاش ١/١٩٦، والمقاصد الشافية ٣/٣٦١، وخزانة الأدب ١٠/١٦.

الكَوْنَ غَيْرُ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا كَوْنَ زَيْدٍ)[١]، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا)، وَهُوَ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ مَرْفُوعٌ عَلَى البَدَلِ مِنْ (أَحَدٍ)[٢]، وَهُوَ أَقْيَسُ[٣].. اهـ»[٤].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ) أَيْضًا: «وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُخَفِّفُ[٥]

---

(١) فيكون الاستثناءُ منقطعًا، قال سيبويه في (الكتاب ٣١٩/٢): «هذا بابٌ يختار فيه النصب؛ لأن الآخِر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: (ما فيها أحدٌ إلا حمارًا)، جاءوا به على معنى (ولكن حمارًا)، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمل على معنى: (ولكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم».
قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: «المستثنى الذي ليس من جنس ما قبله ليس مستثنى منه حقيقة، فإذا قلت: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا) فلا شك في أنَّ الحمارَ ليس بمستثنى من أحد، والدليل على ذلك أنه لا يصلح أن تقول: استثنيت الحمارَ منهم، فإذًا: هذه (إلا) توجد بمعنى (لكن)؛ وذلك أن ما بعدها مخالف لما قبلها، كما أن (لكن) كذلك، فاتسعوا فيها - أعني في (إلا) - فأجروها مجرى (لكن)، فهي بالحقيقة استدراك، غير أنهم لما أوقعوا بعدها اللفظ المفرد كما يقع بعدها وهي استثناء سموها استثناءً». (انظر: التذييل والتكميل ١٦٩/٨، ١٧٠).
(٢) قال سيبويه في (الكتاب ٣١٩/٢): «وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحدَ فيها إلا حمارٌ)، أرادوا: ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنه ذكر (أحدًا) توكيدًا؛ لأنْ يُعلمَ أنْ ليس فيها آدميٌّ، ثم أبدل، فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ»، وانظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص١١٥، وشرح الكافية للرضي ٨٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢، والارتشاف ١٥٠٢/٣، والفوائد الضيائية ٤٠٤/١، ٤٠٥، والكُنَّاش ١٩٦/١، والمقاصد الشافية ٣٦١/٣، وخزانة الأدب ١٦/١٠.
(٣) وإنما كان الإتباعُ عنده هو الأقيسَ لأنَّ (إلَّا) فيه ليست للاستثناء على سبيل الأصل، وإنما هي بمعنى (لَكِن) الاستدراكية.
(٤) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٣٩/٨، والارتشاف ١٥٥٢/٣.
(٥) فيقال: «لا سِيمَا» بإسكان الياء، وأصل (سِيّ): (سِوْي)، والمحذوفة عند ابن جني لام الكلمة، والأحسن عند أبي حيَّان أن تكون المحذوفة عين الكلمة وقوفًا مع ظاهر اللفظ. (انظر: الارتشاف ١٥٥٢/٣، والتذييل والتكميل ٣٧٠/٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ٨٣/١، وهمع الهوامع ٢٨٨/٢).
وفيه ردٌّ على ابن عصفور؛ إذ زعم أنه لا يجوز تخفيف الياء؛ لأن ذلك لم يحفظ من كلامٍ فصيح، ولا يقتضيه القياس؛ لأن تخفيفها يؤدي إلى إبقاء الاسم المعرب على حرفين، وثانيهما حرف علة، وذلك غير محفوظ في حال إفراد ولا في حال إضافة إلا ما جاء من قولهم: (فوكَ) و(ذو مالٍ)، وهما خارجان عن القياس. (انظر: التذييل والتكميل ٣٧٠/٨، والارتشاف ١٥٥٢/٣، وهمع الهوامع ٢٨٨/٢).

(لَاسِيَّمَا)»[١].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ) أَيْضًا: «تُقُولُ: (مَرَّ بِي عَشَرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا)[٢]، وَلَوْ قُلْتَ: (مَرَّ بي رجَالٌ إِلَّا وَاحِدًا) لَمْ يَجُزْ»[٣].

وجوَّز التخفيفَ جمهورُ النحويين. (انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٣٦/٢، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٢٩٨، وشرح الأمير على نظم السجاعي في «لا سيما» بتحقيق د/ أحمد القرشي ـ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مجلد ١٢/ عدد ١٩، ص١٠٣١).

(١) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٧٠/٨، والارتشاف ١٥٥٢/٣.

(٢) وهذا جائزٌ على قبح؛ لأن (تسعة) تؤدي عن ذلك العدد، ولكنه جائز من جهة التوكيد أن هذه التسعة لا تزيد ولا تنقص؛ لأن قولك: (عشرة إلا واحدًا) قد أخبرت بحقيقة العدد فيه.

وفي الاستثناء من العدد ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يجوز مطلقًا، وهو قول الأخفش، واختيار الزَّجاج والنحاس وأبي الحسن بن الضائع.

والثاني: المنع مطلقًا، وهو اختيار ابن عصفور.

والثالث: التفصيل بين أن يكون المستثنى عقدًا، فلا يجوز نحو قوله: عندي عشرون إلا عشرة، أو غير عقد، فيجوز نحو: له عندي عشرة دراهم إلا اثنين. (وانظر المسألة مفصَّلة في: معاني القرآن وإعرابه للزَّجاج ١٦٣/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/٢، وارتشاف الضرب ١٤٩٩/٣، والتذييل والتكميل ١٦٣/٨، وتمهيد القواعد ٢١٨٢/٥، وهمع الهوامع ٢٦٧/٢).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٤٩٩/٣.

مسألتان في باب الحال

❁ وَنَقَلَ الأَخْفَشُ فِي(الأَوْسَطِ): «أَنَّ مِنَ العَرَبِ[١] مَن يَفْصِلُ بِضَمَائِرِ الفَصْلِ[٢] بَيْنَ الحَالِ وَصَاحِبِهَا[٣].. اهـ»[٤].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي(الأَوْسَطِ): «وَاعْلَمْ أَنَّ (وَحْدَهُ) مَنْصُوبٌ أَبَدًا[٥]،

---

(١) فالأخفش إنما يحكي هذا فقط، وأمَّا هو نفسُهُ فيرفض وقوعها بين الحال وصاحبها؛ لأنَّ الفصل إنما يكون فيما لا يتم الكلام إلا به، فهو لا يقع إلا بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، فقال في (معاني القرآن ٣٨٦/١): «وكان عيسى يقول: (هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ) [هود: ٧٨]، وهذا لا يكون، إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل، يعني: (هِيَ) و(هُوَ) و(هُنَّ)، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضًا».

(٢) ضمير الفصل: هو كل ضمير منفصل ، مرفوع الموضع ، واقع بين المبتدأ والخبر، أو ما دخل عليهما مما يقتضي الخبر؛ ليفرق بين النعت والخبر، والبصريون يسمونه فَصْلًا؛ لأنه فُصِلَ به بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فُصِلَ به بين النعت والخبر، والكوفيُّون يسمونه عمادًا؛ لأنه يُعتَمَدُ عليه في الفائدة، وذلك لأنه يبين أن الثاني ليس بتابع للأول، وبعض الكوفيين يسميه دِعامةً، ويسمِّيه المدنيُّون صفةً. (انظر: الأصول لابن السراج ١٢٥/٢، وشرح المفصل٣٢٩/٢، والتذييل والتكميل٢٨٥/٢، وارتشاف الضرب ٩٥١/٢).

(٣) فيقُول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ ضَاحِكًا)، وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ قَرَأَ بَعْضُهُمْ: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ)، بنَصْبِ (أَطْهَرَ). (انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/١، والتذييل والتكميل ٢٩٥/٢، وتمهيد القواعد ٥٦٧/١).

وهذه مسألة خلافية بين النحاة، فبعضهم أجازَ وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، مستدلين على ذلك بقراءة النصب في قوله تعالى: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ)، ومنعَهُ أكثرُهم، مُخَرِّجين القراءةَ على غير الفصل. (انظر المسألة في: كتاب سيبويه ٣٩٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٥/٢، وإعراب القرآن للباقولي ٥٤٤/٢، وأمالي ابن الحاجب ٢٣٤/١، وشرح الكافية للرضي ٤٦٠/٢، وارتشاف الضرب ٩٥٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٩٥/٢، ومغني اللبيب ص٦٤١، وتعليق الفرائد للدماميني ١٣٠/٢).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٥٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٩٥/٢.

(٥) إمَّا على أنه مصدرٌ وُضِعَ موضع الحال كما هو قول الخليل وسيبويه وجمع من البصريين، ويكون معنى قولك (جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ) أي: جاءَ زيدٌ إيحادًا، أي: مُنْفَرِدًا. (انظر: الكتاب ٣٧٣/١- ٣٧٨، والمقتضب ٢٣٩/٣، والأصول لابن السراج ٢٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٢، وارتشاف الضرب ١٥٦٦/٣، والتذييل والتكميل

إلَّا فِي قوْلِكَ[١]: (نَسِيجُ وَحْدِهِ)[٢]، لِذِي الرَّأي المُنْفَرِدِ برَأيِهِ، ولَا يُخْطِئُ، وَ(عُيَيْرُ[٣] وَحْدِهِ)، وَ(جُحَيْشُ[٤] وَحْدِهِ)، لِلَّذِي يَسْتَأثِرُ برَأيِهِ، ولَا يَسْتَعِينُ برَأي غَيْرِهِ[٥]... اهـ»[٦].

٣٦/٩، وتمهيد القواعد ٢٢٦١/٥، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٦١/٤، وهمع الهوامع ٣٠٣/٢).

وإمَّا على الظرفية، بمنزلة (عِنْدَهُ)، كما قال يونس بن حبيب وهشام، كأنك قلت: (مررت برجلٍ على حِياله)، وطرَحْتَ (على)، فشُبِّهَ بالظرف، فمن ثم قالوا: هو مثلُ(عِنْدَهُ). (انظر: الكتاب ٣٧٧/١، ٣٧٨، والأصول لابن السراج ١٦٦/١، والمسائل البصريات ٦٦٠/١، وشرح الجمل لابن خروف ٨٠٧/٢، وارتشاف الضرب ١٥٦٧/٣، والتذييل والتكميل ٧٧/٤، ٣٧/٩، والمساعد لابن عقيل ٣٤١/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٦٣/٤، وهمع الهوامع ٣٧٩/١، ٣٠٣/٢).

(١) فإنه يُجَرُّ بالإضافة.

(٢) وهو مدحٌ، شُبِّهَ بالحُلَّة التي لم يُنسَج على منوالها غيرها، والمنوال: الخشبة التي يَلفُّ النسَّاجُ عليها الثوبَ، فاستعير للشخص المنقطع النظير. (انظر: إصلاح المنطق ص٣١٥، والصحاح [نسج] ٣٤٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢، وسفر السعادة للسخاوي ١٠٤٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠/٢).

(٣) تصغير (عَيْر)، وهو الحمار، يقال للوحشي وللأهلي. (انظر: الصحاح [عير] ٧٦٢/٢، وتاج العروس [عير] ١٧٢/١٣).

(٤) تصغير (جَحْشٍ)، وهو ولد الحمار. (انظر: الصحاح [جحش] ٩٩٧/٣، وتاج العروس [جحش] ٩٧/١٧).

(٥) هذا تفسير (عُيَيْر وحدِهِ) و(جُحَيْش وحدِه)، وهما تعبيران للذمِّ. (انظر: المسائل البصريات ٤٢٩/١، وأساس البلاغة للزمخشري [جحش] ١٢٤/١).

(٦) انظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٦٩.

مَسْألةٌ في باب التَّمييز

❁ ذَكَرَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): (كَفَاكَ بِهِ رَجُلًا) مَعَ (حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ)، وَ(نَاهِيكَ مِنْ رَجُلٍ)، وَ(هَدَّكَ)، وَ(شَرْعِكَ)، وَ(كَفَيْكَ)[١]، وَقَالَ: «وَاعْلَمْ أَنَّ (هَدَّكَ) وَ(شَرْعَكَ) وَ(كَفَيْكَ)[٢] لَا تُثَنَّى وَلَا تُجْمَعُ وَلَا تُؤَنَّثُ[٣]، وَيَجِيءُ فِيهَا نَحْوُ (كَفَاكَ) وَ(نَهَاكَ)، تَقُولُ: (هَدُّوكَ) وَ(كَفَوْكَ)، وَتَقُولُ: (أَحْسَبُوكَ) وَ(أَحْسَبَاكَ)[٤]، وَلَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي (شَرْعكَ)[٥]، وَمَنْ قَالَ: (كَفَاكَ بِهِ رَجُلًا) قَالَ: (كَفَاكَ بِهِمْ) لِلْجَمِيعِ، لِلْجَمِيعِ، وَ: (كَفَاكَ بِهِمَا) لِلاثْنَيْنِ[٦]؛ لِأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ هُوَ الَّذِي بَعْدَ البَاءِ، وَالبَاءُ زَائِدَةٌ»[٧].

---

(١) فظهر من كلامه أن (كفاك به رجلًا) من المحمول على المقادير. (انظر: التذييل والتكميل ٢٤٧/٩).

(٢) بمعنى : (حَسْبُكَ)، وكلها مصادر في الأصل، وهي نكراتٌ؛ وإنما لم تتعرف بالإضافة لثلاثة أمور، وهي: إما لزومها الإبهام، وإما جريانها مجرى اسم الفاعل، وإما استعمالها في أول أحوالها مضافات. (انظر: المقتضب ٢٨٨/٤، وتمهيد القواعد ٣١٨١/٧، ٣١٨٢).

(٣) لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. (انظر: شرح الكافية للرضي ٢١٤/٢).

(٤) فهما على ذلك لغتان: منهم من يجريه مجرى المصدر فلا يؤنثه ولا يثنيه ولا يجمعه، يجمعه، ومنهم من يجمعه فعلًا، فيقول: مررت برجل هدَّكَ من رجلٍ، وبامرأةٍ هدَّتك من امرأة، وإن أردت الفعل في (حَسْبُكَ) قلت: مررت برجل حَسَبكَ من رجلٍ، وبرجلين أحْسَباك من رجلين، وبرجال أحْسَبُوكَ. (انظر: الأصول لابن السراج ٣٥/٢، ٣٦، والتذييل والتكميل ٢٤٠/٩، والارتشاف ١٦٢٤/٤).

(٥) من (شرعتُ في الأمر) إذا خُضت فيه، أي: هو من الأمر الذي تشرَع فيه وتطلُبه. (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٧/٢).

(٦) و: بامرأة كفاك بها، وبامرأتين كفاك بهما، وبنسوة كفاك بهن، فتُفرد الفعلَ (كَفَاكَ) ولا ولا تُثنيه ولا تجمعه ولا تؤنثه؛ لأن الفاعلين بعد الباء، وإن لم تلحق الباء قلت: مررت برجل كَفَاك من رجلٍ، وبرجلين كَفَيَاكَ من رجلين، وبرجال كَفَوْكَ من رجال، ورأيت رجلاً كافِيَكَ من رجل، ورأيت رجلين كافِيَيْكَ من رجلين، ورأيت رجالًا كافِيكَ من رجالٍ، أي: كَفَاكَ بهم رجالًا. (انظر: كتاب العين ٤١٣/٥، والأصول لابن السراج ١٢١/١، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١٧/٢، وإعراب القرآن للباقولي ٦٧٠/٢).

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٢٤/٤، والتذييل والتكميل ٢٤٧/٩، ٢٤٨.

مسألةٌ في باب (حروف الخَفْضِ)

❁ نَصَّ أبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «أَنَّ (رُبَّ) حَرْفٌ زَائِدٌ[١] يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِ مَخْفُوضِهَا بالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ[٢]، كَمَا حُكِمَ عَلَى (كَمْ) وَهِيَ جَوَابٌ، وَإِذَا قَالَ القَائِلُ: (لَيْسَ أَحَدٌ يَقُولُ ذَاكَ)، قُلْتَ لَهُ: (رُبَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ)، وَإِذَا قَالَ: (أَلَيْسَ أَحَدٌ فِي الدَّار؟)، قُلْتَ: (رُبَّ رَجُلٍ فِي الدَّار)، وَإِذَا قَالَ: (لَمْ تَضْرِبْ أَحَدًا)، قُلْتَ لَهُ: (رُبَّ رَجُلٍ ضَرَبْتُ)، كَمَا تَقُولُ: (كَمْ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ)، وَ(كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ)، وَ(كَمْ رَجُلٍ ضَرَبْتُ)، فَمَوْضِعُ المَخْفُوضِ بِهَا فِي الأَوَّلِ وَالثَّانِي: رَفْعٌ بالابْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ، وَهُوَ فِي الثَّالِثَةِ: مَفْعُولُ لِـ (ضَرَبْتُ) بمَنْزِلَةِ (كَمْ)، إِلَّا أَنَّ (كَمْ) اسْمٌ، وَ(رُبَّ) حَرْفٌ[٣] ... اهـ»[٤].

---

(١) في الإعراب لا المعنى، وقال ابن عصفور في (شرح الإيضاح) فيما نُقل عنه: «والصحيح عندي ما ذهب إليه الأخفش؛ لأن جعل (رُبَّ) غير زائدة في الإعراب يؤدي إلى أشياء لا تجوز في كلام العرب». (انظر: التذييل والتكميل ٢٩٧/١١، وتمهيد القواعد ٣٠٤٤/٦، ومغني اللبيب ص١٨٢).

(٢) هذا مذهب أكثر النحاة، خلافًا للزَّجَّاج ومن وافقه؛ إذ يرى دائمًا أنه في موضع نصب. (انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٨/١، والارتشاف ١٧٤٢/٤، وتمهيد القواعد ٣٠٤٣/٦، ٣٠٤٤).

(٣) وهو هنا يوافق البصريين في القول بحرفية (رُبَّ)؛ لأنها لا تقبل شيئًا من خواص الاسم من الإخبار عنه، والإضافة، وعود الضمير إليه، ودخول أل، والتنوين، ولأنها لو كانت اسمًا لجاز أن يتعدى إليها الفعل بنفسه إن كان متعديًا، وبحرف الجر إن كان لازمًا، فيقال: (رُبَّ رجلٍ أكرمت)، و(برُبَّ رجلٍ مررت)، كما يقال: (كم رجل أكرمت)، و(بكَمْ رجل مررت)؛ إذ ليس في كلامهم اسمٌ يتعدى إليه الفعل بنفسه إلا ويجوز أن يتعدى إليه الفعل اللازم بواسطة حرف الجر.
وأما الكوفيون والأخفش في قوله الآخر وابن الطراوة والرضي فقد قالوا: إنها اسمٌ مثل (كَمْ)، وقالوا: محلها رفع بالابتداء في قولك: (رُبَّ رجلٍ كريم لقيته)، وفي نحو: (ورُبَّ قَتْلٍ عارٌ)، ومحلها نصب على المصدر في نحو: (رُبَّ ضربٍ ضربت)، مثل: (كم ضربةٍ ضربت)، وعلى الظرف في نحو: (رُبَّ يومٍ سرت)، مثل: (كم يوم سرت)، وعلى المفعول به في نحو: (رُبَّ رجلٍ ضربت)، نحو: (كَمْ رجلٍ ضربت). (انظر: المقتضب للمبرد ٦٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣٢/٢، واللباب للعكبري ٣٦٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤، والتذييل والتكميل ٢٧٩/١١، والجنى الداني ص٤٣٨، ٤٣٩، والمساعد ٢٨٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٢٩/٦، ومغني اللبيب ص١٧٩، وهمع الهوامع ٤٣٠/٢، وخزانة الأدب ٥٦٤/٩).

(٤) انظر: شرح الجزولية للأبذي [رسالة في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى]، تحقيق/ سعيد الأسمري ص٦٩.

مسائل في باب التَّعَجُّب

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «لَوْ قُلْتَ: (مَا أحْسَنَ زَيْدًا وَمَعَهُ رَجُلًا!)، تُرِيدُ: (وَرَجُلًا مَعَهُ) لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّكَ إذَا عَطَفْتَ (رَجُلًا) عَلَى (زَيْدٍ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (مَا أحْسَنَ مَعَهُ رَجُلًا!)، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَالاسْمِ بِشَيْءٍ، لَا تَقُولُ: (مَا أحْسَنَ فِي الدَّار زَيْدًا!)، وَلَا: (مَا أقْبَحَ عِنْدَكَ زَيْدًا!)[١]، تُرِيدُ: مَا أحْسَنَ زَيْدًا فِي الدَّار!)، وَ: (مَا أقْبَحَ زَيْدًا عِنْدَكَ!)؛ لِأَنَّ (أحْسَنَ) فِعْلٌ ضَعِيفٌ لَا يَتَصَرَّفُ[٢] .. اهـ»[٣].

❁ وَقَالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «وَقَالُوا: (مَا أفْقَرَهُ!)، وَ: (مَا أغْنَاهُ!)[٤]،

---

(١) فالأخفشُ هنا يمنع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف وشبهه، ووافقه في ذلك المبرد، وأكثر البصريين، والجامي. (انظر: المقتضب ١٧٨/٤، والأصول ١٠٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٧/١، والمفصل ص٣٦٨، وشرحه لابن يعيش ٤٢٢/٤، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٢٩٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٦١/٢، والفوائد الضيائية ٢٤٧/٢).
وحكى ابن خالويه أنَّ الأخفش أجاز أن تحجز بالظرف، فتقول: (مَا أحْسَنَ فِي الدَّار زيدًا)، فعلى هذا يكون للأخفش قولان: المنع، والجواز، ووافقه أبو علي الفارسي، وابن مالك، وصححه أبو علي الشلوبين. (انظر: البغداديات ص٢٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣، وشرح الجزولية للشلوبين ٨٩٢/٢، والتذييل والتكميل ٢١٢/١٠).
وأمَّا الجرميُّ من البصريين فذهب إلى جواز الفصل بينهما بالحال وبالمصدر، ووافقه هشام من الكوفيين في الحال، وجوَّز ابن مالك الفصل بينهما بالجار والمجرور. (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ، ٤٠/٣، ٤٢، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٩٦٠/٢).
(٢) لجريانه مجرى المثل. (انظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٩٦١/٢).
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢١١/١٠، ٢١٢.
(٤) ذكر ابن مالك أنَّ أكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب: (ما أفقرَهُ)؛ لاعتقادهم أنَّ ثلاثي (افتقر) مهمل، وليس الأمر كما اعتقدوا، بل استعملت العرب (فُقُرَ) و(فَقِرَ)، فليس قولهم: (ما أفقرَهُ) من (افْتَقَرَ)، بل هو من (فُقُرَ) و(فَقِرَ). (انظر: شرح التسهيل ٤٦/٣).
و(ما أفقرَهُ) و(مَا أغناهُ) ونحوهما مما هو على وزن (أفْعَل) في جواز صياغة لفظ التعجب منه خلافٌ؛ لأن الرباعي لا يخلو من أنْ تكون حروفه أصولًا أو فيها شيءٌ من الزوائد،

وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّهُ يُقَالُ: (فُقْرَ) وَ(غَنِيَ)[١].. اهـ»[٢].

❁ كَلَامُ الأَخْفَشِ فِي كِتَابِهِ (الأَوْسَطِ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْكِ مَا ثَبَتَ فِي مَتْنِ (الكِتَابِ)[٣] مِنْ كَلَامِ الأَخْفَشِ: «وَقَالُوا[٤]: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا)،

فإن كانت أصولًا لم يجز التعجب بها بهذا اللفظ بالإجماع، وإنْ كان فيها شيءٌ من الزوائد فههنا موضع الخلاف، منهم من يجيزه، ومنهم من لا يجيزه، والذي أراه أنّ النطق بهذه الأفعال في التعجب يجوز؛ لأنه قد سُمع عن العرب أنهم يقولون: (ما أكرم زيدًا)، و(ما أيسره)، و(ما أفقره)، و(ما أسنَّه)، و(ما أعطاه المال)، ولا يُستَقبح ذلك.
وإنما زُبدة الخلاف في هذه الهمزة: هل هي همزة الفعل قبل صيغة التعجب؟ أم هل هي همزة التعجب؟ فالصحيح أنها همزة التعجب، وفي الفعل بعد ذلك مذهبان: منهم من يقول: إن الفعل قد نُقل إلى صيغة (فعُل) بفتح الفاء وضم العين، وهذا مذهبُ من لا يُجيز التعجب بالرباعي، ومنهم من يقول: إنه اجتمع همزتان في أول الفعل، وهما همزة الفعل قبل صيغة التعجب، وهمزة التعجب، فصعب النطق بهما فحُذف إحداهما على خلافٍ، والصحيح أنّ المحذوف همزة الفعل؛ لأن همزة التعجب تُغني عنها وتطلب التعجب. (انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٤/٤، واللباب للعكبري ٢٠٠/١، والمحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو لابن يعيش الصنعاني، رسالة ماجستير، ١٠١/٢، ١٠٢).
(١) قال ابن مالك: «وممن خفيَ عليه استعمال (فُقْرَ) و(فَقِرَ) سيبويه، ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره، بل الزيادة من الثقة مقبولة، وقد ذكر استعمال ما ادَّعيتُ استعماله جماعة من أئمة اللغة». (شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣).
وعلَّق أبو حيان على كلام ابن مالك هذا بقوله: «وهذا الذي تبجَّح بالاطلاع عليه لا يقدح فيما قاله سيبويه؛ لأن سيبويه إنما ينقل فصيح اللغة ومستعملها لا شاذَّها، فالذين قالوا: (ما أفقرَه!) تكون لغتهم (افتَقرَ) لا (فُقْرَ) ولا (فَقِرَ)؛ ألا ترى إلى قول الأخفش: (وقد ذُكر أنه يقال: (فُقْرَ) و(غَنِيَ)، فالأخفش أيضًا مع جلالته وسماعه من العرب لم يسمعه من العرب، إنما قال: (وقد ذُكر أنه يقال: فُقْرَ)، وإنَّ شيئًا غابت معرفته عن سيبويه لجدير بأن يُطرح». (التذييل والتكميل ٢٣٨/١٠).
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٣٨/١٠.
(٣) أي: كتاب سيبويه، وقال السيرافي: «وليس هذا من كلام سيبويه، وهو غير جائز». (شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٩/١، وانظر: شرح الكافية للرضي ١٩٤/٤).
(٤) إنما يعني النحويين لا العرب، ولو عَنَى العرب لم يجزْ لأحدٍ رَدُّهُ. (انظر: المقاصد الشافية ٥٠٤/٤).

وَ: (مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا)[١] ... اهـ»[٢].

(١) يعنون: الدُّنيا، أو للغداة والعشية، وقال الرضي: «لو ثبت ما حكى الأخفش، لكان كلٌّ منهما مجردًا عن الحدث للزمانين، أي الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ (كان) مجردًا للماضي». (شرح الكافية ١٩٤/٤).
وذلك أنَّ النحويين مختلفون في وقوع (أَصْبَحَ) و(أَمْسَى) زائدتين بين (ما) وفعل التعجُّب، فأجازه الكوفيون وعدد من البصريين، فيكون التعجُّب في المثالين المحكيَّين داخلًا على (أَبْرَدَ) و(أَدْفَأَ)، و(أَصْبَحَ) و(أَمْسَى) زائدتان؛ وذلك حملًا على (كَانَ) في جواز زيادتها، وذهب جمهور النحويين من البصريين إلى أنَّ زيادتهما شاذة تُسمع ولا يُقاس عليها؛ وذلك لأنَّ (أَصْبَحَ) لا تشبه (كانَ) في هذا الموضع من وجهين:
أحدهما: أن (أَصْبَحَ) لا تكون زائدة مثل (كانَ).
الوجه الثاني: أنك إذا قلت: (كانَ) فقد دللت على ماضٍ ولم توجب له في الحال شيئًا، وإذا قلت: (أَصْبَحَ)، فقد أوجبت دخوله فيه، وبقاءه عليه.
(انظر المسألة في: الأصول لابن السراج ١٠٦/١، وشرح الكافية للرضي ١٩٤/٤، ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢٤/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، ٥٨٦، واللمحة لابن الصائغ ٥٨١/٢، والكناش ٥٢/٢، وارتشاف الضرب ١١٨٦/٣، ٢٠٧٤/٤، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤، وتمهيد القواعد ١١٦٣/٣، وتعليق الفرائد ٢٢١/٣، وهمع الهوامع ٤٣٨/١).
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١٩٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢٤/٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٧٩، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٤٦٥/١، ٤٩٩، والمقاصد الشافية ٥٠٤/٤، ١٩٧/٢.

مَسَائِلُ في باب نِعْمَ وبِئْسَ

❁ نَقَلَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «أَنَّ نَاسًا مِنَ العَرَبِ يَرْفَعُونَ بِهِمَا النَّكِرَةَ المُفْرَدَةَ[١].. اهـ»[٢].

❁ وَقَالَ فِي (الأَوْسَطِ) - أَيْضًا -: «اعْلَمْ أَنَّ نَاسًا مِنَ العَرَبِ يَرْفَعُونَ النَّكِرَةَ إِذَا أَضَافُوهَا إِلَى نَكِرَةٍ[٣] فِي بَابِ (نِعْمَ وَبِئْسَ)[٤]، فَيَقُولُونَ: (نِعْمَ أَخُو قَوْمٍ أَنْتَ)، فَمَنْ قَالَ ذَا قَالَ: (نِعْمَ أَخُو قَوْمٍ وَصَاحِبُهُمْ أَنْتَ)، إِذَا جَعَلْتَ الثَّانِيَ نَكِرَةً، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مَعْرِفَةً لَمْ يَجُزْ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ (نِعْمَ) لَا تَقَعُ عَلَى مَعْرِفَةٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، وَتَكُونَ النَّكِرَةُ مُفْرَدَةً وَمُضَافَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُهَا إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً»[٥].

---

(١) فيقولون مثلًا: (نِعْمَ امْرُؤٌ زَيْدٌ)، ونصَّ أبو حيَّان على أنَّ الواردَ منه قليلٌ جدًّا. (انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠، والتذييل والتكميل ١٠/١٠٤، والمساعد لابن عقيل ١٢٩/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٤١٥/٩).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠، وارتشاف الضرب ٢٠٤٧/٤، وتمهيد القواعد ٢٥٣٧/٥.

(٣) ونصَّ أبو حيَّان على أنَّ الواردَ منه أكثر من النكرة المفردة. (انظر: التذييل والتكميل ١٠/١٠٤).

(٤) على خلاف ما قرَّره سيبويه وجمهور البصريين من أنَّ الأصلَ في فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) أن يكون مُعرَّفًا بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، أو مضافًا إلى ما هما فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، وعليه فلا يكون فاعلهما نكرةً مفردةً ولا مضافة إلى مثلها عندهم إلا في الضرورة. (انظر: كتاب سيبويه ١٧٧/٢، ١٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٣، ١٠، والمساعد لابن عقيل ١٢٩/٢).
أمَّا الأخفش وابنُ السَّرَّاج والكوفيون فأجازوا في فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) أن يكون نكرةً مفردةً أو مضافة إلى مثلها، بناءً على ما نقلوه من العرب. (انظر: المساعد لابن عقيل ١٢٩/٢، وتوضيح المقاصد ٩٠٦/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٣٢/٤، وهمع الهوامع ٣٣/٣، وخزانة الأدب ٤١٥/٩).

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٠٤/١٠، وارتشاف الضرب ٢٠٤٧/٤، وتمهيد القواعد ٢٥٣٧/٥.

❁ وَقَالَ فِيهِ ـ أَيْضًا -: «مَنْ قَالَ: (هَذَا رَجُلٌ وَأَخُوهُ ذَاهِبَانِ)، فَرَفَعَ - أَجَازَ: (نِعْمَ غُلَامُ قَوْمٍ وَصَاحِبُهُمْ أَنْتَ)، وَمَنْ قَالَ: (ذَاهِبَيْنِ) عَلَى تَعْرِيفِ (الأخ) لَمْ يُجِزِ العَطْفَ هُنَا؛ لِأَنَّ (نِعْمَ) لَا تَرْفَعُ مَعْرِفَةً إِلَّا بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ»[1].

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠، والتذييل والتكميل ١٠/١٠٤.

مسائل في باب القَسَم

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ) مُعَلِّقًا عَلَى حِكَايَةِ المَازِنِيِّ[١]، مِنْ أنَّهُ سَمِعَ أعْرَابِيًّا يَقُولُ: (عَمْرَكَ اللهُ)[٢]: «أصْلُهُ: (أسْأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللهَ)، أيْ: بِأنْ يُعَمِّرَكَ اللهُ، وَحُذِفَتْ زَوَائِدُ المَصْدَرِ، وَحُذِفَ الفِعْلُ الَّذِي هُوَ (أسْأَلُكَ)، وَحُذِفَ الجَارُّ[٣]، فَانْتَصَبَ المَجْرُورُ[٤] ... اهـ»[٥].

❁ وَذَكَرَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «أنَّ الجَرَّ فِي (هَا اللهِ)[٦] وَنَحْوِهِ: بالعِوَضِ مِنَ الحَرْفِ المَحْذُوفِ، لَا بالحَرْفِ[٧] ... اهـ»[٨].

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني البصري، كان إمامًا في العربية، متسعًا في الرواية، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ كتاب سيبويه عن الأخفش، ودخل بغداد أيام الواثق، وله: التصريف، والديباج، وعلل النحو، وتوفي سنة ٢٤٩هـ. [وفيات الأعيان ٢٨٣/١، وإشارة التعيين ص٦١، وبغية الوعاة ٤٦٣/١] .
(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١١١/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٧٠/٢.
(٣) الذي هو الباء.
(٤) ويدل على ما قاله الأخفش- وأنه ليس منصوبًا على إضمار فعل تقديره (عَمَّرْتُكَ) كما ذهب أبو علي الفارسي -: إدخال باء الجر عليه في قول عمر بن أبي ربيعة:
بعَمْرِكَ هَلْ رَأَيْتَ لَهَا سَمِيًّا فَشَاقَكَ أمْ لَقِيتَ لَهَا خَدِينَا
والبيت في (ديوانه ص٢٢٨) بلفظ: (بِرَبِّكَ هَلْ أتَاكَ لَهَا رَسُولٌ)، ولا شاهد فيه.
ومن الأدلة على صحة قول الأخفش -أيضًا- قول العرب: (لَعَمْرُكَ إنَّ زيدًا لَقائمٌ)، قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر:٧٢]، التقدير: لعمرك قسمي، فكان العَمر نفسُه هو المقسم به في الآية الشريفة، فليكن هو المقسم به في نحو قولنا: (عَمْرَكَ اللهُ)، ويكون الأصل فيه: بتعميرك الله، ثم حذفت زوائد المصدر والباء كما يقول الأخفش.
(انظر: الارتشاف ١٧٩٥/٤، والتذييل والتكميل ٣٣٧/١١، وتمهيد القواعد ٣٠٧٧/٦، وخزانة الأدب للبغدادي ١٤/٢، ٥١/١٠).
(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ١١٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٧١/٢، والتذييل والتكميل ٣٣٧/١١، وتمهيد القواعد ٣٠٦٨/٦، وخزانة الأدب للبغدادي ٥١/١٠.
(٦) ومعناه: (والله)، فجعل (ها) عوضًا من (الواو)، ولا يجوز أن يقال: (ها والله).
(٧) وانتُصر لهذا بأنه شبيهٌ بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو، ولا خلاف في كون الجر بعد الواو والباء بهما، فكذا ينبغي أن يكون الجر بعد «لاهَا» بهما لا بالمعوض عنه، قال ابنُ مالك: «والأصح كون الجر بالحرف المحذوف، وإن كان لا يلفظ، كما كان النصب بعد الفاء والواو وحتى وكي الجارة ولام الجحود بـ (أنْ) المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف». (شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٣، ٢٠١، وانظر: تمهيد القواعد ٣٠٨٠/٦).
(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٩/١١، والارتشاف ١٧٦٨/٤، وتمهيد القواعد ٣٠٨٠/٦.

مسائِلُ في باب (التَّوَابِعِ)

❁ ذَكَرَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «أَنَّ الوَصْفَ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ لَفْظٌ عَمِلَ فِيهِ، إِنَّمَا فِيهِ أَنَّهُ نَعْتٌ، فَذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُهُ وَيَنْصِبُهُ وَيَجُرُّهُ، كَمَا أَنَّ المُبْتَدَأَ إِنَّمَا رَفَعَهُ الابْتِدَاءُ، وَإِنَّمَا الابْتِدَاءُ مَعْنًى عَمِلَ فِيهِ، وَلَيْسَ لَفْظًا، فَكَذَلِكَ هَذَا[١] ...اهـ»[٢].

---

(١) فالأخفش هنا يرى أن العامل في النعت معنويٌّ وهو تبعيته للمنعوت، فإذا قلتَ: (قامَ زيدٌ الظَّريفُ)، فـ (الظريفُ) لا يرتفع بـ (قام) لاستيفائه فاعله، ولا إشراك هناك، ولا يرتفع أيضًا بهما جميعًا؛ لأنهما جملة، والجملة لا يرتفع بها ما بعدها، فإذا لم يسع هذان ثبت بأنه ارتفع بكونه صفة، ووافقه على ذلك الجرمي وابن عصفور، ونُسبَ هذا القولُ إلى الخليل وسيبويه. (انظر: المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص٥٧، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني ص١٨١، وأسرار العربية ص٢١٥، والمستوفى لابن الفرخان ٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٥/١، وارتشاف الضرب ١٩٢٥/٤، والمساعد ٤١٥/٢، وتمهيد القواعد ٣٣٥٣/٧).
وذهبت طائفة من النحاة إلى أنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت ينصبُّ عليهما انصبابة واحدة، فإذا قلت: (جاءني زيدٌ الظريفُ)، كان العامل فيه: (جاءني)، وإذا قلت: (رأيت زيدًا الظريفَ)، كان العامل فيه: (رأيتُ)، وإذا قلت: (مررتُ بزيدٍ الظريفِ) كان العامل فيه الباء، وينسب هذا المذهب للمبرد وابن السراج وابن كيسان، وصححه الرضي والشيخ خالد الأزهري. (انظر: المقتضب ٣١٥/٤، والأصول ٢٣/٢، ٤١، ٤٢، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢، وارتشاف الضرب ١٩٢٦/٤، والمساعد ٤١٥/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١٢٢/٢)، ونسبه الأنباري والسهيلي وابن الحكم الفرخان وغيرهم لسيبويه. (انظر: أسرار العربية ص٢١٥، ونتائج الفكر ص١٨٠، والمستوفى ٤/٢، وارتشاف الضرب ١٩٢٦/٤).
وذهب بعضُهم إلى أن العامل في النعت مقدر من جنس العامل في المنعوت، واحتجوا بأن الأوْلى في كل معمول أن يكون له عامل بانفراده، ولما لم يكن موجودًا كان مقدَّرًا لإمكان تقديره. (انظر: شرح الكافية ٢٧٩/١، وشرح ألفية ابن معط ٧٥٤/١).
(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٤٠/١، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني ص١٨١، والمرتجل لابن الخشاب ص١١٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٦/١، والتبيان في إعراب القرآن ٤/١، وأسرار العربية ص٢١٥، والمقاصد الشافية ٦٥٨/٤.

❁ وَقالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «وَقدْ يَجُوزُ أنْ يُرْفَعَ الآخِرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذا، فتَقُولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أخُوكَ)، كَأنَّكَ قِيلَ لَكَ: مَنْ هُوَ؟ فقُلْتَ: (هُوَ أخُوكَ)[١] ... اهـ»[٢].

❁ وَقالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «زَعَمُوا أنَّ قوْمًا يَقُولُونَ: (جَاءَنِي القَوْمُ حَتَّى أخُوكَ)، وكَذلِكَ: (ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى أخَاكَ)، يَعْطِفُونَ (الأخَ) عَلَى (القَوْمِ)[٣]، ولَيْسَ بالمَعْرُوفِ[٤]..اهـ»[٥].

---

(١) فقطع الأخفشُ البدلَ، وقدَّر مبتدأ محذوفًا، وجعل هذا الحذفَ على الاستفهام، حيث يكثر الحذف فيما عُلم من المبتدأ والخبر إذا كان جوابَ استفهامٍ. (انظر: توضيح المقاصد ٤٨٥/١، ومغني اللبيب ص٨٢٢، وهمع الهوامع ٣٩٠/١).

(٢) انظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٣٢.

(٣) والقول بأنَّ (حَتَّى) حرف عطفٍ، هو قول سيبويه في (الكتاب ٩٦/١)، وجمهور البصريين كالمبرّد في (المقتضب ١٢/١، ٣٩/٢)، وابن السرَّاج في (الأصول ٤٢٤/١)، والمالقي في (رصف المباني ص١٨١). (وانظر: ارتشاف الضرب ١٩٧٨/٤، والمساعد لابن عقيل ٤٥٤/٢).

و(حتى) في العطف محمولة على الواو، قال الأنباري في (أسرار العربية ص١٩٧): «والوجه الثاني : أن تكون عاطفة حملًا على الواو، نحو: (جاءني القومُ حتى زيدٌ)، و(رأيت القومَ حتى زيدًا)، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ)»، ويعلل لحملها على الواو خاصة دون بقية حروف العطف بقوله : «لأنها أشبهتها، ووجه الشبه بينهما: أن أصل (حتى) أن تكون غاية ، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلًا في حكم ما قبلها، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني القوم حتى زيد ، كان زيد داخلًا في المجيء ، كما لو قلت ، جاءني القومُ وزيدٌ، فلما أشبهت الواو في هذا المعنى جاز أن تحمل عليها».

ويرى ابن يعيش في (شرحه على المفصل ١٥/٥) أن (حتى) لا تكون عاطفة إلا في حالة النصب فقط.

(٤) فهو ينكر مجيئها عاطفة، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون أيضًا، فمنعوا العطف بها ألبتَّة، وأخرجوها من عداد حروف العطف، وأعربوا ما بعدها بإضمار عاملٍ. (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٦٧/٤، والارتشاف ١٩٧٨/٤، والمساعد ٤٥٤/٢، وتوضيح المقاصد ٩٩٥/٢، ومغني اللبيب ص١٧٣، وهمع الهوامع ٢١٥/٣).

(٥) انظر: الأصول لابن السراج ٤٢٨/١، ٤٢٩، وارتشاف الضرب ١٩٧٨/٤، والمساعد لابن عقيل ٤٥٤/٢.

مسألة في باب النِّداء

❁ ذكَرَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ) تَثْنِيَةَ (هَنِ) وَجَمْعَهُ مُلْحَقًا فِيهِ الألِفُ وَالهَاءُ، وَغَيْرَ مُلْحَقٍ، فقَالَ: «تَقُولُ[١]: (يَا هَنَاهُ[٢] أقْبِلْ)، وَ[٣]: (يَا هَنَانِيهِ[٤] أقْبِلَا)[٥]، وَ[٦]: (يَا هَنُونَاهُ[٧] أقْبِلُوا)، وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (يَا هَنُ [أقْبِلْ])[٨]، وَ: (يَا (يَا هَنَانِ أقْبِلَا)[٩]، وَ: (يَا هَنُونَ أقْبِلُوا)[١٠]، وَتَقُولُ: (يَا هَنَتَاهُ[١١] أقْبِلِي) ، وَ:

---

(١) إذا ناديتَ مذكَّرًا بغير التصريح باسمه. (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٦/٢).
(٢) بضم الهاء وخفضها، حكاهما الفرَّاءُ، فمن ضمَّ الهاءَ قدَّر أنها آخرُ الاسم، ومَن كسرَها قال: كسرتُها لاجتماع الساكنين، والأصل السكون لأنها هاء السكت؛ لكنها أجري بالوصل بها وبأشباهها مجرى الوقف في الثبوت، فحركت لسكونها في الأصل وسكون ما قبلها، فمن حرّكها بالضم شبّهها بهاء الضمير، ومن حركها بالكسر فعلى أصل الساكنين. (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٦/٢، وتهذيب اللغة ٢٣١/٦، وتمهيد القواعد ٣٥٨٨/٧، وتاج العروس [هنو] ٣٢٠/٤٠).
(٣) تقول في المثنى.
(٤) فالألف والنون في (هَنَانِيهِ) علامة التثنية، والياء التي بعد نون التثنية هي الألف التي كانت في (هَنَاهُ)، فانقلبت ياءً لانكسار النون قبلها، ثم انكسرت الهاء بعد أن كانت مضمومةً لمجاورة الياء، كما انكسرت هاء الضمير في (عَلَيْهِ) و(إلَيْهِ). (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٣٩/٢، وخزانة الأدب ٢٧٧/٧).
(٥) وفي المثنى أيضًا: (يا هَنَانَاهِ)، ومن قال ذلك ذكرَ أنَّ ألفَ النداء تفتح النون، وقال الفراء: كسر النون وإتباعها الياء أكثر من فتحها وإتباعها الألف. (انظر: الأصول لابن السراج ٣٧٤/١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٦/٢، وتهذيب اللغة ٢٣١/٦، والتكملة والذيل والصلة للصغاني ٥٤٩/٦).
(٦) تقول في الجمع.
(٧) فالواو علامة الجمع، وثبتت ألف (هَنَاه) بعد نون الجمع؛ لانفتاح النون، وقال الفرَّاءُ: الفرَّاءُ: والرفع في الهاء جائزٌ في كلام العرب، وهو قليلٌ ليس بالكثير، وذلك أن (يا هناهِ) تستعملُ فجرى به الكلام، ولم يكثر بالاثنين ولا الجميع، فآثروا في الاثنين والجمع أن تركوه على أصله. (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٣٩/٢).
وذكر الجوهريُّ في (الصحاح [هنو] ٢٥٣٧/٦) أنَّ حركة الهاء فيهنَّ مُنْكَرَةٌ، ولكن هكذا رواه الأخفش.
(٨) للمفرد المذكر.
(٩) للمثنى المذكر.
(١٠) للجمع المذكر.
(١١) للمفردة المؤنثة لمن قال للذكر: (يا هناهُ).

(يَا هَنَتَانِيهِ[١] أَقْبِلَا) ، وَ: (يَا هَنَاتُوهُ[٢] أَقْبِلْنَ)، وَتَقُولُ لِلْمَرْأَةِ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ: (يَا هَنْتِ[٣] أَقْبِلِي)، وَ: (يَا هَنْتَانِ[٤] أَقْبِلَا)، وَ: (يَا هَنَاتِ[٥] أَقْبِلْنَ)، وَإِنْ أَضَفْتَ إِلَى إِلَى نَفْسِكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، تَقُولُ: (يَا هَنِ[٦] أَقْبِلْ)، وَ: (يَا هَنَيَّ[٧] أَقْبِلَا)، وَ: (يَا هَنِيَّ[٨] أَقْبِلُوا)، وَلِلْمَرْأَةِ فِي الإِضَافَةِ: (يَا هَنْتِ أَقْبِلِي)، وَ: (يَا هَنْتَيَّ هَنْتَيَّ أَقْبِلَا)، وَلِلْجَمْعِ: (يَا هَنَاتِ أَقْبِلْنَ»[٩].

---

(١) للاثنتين المؤنثتين لمن قال للذكرين: (يا هنَانِيهِ).
(٢) لجماعة الإناث لمن قال لجماعة الذكور: (يا هَنُوناهِ).
(٣) بسكون النون. (انظر: الصحاح [هنو] ٢٥٣٧/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٧/٣).
(٤) بسكون النون. (انظر: الصحاح [هنو] ٢٥٣٧/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٧/٣).
(٥) بكسر التاء بغير ياءٍ. (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٧/٢).
(٦) وإن شئتَ: (يَا هَنَ أَقبِلْ)، و(يا هَنُ أقبِلْ)، فمن كسر النون قال: الكسرةُ تدل على الياء الياء وتخلُفِها، ومن فتحها قال: أردتُ النُّدبة (يا هَنَاه)، ومن ضمَّها قال: أعطيتُ المفرد المنادى ما يستحق من الإعراب، وأجودُ الوجوه الكسر. (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٧/٢).
(٧) بفتح النون في التثنية، والياء الأولى ياء التثنية والنصب، والياء الثانية ياء الإضافة. الإضافة. (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٣١/٦).
(٨) بكسر النون في الجمع، والياء الأولى ياء الجمع والتذكير والنصب، والياء الثانية ياء ياء الإضافة. (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٠٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٣١/٦).
(٩) انظر: الأصول لابن السرَّاج ٣٤٨/١، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن لابن جني ص٢٢، ٢٣، وارتشاف الضرب ٢٢٠٩/٤.

مسائل في باب (ما لا ينصرف)

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «وَمَا كَانَ مِنْ (أفْعَلَ) صِفَةً فَهُوَ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ، نَحْوُ: (آدَمَ)، وَ(أحْمَرَ)، وَ(أخْضَرَ)، وَ(أصْفَرَ)، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَعْرِفَةً إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا، وَلَمْ يَنْصَرِفْ فِي المَعْرِفَةِ[١] وَلَا النَّكِرَةِ[٢].

---

(١) للعلميَّة ووزن الفعل.

(٢) للوصفية ووزن الفعل، قال ابن خروف في (شرح الجمل ٩٠٩/٢، ٩١٠): «وقع في (كتاب سيبويه) طُرَّةٌ للأخفش مخالفة لمذهب سيبويه، وهي: قال أبو الحسن: (تُصرف «أحْمَر» وما أشبهه في النكرة إذا كان اسمًا؛ لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه)، انتهت الطُّرَّة، وهي مخالفة لما في (كتابه) ـ يعني الأوسط ـ، ولكلام العرب، وخلافُ العرب لا سبيلَ إليه»، ثم قال: «فكلٌّ من حكى عن الأخفش الصرفَ أخطأ عليه، وكتابُهُ يَرُدُّ عليهم».

وقال أيضًا في (شرحه على كتاب سيبويه ص٢٩١): «والذي وقع في (الكتاب) طُرَّةً لأبي الحسن غَلَطٌ؛ لأنه يخالفُ العربَ، والصَّوابُ ما نصَّ عليه في (كتابه) ـ يعني الأوسط ـ من ترك الصَّرف».

وقال ابنُ مالكٍ في (شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣): «وفي (أحْمَر) وشبهه خلافٌ: فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية، وخالفه الأخفش مُدَّةً، ثم وافقه في كتابه (الأوسط)، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه». وانظر: (توضيح المقاصد ١٢٢٣/٣، وتمهيد القواعد ٤٠٤١/٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٥٠/٢).

وقال ابن الناظم في (شرحه على الألفية ص٤٦٩): «وذهب الأخفشُ في حواشيه على (الكتاب) إلى صرف نحو (أحْمَر) بعد التنكير، ورجع عنه في كتابه (الأوسط)».

قال ابن النحاس في (التعليقة ٩٨٩/٢): «لا سبيلَ إلى ردِّ ما نقله الجماعة، وإن لم يكن في (الأوسَط)، فقد ذكر الجماعةُ عن المازنيِّ أنه سأل الأخفشَ، فأجابَ، ويكفي قول المازني»، يشير إلى ما نقله الأبَّذي في (شرحه على الجزولية ـ بتحقيق/ حسن الحربي ـ السفر الثاني ص٢٨٣): «أنَّ المازنيَّ سأل الأخفشَ، فقال له: لم صرفتَهُ؟ فقال: لأنه صار اسمًا زالت عنه الصفة، فيبقى فيه وزن الفعل فقط، فقال له المازني: ألست تقول: (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ)، فتخفض (الأربعَ) وتُنَوِّن، وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى، قال: فلم صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل، والصفة؟ قال: لأنَّ (أربعًا) اسم في الأصل، ولا أحكم له بحكم الصفة، وإن وُصف به، فقال له المازنيُّ: فاحكم لـ (أحْمَر) بحكم الصفة، وإن سمَّيتَ به؛ لأنَّ الأصل فيه الصفة، فلم يأت الأخفش بمقنع. قال الأبذي: قلتُ: وللأخفش أن يقول: بين (أربع) و(أحمر) فرقٌ، وذلك أن (أحمر) يسمى به مثلًا (أسوَد)، فلا يبقى فيه من معنى الوصف شيءٌ، وأمَّا (أربع) فإنه باقٍ على معناه، فمعناه اسمًا وصفةً واحدٌ، وأمَّا (أحمر) فليس كذلك».

وَالقِيَاسُ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي النَّكِرَةِ[١]؛ لِأَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا فَقَدْ خَرَجَ مِنْ حَدِّ الصِّفَةِ، وَصَارَ مِثْلَ: (أَحْمَدَ) وَ(أَسْلَمَ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ اسْمَ رَجُلٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُوصَفَ بِهِ وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ»[٢].

❁ وَذَكَرَ الأَخْفَشُ فِي كِتَابِهِ (الأَوْسَطِ): «أَنَّ مَا كَانَ عَلَى (فَعَّلَ) مُشَدَّدًا[٣] كـ (بَقَّمَ)[٤] لَمْ تَصْرِفْهُ[٥] إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ[٦] .. اهـ»[٧].

---

(١) فهذا نص بما ذهب إليه سيبويه؛ حيث قال في (الكتاب ١٩٨/٣): «وإنما منعك من صرف (أَحْمَر) في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل، فـ (أَحْمَر) إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا كان اسمًا ثم جعلته نكرة فإنما صيرَّته إلى حاله إذ كان صفة».

(٢) انظر: الانتصار لابن ولاد ص٢٠٣، وشرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢، ٩١٠، وشرح كتاب سيبويه لابن خروف ص٢٩٠، وشرح الكافية للرضي ١٧٧/١، والتعليقة لابن النحاس ٩٨٩/٢، وشرح الجزولية للأبذي ـ رسالة بتحقيق/ حسن بن نفاع الحربي ، السفر الثاني ص٢٨٤، ٢٨٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٩٢/٥.

(٣) وهو وزنٌ من أوزان الفعل المختصَّة به، فيُمنَع الاسمُ من الصرف لأجله.

(٤) البَقَّمُ: صِبغٌ معروفٌ، وهو العَنْدَم، وهو مُعَرَّبٌ. (انظر: الصحاح [بقم] ١٨٧٣/٥، وتاج العروس [بقم] ٢٩٤/٣١).

(٥) وهذا مخالفٌ لقولٍ آخر له ليس في (الأوسط)، قال أبو حيان في (الارتشاف ٨٦٣/٢): «وأما (بَقَّم) فأثبته أبو الحسن في (مفردات الأسماء)، ووزنه (فَعَّل) وصَرَفَ به ما جاء على هذا المثال مسمًّى به، وإن كان قليلًا، حكاه عنه الهروي، وأما في كتابه (الأوسط) فلم يصرف».
وفي (التعليقة للفارسي ٢٩/٣): «قال أبو عثمان: قال أبو الحسن: إن صيّرت (بَقَّمَ) أصلًا في الأسماء وهو أعجمي أعرب صرفتَ (فَعَّلَ) كلّه، لأنه في مثال الأسماء.
قال أبو عثمان: أخطأ، لو كان كما يقول لصرفنا باب (مساجِد) و (مناديل)، لأن في الأعجمي (سَرَاويل)، ولكنا لا نجعل الأعجميّ أصلًا للعربي، والدليل أنه ليس في العربية مثله».

(٦) فوزن الفعل المُسمَّى به يمنع من الصرف مطلقًا عند الأخفش في (الأوسط)؛ لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء، ولأنه جاء على بناء الفعل الذي هو في الأصل للفعل لا للاسم، وهو قول سيبويه في (الكتاب ٢٠٨/٣)، والمبرد في (المقتضب ١٤٥/١).
وأجاز السيرافيُّ في (شرحه على الكتاب ٤٧١/٣) صرفها في النكرة؛ جريًا على الفعل الذي لا نظير له، وكذا أبو علي الفارسي كما نقل عنه الجوهري في (الصحاح [بقم] ١٨٧٤/٥).
ويرى الرضي في (شرحه على الكافية ١٦١/١) جواز صرفه؛ لأنه أعجمي، وكلامُنا في كلام العرب.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٨٦٣/٢.

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ) فِي الاسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ يُجْعَلَانِ اسْمًا: الأَوَّلُ مَفْتُوحٌ، وَالثَّانِي بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي المَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ: «وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، قُلْتَ: (هَذَا خَمْسَةَ عَشَرُ قَدْ جَاءَ، وَهَذَا خَمْسَةَ عَشَرٌ آخَرُ)، و: (مَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشَرَ مُقْبِلًا)[١]، وَمِثْلُ ذَلِكَ: (حَضْرَمَوْتُ) وَ(بَلَالَابَادُ)، تَقُولُ: (هَذَا بَلَالَآبَادُ)، وَ: (هَذَا بَعْلَبَكُّ)، وَ: (رَامَهُرْمُزُ).

قَالَ: وَمِثْلُ ذَلِكَ: (مِئَتَدِينَارُ)[٢]، وَ(مَعْدِيكَرِبُ)[٣]، إِلَّا أَنَّ (مَعْدِيكَرِبَ) أَسْكِنَتْ أَسْكِنَتْ فِيهِ اليَاءُ لِثِقَلِهَا، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُضِيفُ هَذَا كُلَّهُ إِلَى آخِرِهِ فَيَجُرُّهُ[٤]، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَعْجَمِيًّا فَلَا يَنْصَرِفُ، نَحْوُ: (هَذَا بَلَالُ آبَادَ)[٥]، وَ(هَذَا رَامُ هُرْمُزَ)[٦] فِي فِي لُغَةِ مَنْ أَضَافَ.

---

(١) قال السيرافي في (شرحه على الكتاب ١٠٨/١): «اعلم أنك إذا سميت رجلًا بـ (خمسة عشرَ)، جاز أن تضم الراء، فتقول: (هذا خمسة عَشَرُ)، و(رأيتُ خمسة عشرَ)، و(مررتُ بخمسة عَشَرَ)، تجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف، ولك أن تحكيه، فتفتحه على كل حالٍ».

(٢) بجعل (مِائةٍ) مع (دِينار) اسمًا واحدًا، قال ابن السرَّاج في (الأصول ٩٧/٢): «وما استعملته العرب مضافًا وعرف ذلك في كلامها، فلا يجوز عندي أن يجعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة (خمسة عشرَ) من قبل أنهم قد فرقوا بين (مائة دينار) و(خمسة عشر)؛ لأن (خمسة عشرَ) عددان، فجُعِلا اسمًا واحدًا للمعنى، وهما بمنزلة (عشرة)؛ لاختلاط العدد بعضه ببعض، و(مائة دينار) ليس كذلك؛ لأن (دينارًا) هو مفسر المعدود، والذي ذهب إليه الأخفش: أن (مائة دينارٍ) إضافته غير إضافة حقيقية؛ لأنه مميز، وليس كإضافة (صاحب دينار)، ولا إضافة (عبد الله)».

(٣) قال سيبويه في (كتابه ٢٩٧/٣): «ومنهم من يقول: (مَعْدِيكَرِبُ) فيجعله اسمًا واحدًا، واحدًا، فقلت ليونس: هلا صرفوه إذ جعلوه اسمًا واحدًا وهو عربي؟ فقال: ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيجعل اسمًا سميَ به واحدٌ إلا لم يصرف، وإنما استثقلوا صرف هذا لأنَّه ليس أصل بناء الأسماء، يدلُّك على هذا قِلَّتُهُ في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلَّ من كان من أمَّته ما لزمه، فلما لم يكن هذا البناء أصلًا ولا متمكنًا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي».

(٤) انظر: كتاب سيبويه ٢٩٦/٣.

(٥) برفع (بلال)، وعدم صرف (آباذ) لأنه أعجميٌّ معرفة. (انظر: الأصول لابن السراج ٩٧/٢).

(٦) برفع (رام)، وعدم صرف (هُرمز) لأنه أعجميٌّ معرفة. (انظر: الأصول لابن السراج ٩٧/٢).

وَقَالَ: اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ تَجْعَلَ مِثْلَ (مَدَائِنَ مَحَارِيبَ)، وَلَا مِثْلَ (مَسَاجِدَ مَحَارِيبَ)، وَلَا مِثْلَ (جَلَاجِلَ سَلَاسِلَ) اسْمًا وَاحِدًا مِثْلَ: (حَضْرَمَوْتَ)[١]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الأَبْنِيَةِ اسْمَانِ مِنْهَا اسْمًا وَاحِدًا[٢].

فَإِنْ قُلْتَ: فَإِنْ جَاءَ، فَكَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي القِيَاسِ؟ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَصْرُوفًا فِي النَّكِرَةِ[٣]؛ لِأَنَّكَ قَدْ حَوَّلْتَهُ إِلَى بَابٍ يَنْصَرِفُ فِي النَّكِرَةِ وَخَرَجَ مِنْ حَدِّ البِنَاءِ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا كُنْتَ تَرَكْتَ صَرْفَهُ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالٍ لَا يَجِيءُ فِي الوَاحِدِ مِثْلُهُ، وَأَنْتَ الآنَ لَا يَمْنَعُكَ البِنَاءُ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ حِينَ أَدْخَلْتَ فِي الجَمْعِ الهَاءَ صَرَفْتَهُ فِي النَّكِرَةِ، نَحْو: (صَيَاقِلَةٍ)[٤] وَ(جَحَاجِحَةٍ)[٥] لَمَّا دَخَلَ فِي غَيْرِ بَابِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا بَالِي إِذَا سَمَّيْتُ رَجُلًا بِـ (مَسَاجِدَ) لَمْ أَصْرِفْهُ فِي النَّكِرَةِ؟

قُلْتُ: لِأَنَّهُ عَلَى بِنَاءٍ يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَمْ يَزُلْ ذَلِكَ البِنَاءُ حَيْثُ سَمَّيْتَ بِهِ.

---

(١) فـ «لو سمي بـ (مدائن محاريب)، فقيل: حكمه الإضافة؛ لأن باب الإضافة أوسع من باب الأسماء المركبة». كذا ورد في (شرح المفصل لابن عمرون) كما في (تمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٠٤٥/٨).

(٢) فهو ينفي هنا وجود اسم على هذا المثال في كلام العرب، ولكنه مع ذلك ناقشها على سبيل الافتراض، وأجرى عليها القياس، فأثار السؤال الآتي.

(٣) انظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٠٤٥/٨.

(٤) و(صَيَاقِل) جمع (صَيْقَلٍ) وهو شَحَّاذُ السُّيُوفِ وجَلَّاؤُها، وهو ممنوعٌ من الصرف من غير التاء؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع، فلما دخلته التاء صُرف، مع بقاء الجمعية وانضمام التأنيث اليها، والتأنيث من علة منع الصرف، ولكنه بالتاء شاكل الآحاد، فلذلك انصرف كـ (طواعية) و(علانية) و(كراهية). (انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٥٥/١، ٣٥٦، والمقتضب ٣٢٧/٣، والإيضاح العضدي للفارسي ص٣٠٣، والمسائل العسكريات للفارسي ص١١٤، ١١٥، وارتشاف الضرب ٨٥٤/٢، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٧٠٧/٢، والألغاز النحوية للسيوطي ص٧٦).

(٥) والتاء فيه عِوَضٌ عن ياء (جَحَاجِيح)، وهما متعاقبان، ومفرده (جَحْجَاح) وهو السَّيِّد. السَّيِّد. (انظر: كتاب سيبويه ١٩٦/٢، والأصول لابن السراج ٤٠٩/٢، والصحاح للجوهري [جحح] ٣٥٧/١، والخصائص لابن جني ١٠٩/٢، والارتشاف ٦٤٠/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٥٦/١، ٢٩٦/٢).

وَإِذَا سَمَّيْتَهُ بـ (مَسَاجِدَ مَحَارِيبَ) وَجَعَلْتَهُ اسْمًا وَاحِدًا فَقَدْ صُغْتَهُ صِيَاغَةً غَيْرَ الَّذِي كَانَ، وَبَنَيْتَهُ بِنَاءً آخَرَ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَاءَ اسْمٌ عَلَى (وَاحِدَةٌ حَمْرَاءَ)، أَيْ: تَجْعَلُ (وَاحِدَةً) مَعَ (حَمْرَاء) اسْمًا، وَ(وَاحِدَةٌ بُشْرَى)، أَوْ (رَجُلَ بَيْضَاءَ) وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ اسْمًا وَاحِدًا مِثْل: (حَضْرَمَوْتَ) انْصَرَفَ فِي النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ فِي هَذِهِ الحَال، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ رَخَّمْتَهُ حَذَفْتَ الأَلِفَ الآخِرَةَ مِنَ الاسْمِ الآخِر، وَلَمْ تَكُنْ تَحْذِفُ الهَاءَ، وَيَنْبَغِي فِي القِيَاسِ إِنْ ثَنَّيْتَهُ أَنْ تَهْمِزَ، فَتَقُولُ: (وَاحِدَةٌ حَمْرَاءَان)، وَ: (رَجُلَ بَيْضَاءَان)؛ لِأَنَّ الأَلِفَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ فِي هَذِهِ الحَال. اهـ مِنَ (الْأَوْسَطِ)»[(١)].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «وَمِنَ العَرَبِ مَنْ لَا يَصْرِفُ شَيْئًا مِنَ المُؤَنَّثِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ، قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَقَالَ ٱدْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[(٢)] فَلَمْ يَصْرِفْ[(٣)]، وَقَالَ: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾[(٤)]، فَصَرَفَ[(٥)] وَهُوَ يَعْنِي مِصْرًا بِعَيْنِهَا[(٦)]، بِعَيْنِهَا[(٦)]، وَقَدْ قِيلَ[(٧)]: إِنَّهُ عَنَى مِصْرًا مِنَ الأَمْصَار[(٨)].

---

(١) انظر: الأصول في النحو لابن السراج ٩٧/٢، ٩٨، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ص٣٩٥، ٣٩٦، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٣١.
(٢) سورة يوسف، من الآية (٩٩).
(٣) يريد (مِصْرَ) المعروفة؛ وإنما لم يصرف لأنه للمدينة، فهو مذكر سمي به مؤنث. (انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤٤/١).
(٤) سورة البقرة، من الآية (٦١).
(٥) وصرف، وإن كان فيه العلمية والتأنيث، كما صرف (هِنْدٌ) و(دَعْدٌ) لمعادلة أحد السببين، لخفة لخفة الاسم لسكون وسطه، قاله الأخفش، أو صرف لأنه ذهب باللفظ مذهب المكان، فذكَّره فبقي فيه سبب واحد فانصرف. (انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣٧٩/١).
(٦) فجعل (مِصْرًا) اسمًا للبلد، فصرف لأنَّه مذكر سمي به مذكر، وهو من إطلاق النكرة، ويراد بها المعين، كما تقول: (ائتني برجل)، وأنت تعني به زيدًا، ولذا قال أبو العالية والكسائي: هي مصرُ التي بها فرعون، ويؤيده قراءة أُبَيٍّ وابن مسعود ـ رضي الله عنهما ـ والأعمش: «اهْبِطُوا مِصْرَ» بغير صرفٍ معرفةً مؤنَّثة. (انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤٤/١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣٧/٢، ٣٨، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ٢٨٨/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٧٩/١).
(٧) هذا قول مجاهد وقتادة وغيرهما. (انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ٢٨٨/١).
(٨) لأنهم كانوا في تِيهِ. (انظر: مجاز القرآن لمعمر بن المثنى ٤٢/١).

وَقَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِذَا أَضَفْتَهُ، أَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ أَلِفًا وَلَامًا، أَوْ صَغَّرْتَهُ انْصَرَفَ[١].

وَقَالَ: وَ(أَشْيَاءُ) جَمْعُ (الشَّيْءِ) لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكِرَةً؛ لِأَنَّهَا أُرِيدَ بِهَا (أَفْعِلَاء)، نَحو: (أَصْدِقَاء)، فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا (أَشْيِئَاءَ)، فَثَقُلَ عَلَيْهِمْ اجْتِمَاعُ اليَاءِ وَالهَمْزَتَيْنِ، فَحَذَفُوا إِحْدَاهُمَا[٢] ..اهـ»[٣].

---

(١) وأبيحَ له أن يُجَرَّ بالكسرة، وذلك لثلاثة أوجُهٍ:
الوجه الأوَّل: أنه أُمِنَ فيه التَّنوين؛ لأنَّ الألف واللام والإضافة لا تكون مع التنوين؛ فلمَّا وُجِدَت أُمِن فيه التَّنوين؛ فدخله الجرّ في موضع الجرّ.
والوجه الثاني: أنَّ الألف واللام والإضافة قامت مقام التَّنوين، ولو كان التنوين فيه؛ لجاز فيه الجرّ، فكذلك مع ما قام مقامه.
والوجه الثالث: أنه بالألف واللام والإضافة بعُد عن شبه الفعل، فلمَّا بعُد عن شبه الفعل، دخله الجرُّ في موضع الجرّ؛ لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة؛ فلهذا المعنى دخله الجر مع الألف واللام والإضافة. (انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٧/٣، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٢٥).
(٢) استخفافًا، وهي الهمزة التي هي لام الكلمة، وانفتحت الياء لأجل الألِف، فوزنها الآن: الآن: (أَفْعَاء).
وعورض بأنَّ الواحد مثاله (فَعْلٌ)، وليس قياس (فَعْلٍ) أن يجمع على (أَفْعِلَاء)، فاحتجَّ الأخفش بأنه جمع (شَيْءٍ)، وجمع (فَعْلٍ) على (أَفْعِلَاء)، كما يجمعونه على (فُعَلَاء)، فيقولون: (سَمْحٌ) و(سُمَحَاء)، و(فُعَلَاء) نظير (أَفْعِلَاء)، فكما جاز أن يجيء جمع (فَعْلٍ) على (فُعَلَاء) جاز أن يجيء على (أَفْعِلَاء) لأنه نظيره.
وعُورض أيضًا: بأنه لو كان الأصل (أَفْعِلَاء)، لكان من أبنية جموع الكثرة، وجموعُ الكثرة لا تُصغَّر على لفظها، بل تُردُّ إلى جموع القِلَّةِ إن كان للاسم جمع قلَّة، وإلَّا تُردُّ على المفرد، ثمَّ يُصغَّر المفرد ويجمع بالواو والنون إن كان مذكَّرًا، وبالألف والتاء إن كان مؤنثًا، فتقول في تصغير (فُلوس): (أُفَيلِسٌ)، وفي تصغير (رِجَال): (رُجَيلُون)، وفي تصغير (دَراهم): (دُرَيهِمات)، وهم قد قالوا في تصغير (أَشْيَاء): (أُشَيَّاء)، فصغَّروها على لفظها، فدلَّ ذلك على فساد مذهبه؛ ولذا قال المازني: قلت للأخفش كيف تصغر (أَشْيَاءَ)؟ فقال: (أُشَيِّئَاء)، فقلت: خالفت أصلك، وإنما يجب أن تصغر الواحد ثم تجمعه بالألف والتاء، فانقطع.
(انظر: المقتضب ١٦٨/١، والأصول لابن السراج ٣٣٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢/٢، والمنصف ٩٤/٢، وشرح التصريف للثمانيني ص٤٠٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠٥/٢، وإعراب القرآن لقوام السنة الأصبهاني ص١٠٦، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٨١٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٦٣/١، وشرح التصريف الملوكي ص٣٧٧، وسفر السعادة للسخاوي ٦٨/١، ٦٩، والإيضاح في شرح المفصل ٥٦٦/١، والممتع لابن عصفور ص٣٢٩، ٣٣٠، والإقليد ٣/ ١١٥٨، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣/ ٢٨٧).
(٣) انظر: تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ص٣٣٣.

مسألةٌ في باب (إِذَا)

❁ حَكَى الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ) عَنِ العَرَبِ: «أَنَّ الجُمْلَةَ المَصْحُوبَةَ بـ (قَدْ) تَلِي (إِذَا) الفُجَائِيَّةَ وَهِيَ فِعْلِيَّةٌ[١]، نَقُولُ: (خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الفِعْلُ مَقْرُونًا بـ (قَدْ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ (إِذَا) الفُجَائِيَّةَ الفِعْلُ[٢] ... اهـ»[٣].

(١) وهذه الحكاية تخالفُ ما قرَّره النحويون من أنَّ (إِذَا) الفُجائية مختصَّة بالدخول على الجُمَل الاسمية، بخلاف (إِذَا) الشرطية المختصَّة بالدخول على الجُمَل الفعلية. (انظر: التذييل والتكميل ٣٠٤/٦، ٣٠٥، وتمهيد القواعد ١٩٥٣/٤، ومغني اللبيب ص٢٣٢، وأوضح المسالك ١٤٩/٢، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤٨٠/١).

(٢) ووجَّهه ابن هشام: بأن التزام الاسمية مع (إذا) هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا قرنت بـ (قد) يحصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها. (انظر: مغني اللبيب ص٢٣٢، ٢٤٢، وتعليق الفرائد ٢٩٩/٤، ٣٠٠).

(٣) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣٥٥/٧، والتذييل والتكميل ٣٠٦/٦، وتمهيد القواعد ١٦٧٠/٤، وروح المعاني للآلوسي ٢٢٧/١٦.

مسألتان في (باب العَدَدِ)

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «وَمِنَ العَرَبِ وَالنَّحْوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ: (ثَالِثُ اثْنَيْنِ)، وَ(رَابِعُ ثَلَاثَةٍ)[١]، أيْ: هُوَ صَيَّرَ الثَّلَاثَةَ إِلَى أَرْبَعَةٍ[٢]، وَهَذَا كَلَامٌ يَقِلُّ

---

(١) قال الأخفش: «إذا قلت: (رابعُ ثلاثةٍ) فإنما تجريه مجرى (ضارب زيدٍ) ونحوه؛ لأنك تقول: كانوا ثلاثة فرَبعتُهم، وكانوا خمسة فسدسْتُهم». (انظر: التذييل والتكميل ٣٧٤/٩).

(٢) العدد المصوغ على وزن (فاعل) الذي ليس هو مشتقًّا منه، نحو: ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثة، وخامسُ أربعةٍ، إلى عاشر تسعةٍ، لا يخلو أن يكون بمعنى المضي، أو بمعنى الحال والاستقبال، فإن كان بمعنى المضي فلا يجوز فيه إلا الإضافة على الأصح. (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١١١١/٢).

وإن كان بمعنى الحال والاستقبال فمذهبان:

أولهما: لسيبويه في (الكتاب ٥٥٩/٣)، وهو لزوم الإضافة لا غير، واحتجَّ ابنُ خروفٍ لمذهب سيبويه بقوله في (شرح الجمل ٦٤٥/٢): «ولم يقع في القرآن منونًا، ولا أعلمه في شعر، وينبغي أن يوقف عند السماع».

وثانيهما: لجمهور النحويين، وحاصله: جواز الإضافة، وجواز التنوين والنصب إذا أريد به الحال أو الاستقبال، ولكن الإضافة أظهر، والنصب ضعيف. (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١١١٢/٢).

وإنما عمل اسم الفاعل هنا النصب؛ لأنه قد سُمع استعمال الفعل من ثلاثة، فحُكي من كلامهم: ثلثْتُ الرجلين، وربَعْتُ الثلاثة، قال ابن عصفور في (شرح الجمل ٤١/٢) بعد أن ذكر هذا السماع: «وكذلك تفعل إلى قولك: عشَرتُ التسعة»، ورفض ابن عقيل هذا السماع، فقال في (المساعد ٩٨/٢): «ولم يذكر النحويون فيه سماعًا، بل قاسوه، وذلك لوجود الفعل، قالوا: ثلثْتُ الاثنين، وربَعْتُ الثلاثة، إلى عَشَرْتُ التسعة، ولم يذكر سيبويه النصب به، وتأوله على الماضي».

هذا، وإنما كانت الإضافة أظهر؛ لأنه لم تكن له قوة اسم الفاعل في غير العدد. (انظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١١١٢/٢).

وكان النصب أقل وأضعف؛ لأن الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل، وذلك لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلًا، وإن انضم إليها واحد، بل يكون المنضم والمنضم إليه معًا ثلاثة، والتأويل: أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد: اسمُ الاثنين، وصار يطلق على المجموع الثاني اسمُ الثلاثة، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني. (انظر: شرح الكافية للرضي ٣١٥/٣).

فِي كَلَامِ العَرَبِ، إِنَّمَا كَلَامُهُمُ الكَثِيرُ: (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)، وَفِي كِتَابِ اللهِ - تَعَالَى - نَظِيرٌ لِقَوْلِهِمْ: (ثَالِثُ اثْنَيْنِ)، قَالَ اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[١]، وَقَالَ: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[٢]، وَيَقُولُونَ فِي ذَا القِيَاسِ: (ثَانِي وَاحِدٍ)[٣]، وَالكَلَامُ الجَيِّدُ: (ثَانِي اثْنَيْنِ)، وَيَقُولُونَ: (هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ بَعْضِهِمْ وَثَالِثُهُمْ أَكْبَرُ)، وَلَوْ قُلْتَ: (هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ ثَالِثُهُمْ أَبُوهُمْ) لَمْ يَكُنْ كَلَامًا؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَبُوهُمْ) جَعَلْتَهُ أَبَا الجَمَاعَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَبُوهُمْ هُمَا اثْنَانْ)، وَلَوْ قُلْتَ: هَذِهِ المَسْأَلَةُ عَلَى حَدِّ: (ثَالِثِ اثْنَيْنِ)، لَقُلْتَ: (هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ ثَالِثِ رَجُلَيْنِ مِنْهُمْ أَبُوهُمَا) جَازَتْ، وَأَمَّا (ثَالِثُهُمْ أَبُوهُمْ) فَلَيْسَ بِكَلَامٍ، وَإِذَا قُلْتَ: (ثَالِثُهُمْ مِنْهُمْ، أَوْ أَحَدُهُمْ، أَوْ بَعْضُهُمْ) فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ»[٤].

---

(١) سورة المجادلة، من الآية (٧).
(٢) سورة الكهف، من الآية (٢٢).
(٣) وهذا قولُ الأخفش أيضًا في (معاني القرآن ٢٨٧/١)؛ حيث قال: «ومن قال: (ثالثَ اثْنَيْن) دخل عليه أنْ يقول: (ثَانِيَ واحِدٍ)، وقد يجوز هذا في الشعر، وهو في القياس صحيح»، وقال فيه أيضًا (٣٥٨/١): «وقد يجوز (ثاني واحدٍ)، و(ثالثُ اثْنَين)».
وقال ابن عقيل في (المساعد ٩٨/٢): «وأجاز الأخفشُ (ثاني واحدٍ)، وقال الكسائي: من العرب من يقول: (ثاني واحدٍ)»، ووافق الرضيُّ في (شرح الكافية ٣١٥/٣) الأخفشَ في تجويزه، ونفى سيبويه في (الكتاب ٥٥٩/٣) سماعَ هذا من العرب، فقال: «ألا ترى أنك لا تسمع أحدًا يقول: ثنيت الواحد، ولا: ثاني واحدٍ»، وعليه فقد حكى ابن عصفور في (شرح الجمل ٤٠/٢) الإجماعَ على منعه، وقال: «وقد أجاز ذلك بعض النحويين قياسًا، والصحيح أنَّ هذا الباب موقوف على السماع»، قال ابن الضائع: «بل هو محكي عنهم». (انظر: التذييل والتكميل ٣٦٧/٩).
(٤) انظر: تذكرة النحاة ص٣٣٢، ٣٣٣، وارتشاف الضرب ٧٧١/٢، ٧٧٢، والتذييل والتكميل ٣٧٢/٩، ٣٧٨.

❁ وَقالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «تَقُولُ لِلنِّسَاءِ: (أَتَتْنِي إحْدَى عَشَرَتَهُنَّ)، وَلِلرِّجَالِ: (أَتَانِي[١] أحَدَ عَشَرَهُمْ[٢] إلَى (العِشْرِينَ)[٣]، وَلَا يَكُونَ إلَّا مَفْتُوحًا[٤]، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَذَا إذَا جَاوَزَ (العَشَرَةَ)؛ لِأَنَّهُ إنَّمَا يَقَعُ عَلَى الوَاحِدِ[٥]، وَإنَّمَا تَقُولُ: (خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا[٦])، وَتُضِيفُ[٧]، تَقُولُ: (خَمْسَةَ عَشَرِهِمْ)[٨]، عَشَرِهِمْ)[٨]، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلًا)، تَقُولُ: (ثَمَانِيَةَ عَشَرِهِمْ)، إلَّا أنَّ الَّذِينَ أضْمَرُوا ذَهَبُوا إلَى مَعْنَى (الرِّجَالِ)، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رِجَالًا)، وَهَذَا قَبِيحٌ[٩]، إلَّا أنَّ هَذَا عِنْدَنَا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ[١٠]: (خَمْسَةَ عَشَرَ رِجَالًا)، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) في (تذكرة النحاة ص٣٦٩): (أَتَوْنِي).
(٢) بحذف التمييز، وإضافة المركَّب إلى ضمير الاسم.
(٣) فتقول: رأيتُ الرِّجالَ اثنَيْ عَشَرَهُم، وثلاثة عَشَرَهُمْ، وأربعة عَشَرَهُمْ، وخمْسَة عَشَرَهُمْ، وستَّة عَشَرَهُمْ، وسَبْعة عَشَرَهُمْ، وثمانية عَشَرَهُمْ، وتسعة عَشَرَهُمْ، ورأيتُ عِشْريهِمْ، وتقول: رأيتُ النِّسوةَ اثْنَتَيْ عَشَرَتَهُنَّ، وثلاثَ عَشَرَتَهُنَّ، وأربعَ عَشَرَتَهُنَّ، وخمسَ عَشَرَتَهُنَّ، وستَّ عَشَرَتَهُنَّ، وسَبْعَ عَشَرَتَهُنَّ، وثمانيَ عَشَرَتَهُنَّ، وتِسْعَ عَشَرَتَهُنَّ، ورأيتُ عِشْريهِنَّ. (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢٤٩/٢).
(٤) بالنصب على الحال، أي: جميعًا. (التذييل والتكميل ٤١/٩).
(٥) فيقولون: جاء القومُ خَمستُهُمْ، وخَمْسَتَهُمْ، بالرفع والنصب، فمن رفعَ رفعَ على الإتباع، ومن نصب ذهب بها مذهب (وحدَهم). (انظر: الأصول ٢٢/٢، والارتشاف ١١٣٢/٣، ١٥٦٩، والتذييل والتكميل ١١٣٢/٣، ٧٩/٤، ٣٩/٩، وتمهيد القواعد ١٠٢٤/٢).
(٦) بالإتيان بالتمييز من غير إضافة عَجُز العدد إلى الضمير.
(٧) في (ارتشاف الضرب، بتحقيق/ د. رجب عثمان ٧٦١/٢): (ونَيِّف)، وهو تحريف، والمثبت الصواب.
(٨) أي: جميعًا. (انظر: التذييل والتكميل ٤١/٩، وهمع الهوامع ٣٠٢/٢).
(٩) لأن ما بعد (خمسة عشر) إذا كان عددًا لم يكن إلا مفردًا، نحو: (خمسة عشر رجلًا)، ولم يكن إلا نكرة. (انظر: المقتضب ١٨٠/٢).
(١٠) هو الفرَّاء، الذي أجاز في التمييز المنصوب بعد العدد الجمع، ويمكن أن يُستدلَّ له بقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]. (انظر: الارتشاف ٧٤١/٢، والتذييل والتكميل ٢٧٢/٩، وتمهيد القواعد ٢٤٠٣/٥، وهمع الهوامع ٣٤٨/٢).

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[١] »[٢].

(١) البيت من الرجز، لبعض السعديين كما في: كتاب سيبويه ٦٢٤/٣، ولجندل بن المثنى المثنى الطهوي كما في: إيضاح شواهد الإيضاح ٦٠١/٢، ولخطام المجاشعي كما في: خزانة الأدب ٤٠٣/٧، ٤٠٤، وبغير نسبة في: المقتضب ١٥٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٩، والمقاصد الشافية ٢٣٩/٦.
والخَصيتان: البيضتان، والخَصْيان هما الجلدتان اللتان فيهما البيضتان، والتدلدل: التحرُّك واضطراب المعلَّق، وظرف العجوز: الجراب الذي تجعل فيه خبزها وما تحتاج إليه.
شَبَّهَ الشاعرُ خُصْيَيه حين كبر وشاخَ بظرفِ عجوزٍ بالٍ فيه حنظلتان؛ لأن العجوز لا تتزين ولا تتصدى للرجال، وهذا أقبح ذمٍّ يكون في الشيخ.
والشاهد فيه قوله: (ثِنْتَا حَنْظَلٍ)؛ حيث أضاف (ثِنْتا) إلى (الحنظل)، وهو اسم يقع على جميع الجنس، وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل، وإنما جاز على تقدير: ثنتان من الحنظل، هذا كما قال: (ثلاثة فلوسٍ) أي: ثلاثة من هذا الجنس، وكان الوجه أن يقول: (حنظلتان)، فبناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة، فأخرج التثنية عن أصلها، وذلك أن قياسها على الجمع (عندي اثنا رجال)، كقولهم: (عندي ثلاثة رجال)، غير أن التثنية لما أمكنك فيها انتظام العدة وبيان النوع غنيت بقليل اللفظ عن كثيره، أي: غنيت بـ (رجلان) عن (اثنا رجال)، فلما قال: (ثنتا حنظل) علمت بذلك أنه أخرجه على قياس الجمع.
(٢) انظر: الأصول لابن السراج ٢٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/٢، وارتشاف الضرب ٧٦٠/٢، ٧٦١، والتذييل والتكميل ٤١/٩، وتذكرة النحاة ص٣٦٩، والمساعد لابن عقيل ١٣/٢.

مسألةٌ في باب (حُرُوفِ الزِّيَادَةِ)

❁ قَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «وَاللَّامُ تُزَادُ[١] فِي (عَبْدَلٍ) وَحْدَهُ[٢]، وَجَمْعُهُ: (عَبَادِلَة)[٣] ... اهـ»[٤].

(١) في أواخر الأعلام على قلَّة؛ لأنَّ اللام أبعدُ حروف الزيادة شبهًا بحروف المد واللين، ولم يُظفر بزيادتها في الأول والحشو، ومذهب الأخفش هنا موافق مذهب سيبويه. (انظر: كتاب سيبويه ٢٣٧/٤، واللباب للعكبري ٢٧٩/٢، وشرح الملوكي ص٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠، وشرح الشافية للجاربردي ص٢٢٩، ولنقره كار ص١٥٧، والمناهج الكافية ص١٥٧).

(٢) ونُقِلَ عن الأخفش ما يخالف مذهبه هنا، فنقل عنه أنَّ لامَ (عَبْدَلٍ) أصلٌ، وهو مركَّبٌ من (عَبْدِ الله)، كما قالوا: (عَبْشَمِيٌّ)، ويُبعده قولهم في (زَيْدٍ): (زَيْدَلٌ)، فيكون للأخفش في (عَبْدَلٍ) قولان. (انظر: ارتشاف الضرب ٢٢١/١، ٢٢٢، وتوضيح المقاصد ١٥٤٨/٣، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣٧٩/٤).

(٣) و(عَبَادِلَة): تكسيرُ (عبد الله)، كأنَّه رُكّب من المضاف والمضاف إليه اسم رباعيٌّ، نحو: (عَبْدَلٍ)، ثم جمعوا على (عَبَادِلَة). (انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/١).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢٢١/١، ٢٢٢، وتوضيح المقاصد ١٥٤٨/٣، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣٧٩/٤.

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

مسائلُ في باب (المَصَادِر)

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «وَقدْ قالَ بَعْضُ العَرَبِ: (مَرْفُقٌ)[١]، وَقالَ بَعْضُهُمْ: (مِرْفَقٌ) لِلَّذِي فِي اليَدِ؛ جَعَلَهُ مِمَّا يُرْتَفَقُ بِهِ[٢]، فكَسَرَ المِيمَ»[٣].

❁ وَقالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «(مَرْبَدٌ) اسْمٌ لَمْ يَرِدْ بِكَسْرِ المِيمِ مَعْنًى، وَكَذَلِكَ (مَطْبَخٌ)؛ لِأنَّ المَكَانَ قِيَاسُهُ أنْ يَكُونَ (مِطْبَخًا)[٤] ...اهـ»[٥].

❁ وَقالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «وَقالَ بَعْضُ العَرَبِ: (مِدَقٌّ)[٦]؛ جَاءَ بِهِ عَلَى القِيَاسِ[٧] ...اهـ»[٨].

---

(١) قال الحميري في (شمس العلوم ٢٥٦٩/٤): «قال الأخفش سعيد: (المَرْفَقُ) لغة في (المِرْفَق)».

(٢) أي: يُنتَفَع به، فأشبه اسم الآلة، فجاء بكسر الميم. (انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٣٢٨، وإسفار الفصيح ٦٨٢/٢، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص١٥١، والمصباح المنير ٢٣٣/١).

(٣) انظر: تذكرة النحاة ص٣٣١، وارتشاف الضرب ٥٠٨/٢.

(٤) وقد ذكر سيبويه أنَّهما لَيْسَا لموضع وقوع الطَّبْخ والرُّبودِ على الإطلاق كما هو قياسُ الباب، بل المِطْبَخُ للموضِع المعمول للطَّبْخ، والمِرْبَدُ لِمَجْلِس الإبِل، و(الرُّبُودُ): الإقامَة. (انظر: الكتاب ٩٢/٤، ديوان الأدب للفارابي ١٠٥/٢، والصحاح ٤٧١/٢، ولسان العرب ١٥٥٥/٣: [ربد]).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٥٠٧/٢.

(٦) لِمَا يُدَقُّ به الشيء. (انظر: كتاب العين [دق] ١٨/٥، والصحاح ١٤٧٦/٤، والمحكم لابن سيده ١١٥/٦، وتاج العروس ٢٩٥/٢٥: [دقق]).

(٧) وقد ورد (مُدُقٌّ) على غير قياس. (انظر: إصلاح المنطق ص٢١٨، وشافية ابن الحاجب ص٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٤).

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٥٠٨/٢.

مسألةٌ في باب (الإبْدَال)

❁ حَكَى الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «أنَّ العَرَبَ تُحَوِّلُ مِنَ الهَمْزَةِ مَوْضِعَ اللَّامِ يَاءً[١]، فَيَقُولُونَ: (قَرَيْتُ)، وَ(أخْطَيْتُ)، وَ(تَوَضَّيْتُ)[٢]، قَالَ: وَرُبَّمَا حَوَّلُوهُ إلَى الوَاوِ[٣]، وَهُوَ قَلِيلٌ، نَحْوُ: (رَفَوْتُ)[٤]، وَالجَيِّدُ: (رَفَأتُ)[٥]، وَلَمْ أسْمَعْ: (رَفَيْتُ)[٦] ... اهـ»[٧].

---

(١) لغير علَّةٍ، إلا طلبًا للتخفيف، على غير قياسٍ. (انظر: الخصائص لابن جني ١٥٢/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٣٩/٢).

(٢) في (قرَأتُ) و(أخْطَأتُ) و(تَوَضَّأتُ)، وهي لُغَيَّة أو لُثَغة، كما في (القاموس المحيط ٥٥/١)، وقد نقل الزبيدي في (تاج العروس [وضأ] ٤٩٠/١) عن شيخه عن اللَّبلي: «ذكر قاسم عن الحسن أنه قال يومًا: توضَّيتُ، بالياء، فقيل له: أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال: إنها لغة هذيل وفيهم نشأت»، ويؤيده ما نقله أبو منصور الأزهري في (تهذيب اللغة ٤٩٧/١٥) عن أبي عمرٍو الهذلي قال: توضَّيتُ، فلم يهمز، وحوَّلها ياءً.

قال ابن جني في (الخصائص ١٥٤/٣): «وحدّثنا أبو عليّ قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول : (قَرَيْتُ) و(تَوَضَّيْتُ)، فقال له سيبويه: كيف تقول في (أفعلُ منه)، قال: (أقْرَأ)، وزاد أبو العباس هنا: فقال له سيبويه: فقد تركَتَ مذهبكَ، أي: لو كان البدلُ قويًّا للزم ووجبَ أن تقول: (أقْري) كـ (رَمَيْتُ أرْمِي)»، قال ابن جني في (سر الصناعة ٧٤٠/٢): «يريد سيبويه بذلك أن هذا الإبدال لا قوة له، ولا قياس يوجبه، ولو كان على القياس لوجب أن تخرج الكلمة إلى ذوات الياء، فيقول: (أقْري) كما تقول: (رَمَيْتُ أرْمِي)».

(٣) أيضًا على غير قياسٍ، وهذا عند سيبويه رديءٌ كلُّه، وليس له أصل يطرد عليه. (انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٠/٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤١/٣).

(٤) الرَّجُلُ: إذا سكَّنت غضبه وأصلحت قلبه، والواو لغة للعرب. (انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص١٨٢، والمحكم لابن سيده [رفو] ٣٢٢/١٠).

(٥) قال ابن سيده في (المحكم [رفو] ٣٢٢/١٠): «والهمزُ أعلى».

(٦) ولذا قال ابن درستويه في (تصحيح الفصيح وشرحه ص١٨٢): «فأما (رَفَيْتُهُ) - بالياء - فخطأ».

أمَّا أبو زيد الأنصاري فرواها لغة في (نوادره ص٥١٠)، فقال: «قال بعضُهم: (رَفَيْتُ الثَّوبَ أرْفِيهِ رَفْيًا) على التحويل، وهو قولُ بني كعب بن عبد الله بن أبي بكر»، ورواها أيضًا عنهم أبو عثمان السرقسطي عن أبي حاتم في (كتاب الأفعال ٥٧/٣)، والفيومي في (المصباح المنير [رفو] ٢٣٤/١)، والزبيدي في (تاج العروس [رفأ] ٢٤٧/١).

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٣٥/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٢٤٠/١، ٢٤٢، وارتشاف الضرب ٨٤٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٤/١، والدر المصون للسمين الحلبي ٢٦٩/١، وهمع الهوامع ٢٠٦/١.

مسائلُ في (بابِ من التَّأنيث)(١)

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «فأمَّا (مَفْعَلَانُ)(٢) نَحْوُ: (مَكْرَمَانَ(٣))، و(مَلْأَمَانَ)، و(مَخْبَثَانَ)، و(مَلْكَعَانَ)، وَمَا بُنِيَ عَلَى هَذَا البِنَاءِ إذَا جَعَلْتَهُ لِلْمُؤَنَّثِ لَحِقَتْ فِيهِ الهَاءُ، نَحْوُ: (مَكْرَمَانَة) وَ(مَخْبَثَانَة)، وَهَذَا يُجْعَلُ مَعْرِفَةً، تَقُولُ: (هَذَا مَكْرَمَانُ مُقْبِلًا)، (هَذِهِ مَكْرَمَانَةٌ مُقْبِلَةً)(٤) ..اهـ »(٥).

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «مَا كَانَ عَلَى (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) فَهُوَ بِغَيْرِ هَاءٍ لِلْمُؤَنَّثِ وَالمُذَكَّرِ(٦)، نَحْوُ: (دَهِينٍ)(٧)، وَ(صَرِيعٍ)(٨)، فَأَمَّا (مَرِيضَةٌ)، وَ(صَغِيرَةٌ)، وَ(كَبِيرَةٌ)، وَ(ظَرِيفَةٌ)، وَمَا أَشْبَهَهُ فَفِيهِ الهَاءُ لِلْمُؤَنَّثِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ (مَمْرُوضَةٌ)(٩)، وَقَدْ جَاءَتْ أَشْيَاءُ شَاذَّةٌ مِنْ (فَعِيلٍ) بِغَيْرِهَا،

---

(١) هكذا عنون الأخفش في كتابه (الأوسط) بهذا العنوان. (انظر: المقاصد الشافية ٣٥٨/٥).

(٢) وهي صيغة اختصَّت بالنداء، معدول بها عن (فاعِلٍ) أو (فَعِيلٍ)، كـ(مَكْدَبَان) في (كَاذِبٍ)، و(مَكْرَمَان) في (كَرِيمٍ)، وكل ما في هذا الباب من (مَفْعَلَان) يُراد به المبالغة. (انظر: أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٧٣٢/٢).

(٣) بفتح الميم والراء، وهو الكريم الواسع الخُلُق، وهو علمٌ مختصٌّ بالنداء. (انظر: الصحاح [كرم] ٢٠٢١/٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٢/١، وتاج العروس [كرم] ٣٣٦/٣٣).

(٤) فلما كانا علَمَين امتنع (مَكْرَمَانُ) للتعريف، وزيادة الألف والنون، و(مَكْرَمَانَة) للتعريف والتأنيث. (انظر: الارتشاف ٢٢٢٥/٥).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٧٣٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٢٥/٥، والمقاصد الشافية ٣٥٨/٥، وتوضيح المقاصد ١١٠٥/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٢/١.

(٦) حُذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى (فاعِلٍ)، نحو: (عَلِيم)، و(سَمِيع)، وذلك إنّما يكون فيهما عند ذكر الموصوف، وفَهْم المعنى بذكره، أو ما يقوم مقامَ ذكرِهِ، فأمّا مع حذف الموصوف، فلا، لو قلت: (رأيت خضيبًا)، وأنت تريد (كَفًّا)، لم يجز للالتباس، وكان الذي هو فاعلٌ أولى بثبات الهاء فيه؛ لأنه مبني على الفعل، والذي هو مفعول هو أولى بالتذكير؛ لأنه معدول عن بناء الفعل. (انظر: المذكر والمؤنث للأنباري ١٥/٢، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٤١٥، ٤١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٦/٢، وشرح المكودي على الألفية ص٣١٤).

(٧) لِحْيَةٌ دَهِينٌ: أي مَدْهونة بالدُّهن. (انظر: إسفار الفصيح للهروي ٧٨٣/٢).

(٨) الصَّرِيع: المَصروع، وهو المطروح على الأرض. (انظر: المحكم لابن سيده [صرع] ٤٣٤/١، والقاموس المحيط [صرع] ٧٣٧/١).

(٩) انظر: إسفار الفصيح للهروي ٧٨٣/٢.

وَلَيْسَ فِيهَا (مَفْعُولَةٌ)[١]، نَحْوُ: (مِلْحَفَةٍ[٢] جَدِيدٍ[٣])، وَ(شَاةٍ سَدِيسٍ)[٤]، وَ(رِيحٍ وَ(رِيحٍ خَرِيفٍ)، وَ(كَتِيبَةٍ خَصِيفٍ)، وَهِيَ السَّوْدَاءُ مِنْ كَثْرَةِ أَهْلِهَا[٥]، وَقَدْ قَالُوا: (أَكِيلَةُ الأَسَدِ)[٦]، وَ(فَرِيسَتُهُ)، أَرَادُوا بِهِ الاسْمَ[٧]، كَمَا قَالُوا: (الحَلُوبَةُ)، وَ(الرَّكُوبَةُ)، وَ(القَتُوبَةُ)، وَ(الأُكُولَةُ)، لِلسَّائِمَةِ يَتَّخِذُونَهَا لِيَأْكُلُوهَا وَيَحْتَلِبُوهَا، وَلِلْبَعِيرِ يَتَّخِذُونَهُ لِلْقَتَبِ وَلِلرُّكُوبِ[٨]، وَ(فَعْلٌ) فِي كَلَامِهِمْ بِغَيْرِ هَاءٍ إِلَّا فِي هَذَا

---

(١) وهذا قول البصريين، فليس (جَدِيدٌ) و(سَدِيسٌ) و(خَرِيفٌ) و(حَصِيفٌ) من المعدول عن عن المفعول، لأنه لا يجوز فيها (مفعول)، وإنما هي بمعنى (فاعِل)، أي: جَدَّتْ، يقال: (جَدَّ الشيء يجِدّ إذا صار جديداً)، وهو ضدُّ الخَلَقِ، فسقوطُ الهاء عندهم شاذٌّ مشبَّهٌ بالمفعول، ومن ذلك: (ريحٌ خَرِيقٌ)، أي: شديدةُ الهُبوب، كأنّها تخرق الأرض، ومنه: (شاةٌ سَدِيسٌ)، أي: بلغت السنة السادسة، فكان القياس عندهم أن تثبت فيها الهاء، كما تثبت في (صغيرة) و(كبيرة) و(مريضة)، ولكنها جاءت شاذةً.
أمَّا الكوفيون فيرون أنها: (فَعِيلٌ) في تأويل (مَفْعُولَة) بمعنى (مَجْدُودَة)، وهي المقطوعة، وكذا البواقي. (انظر: إسفار الفصيح للهروي ٢٠٢/١، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ٣١٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٣٣/٣، وتمهيد القواعد ٤٦٢٢/٩).
(٢) المِلْحَفَةُ: الملاءة، وهي ما تلتحف به المرأة، وهو اللبَاس الَّذِي فوق سَائِر اللبَاس من من دثار وَنَحْوه. (انظر: المحكم لابن سيده [لحف] ٣٤٩/٣، والتعريفات الفقهية لمحمد عميم الإحسان ص١٨٧).
(٣) أي: مُجدَّدة، أو مَجْدُودة، من جددتُ الشيء: قطعته، وفصلته. (انظر: المذكر والمؤنث والمؤنث للأنباري ٢٢/٢، وتاج العروس [جدد] ٤٧٥/٧).
(٤) أي: أتت عليها السنة السادسة. (انظر: الصحاح [سدس ٩٣٧/٣، ولسان العرب [سدس] ١٩٧٣/٣).
(٥) وسوادها هو لون الحديد. (انظر: معجم ديوان الأدب للفارابي ٤١٥/١، والصحاح [خصف] ١٣٥١/٤).
(٦) أي: مأكولته. (انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام ٤٠/٤).
(٧) فالتاء إذن للنقل إلى الاسمية. (انظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص٥٠٧، وشرح الكافية للرضي ٣٢٦/٣).
(٨) انظر: شرح الشافية للرضي ١٤٤/٢.

المَعْنَى، تَقُولُ: (رَجُلٌ عَدْلٌ)، وَ(امْرَأَةٌ عَدْلٌ)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (عَدْلَةٌ)[١] ... اهـ»[٢].

مسألتان في (بابِ التَّثْنِيَة)[٣]

❁ قالَ الأَخْفَشُ فِي (النُّسْخَةِ الوُسْطَى فِي النَّحْو)[٤]: «وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنَ المَمْدُودِ مَهْمُوزًا لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ، نَحْو: (عَطَاءٍ[٥]، وَقَضَاءٍ[٦]، وَعِلْبَاءٍ[٧]، وَحِرْبَاءٍ[٨])، فَإِنَّ هَذَا تَثْنِيَتَهُ بِالهَمْزِ[٩]، تَقُولُ: (عَطَاءَانِ، وَقَضَاءَانِ، وَحِرْبَاءَانِ، وَحِرْبَاءَانِ، وَعِلْبَاءَانِ)، وَإِنْ شِئْتَ ثَنَّيْتَ هَذَا كُلَّهُ بِالوَاوِ[١٠]، فَهِيَ لُغَةٌ، تَقُولُ: (عَطَاوَانِ، وَحِرْبَاوَانِ[١١] ...اهـ»[١٢].

---

(١) فأنَّثوا المصدر، لما جرى وصفًا على المؤنث، وإن لم يكن على صورة اسم الفاعل، ولا هو الفاعل في الحقيقة، وإنما استهواهم لذلك جريها وصفًا على المؤنث، فخرج هذا على صورة الصفة؛ لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع للفرق بين مذكره ومؤنثه، فجرى هذا في حفظ الأصول، والتلفُّت إليها للمباقاة لها والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو (اسْتَحْوَذَ). (انظر: الخصائص لابن جني ١٥٤/١، ٢٠٥/٢، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٦٤١/١، وتاج العروس [عدل] ٤٤٥/٢٩).
(٢) انظر: تذكرة النحاة ص٣٦٨، ٣٦٩.
(٣) هكذا عنون الأخفش في كتابه (الأوسط). (انظر: التذييل والتكميل ٧١/٢).
(٤) هكذا سمَّى أبو حيان كتاب (الأوسط) بهذه التسمية في (التذييل والتكميل ٢٧/٢).
(٥) وأصلُه: (عَطَاوٌ) بالواو، قُلِبَت همزةً لِتَطَرُّفِها بعد الأَلِفِ الزائدةِ.
(٦) وأصلُه: (قَضَايٌ) بالياء، قُلِبَت همزةً لِتَطَرُّفِها بعد الأَلِفِ الزائدةِ.
(٧) لِعَصَبِ العُنُق، والهمزةُ فيه زيدَت لِلإلحَاق بـ (سِرْدَاح) و(قِرْطَاس). (انظر: التذييل والتكميل ٢٦/٢، وشرح الشافية لكمال الدين الفسوي بتحقيقي ٥١٧/١).
(٨) والهمزةُ فيه زيدَت لِلإلحَاق بـ (سِرْدَاح) و(قِرْطَاس). (انظر: الارتشاف ٤٥٤/١).
(٩) تشبيهًا لها بالأصلية. (انظر: شرح الشافية لكمال الدين الفسوي بتحقيقي ٥١٧/١).
(١٠) تشبيهًا لها بالتي للتأنيث. (انظر: لتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص١٨، وشرح الشافية لكمال الدين الفسوي بتحقيقي ٥١٧/١).
(١١) فبدأ أولًا بالأحسن، وهو إقراره مهموزًا، وحكى بعد أن قلبه واوًا لغة، وسوَّى بين المبدلة من أصل وبين الملحقة بأصل. (انظر: التذييل والتكميل ٢٧/٢، ٢٨).
(١٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٧/٢.

❁ وَذَكَرَ الأَخْفَشُ فِي كِتَابِهِ (النُّسْخَةِ الوُسْطَى)[١] الجَمْعَ فِي بَابِ (التَّثْنِيَةِ)، (التَّثْنِيَةِ)، وَمَثَّلَ بقَوْلِهِ: (مَا أَحْسَنَ وُجُوهَهُمَا)[٢]، وَبغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ:

«وَقَدْ يَجُوزُ هَذَا أَنْ يَكُونَ اثْنَيْنِ[٣]، وَأَنْشَدَ:

بِمَا فِي فُؤَادَيْنَا مِنَ الشَّوقِ وَالهَوَى ∴ فَيُجْبَرُ مُنهَاضُ الفُؤَادِ المشَعَّفُ[٤]

---

(١) هكذا سمَّى أبو حيان كتاب (الأوسط) بهذه التسمية في (التذييل والتكميل ٧١/٢).
(٢) قال سيبويه في (الكتاب ٤٨/٢): «وسألتُ الخليل - رحمه الله - عن: (ما أحسنَ وُجُوهَهما؟)، فقال: لأن الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: (نحن فعَلْنا ذاك)، ولكنهم أرادوا أن يفرِّقوا بين ما يكون منفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيء».
وفسَّره ابنُ الشجري في (أماليه ١٧/١، ١٨) بقوله: «والقول في تفسير هذه الحكاية: أنهم قالوا: (ما أحسنَ وجوهَ الرَّجُلَين)، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين، كما قال الاثنان: (نحنُ فعلنا)، و(نحنُ) إنما هو ضمير موضوع للجماعة، وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارُب، من حيث كانت التثنية عددًا تركّب من ضمّ واحد إلى واحد، وأول الجمع، وهو الثلاثة، تركّب من ضمّ واحد إلى اثنين، فلذلك قال: (لأن الاثنين جميع)، وقوله: (ولكنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون مفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيء) معناه: أنهم أعطوا المفرد حقّه من لفظ التثنية، فقالوا في (رَجُلٍ): (رَجُلان)، وفي (وَجْهٍ): وجهان، ولم يفعل ذلك أهل اللغة العليا في قولهم: (ما أحسنَ وجوهَ الرَّجُلَين)؛ وذلك أن الوجه المضاف إلى صاحبه إنما هو شيء من شيء، فإذا ثنّيت الثاني منهما علم السامع ضرورة أن الأول لا بدّ من أن يكون وفقه في العِدّة، فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه، والمتضايفان يجريان مجرى الاسم الواحد، فلمّا كرهوا أن يقولوا: (ما أحسنَ وَجْهَي الرَّجُلَين)، فيكونوا كأنهم قد جمعوا في اسم واحد بين تثنيتين، غيّروا لفظ التثنية الأولى بلفظ الجمع؛ إذ العلم محيط بأنه لا يكون للاثنين أكثر من وجهين، فلمّا أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين».
(٣) على القياس. (انظر: كتاب سيبويه ٦٢٢/٣).
(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في (ديوانه ص٣٨٥، وشرح ديوانه لإيليا الجاوي ١١٦/٢) بلفظ: (من الهمِّ والهوى)، و(منهاضُ الفؤادِ المُسَقَّفُ)، وهو منسوبٌ إليه في: إعراب القرآن لقوام السنة الأصبهاني ص٤٥٠، والتذييل والتكميل ٧٠/٢، وخزانة الأدب ٥٣٩/٧، ٥٤٦، وبغير نسبة في: كتاب سيبويه ٦٢٣/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٩/١.

وَ:

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ∴ ظَهْرَاهُما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ[١]

وَ:

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِذٍ ∴ كَنَوَافِذِ العُبُطِ الَّتِي لَا تُرْقَعُ[٢] ...اهـ»[٣].

وهذا البيت قاله الفرزدق في سياق أبيات يتمنى فيها أن يعمى زوج صاحبته، وأن يكون طبيبه، فيلازمه سنتين ليرى صاحبته، والمُنهاض: أصله الذي انكسر بعد الجبر، وهو أشد الكسر، ولا يكاد يبرأ، والمُشَعَّف: نعتٌ للمُنهاض، وهو الذي شعفه الحُبُّ.

والشاهد في البيت قوله: (فُؤَادَيْنَا)، حيث جاء بالمضاف مثنى على الأصل، والمطرد فيه أن يخرج مُثَنَّاهُ إلى لفظ الجمع، فيكون وجهه: (بما في أفئدتنا)؛ لأنَّ الفؤاد من الإنسان واحد؛ لقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التحريم: ٤].

(١) البيت من مشطور السريع، لخطام المجاشعي في: شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٣، وخزانة الأدب ٣١٣/٢، ولهميان بن قحافة في: كتاب سيبويه ٦٢٢/٣، وأمالي ابن الشجري ١٦/١، ٤٩٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٥٧٥/٢، وقال السيرافي في (شرحه على الكتاب ٣٦٥/٤): «وهذا الشعر المنسوب إلى هِميان في النسخة التي قرأتُها على ابن السَّرَّاج، والمشهور أنه لخطام المجاشعي».

والمَهْمَهُ: المفازة الخرقاء، والقَذْف والقَذيف: البعيد، والمَرْتُ: كلّ مكان لا ينبت مرعى.

ويستشهد بالبيت على أنه استعمل تثنية الظَّهر على الأصل، وجمعه على الوجه المطرد.

(٢) البيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في: ديوان الهذليين ص٢٠، ومنسوب إليه في: المفضليات ص٤٢٩، وجمهرة أشعار العرب ص٥٥١، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٦٥/٤، وأمالي ابن الشجري ١٦/١، وخزانة الأدب ٥٣٩/٧.

والعُبُط: شقوق في ثياب جُدُد، يعني كشَقِّ الجيوب وأطراف الأكمام والذُيول؛ لأنَّها لا تُرقع بعد العَبْطِ، يقول: إن كلًّا من البطلين قد اختلس نفسَ صاحبه بطعنات نوافذ تشبه في اتساعها ونفاذها وعدم التئامها شقوقًا في ثياب جدد لا ترقع بعد شَقِّها.

والشاهد في البيت قوله: (نَفْسَيْهما)، حيث ثنى المضاف إلى ما يتضمنه المثنى على الأصل.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٧١/٢، ٧٢، وقال أبو حيَّان: «ولم يذكر الإفراد، ولا تعرض له، فدلَّ ذلك على أنه لا يجوز عنده، وكذا فعل سيبويه». (وانظر: كتاب سيبويه ٦٢٢/٣، ٦٢٣).

مسائِلُ في (بابِ الجَمْعِ)

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «أمَّا (إوَانٌ)[١] وَ(إوَانَاتٌ)[٢]، فَهُوَ وَاحِدٌ مُذَكَّرٌ وَقَدْ أُنِّثَ جَمْعُهُ، كَمَا تَقُولُ: (هَاوُنٌ)[٣] وَ(هَاوُنَاتٌ)[٤]، وَ(سَابَاطٌ)[٥] وَ(سَابَاطَاتٌ)[٦]، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (هَوَاوِين)[٧]، وَ(سَوَابِيط)[٨] ... اهـ»[٩].

❁ وَقَالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «(خَمِيسٌ) وَ(خَمِيسَانِ) وَ(ثَلَاثَةٌ

---

(١) الأوان، والإوان معناه: الوقت والحِين، ويُجمَع جمع تكسيرٍ على (آونَةٍ). (انظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص١٧٧، والمحكم لابن سيده ٥٣٦/١٠).

(٢) وذكر هذا الجمعَ المُصَحِّحَ سيبويه في (كتابه ٦١٥/٣)، فقال: «باب ما يجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع فمنه شيءٌ لم يكسَّر على بناء من أبنية الجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سرادقاتٌ، وحمَّاماتٌ، وإواناتٌ»، وعلَّق ابن سيده على هذا القول في (المحكم ٥٣٦/١٠) بقوله: «وأمَّا سيبويه فقالَ: (أوَانٌ وَ(أوَاناتٌ)، جَمَعُوهُ بالتَّاءِ حِينَ لم يُكَسَّرْ، هذا على شُهْرة (آونَةٍ)»، وانظر: المخصص ٤٠٢/٢، ولسان العرب [أون] ١٧٨/١.

(٣) فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وهو الذي يُدَقُّ فيه، وكان أصله (هاوُون)؛ لأن جمعه (هَوَاوين)، مثل: (قانُون، وقوانين)، فحذفوا منه الواو الثانية استثقالًا، وفتحوا الأولى؛ لأنه ليس في كلامهم (فاعُلٌ) بالضم. (انظر: الصحاح [هون] ٢٢١٨/٦، وتاج العروس [هون] ٢٩٢/٣٦).

(٤) لم يَرد هذا الجمعُ في كتب المعاجم العربية، إلا في (لسان العرب [فلز] ٣٤٦٠/٥) في قوله: «الفِلَزُّ والفِلِزُّ والفُلُزُّ: النُّحاس الأبيض تجعل منه القُدور العِظامُ المُقْرَغَةُ والهَاوُناتُ».

(٥) وهو سَقِيفة بين حائطين تحتها طريق نافذ. (انظر: الصحاح [سبط] ١١٢٩/٣، وتاج العروس [سبط] ٣٣٢/١٩).

(٦) نصَّ عليه الجوهري في (الصحاح [سبط] ١١٢٩/٣)، وابن منظور في (لسان العرب [سبط] ١٩٢٣/٣)، وغيرهما.

(٧) واستدلَّ الجوهري بهذا الجمع على أنَّ أصله (هَاوُون) بزنة (فَاعُول). (انظر: الصحاح الصحاح [هون] ٢٢١٨/٦).

(٨) وقد نصَّ ابن جني أنَّ الواو تُبدَل من الألفِ الزائدة عند التكسير، كـ (سَابَاط و(سَوَابيط). (انظر: سر صناعة الإعراب ٥٨١/٢).

(٩) انظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٣٢.

أَخْمِسَـاء[١]، وَأَخْمِسَـة[٢]، وَتَقُـولُ: (مُحَـرَّمٌ)[٣] وَ(مُحَرَّمَان)وَ(ثَلَاثَـةُ مُحَرَّمَـاتٍ)[٤]، وَكَـذَا كُـلُّ شَـهْرٍ مِـنَ الشُّـهُور تَجْمَعُـهُ بِالتَّـاءِ، إِلَّـا أَنَّـكَ تَقُـولُ فِـي (رَجَـبٍ)[٥] وَ(صَـفَر)[٦]: (ثَلَاثَـةُ أَرْجَـابٍ، وَأَصْـفَارٍ)[٧]، وَ(شَـوَّالٌ)[٨] وَ(شَـوَّالَان) وَ(شَوَّالَان) وَ(ثَلَاثَةُ شَوَّالَاتٍ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (شَوَاويل)[٩]، وَ(ذَوَا القَعْدَةِ)[١٠]، القَعْـدَةِ)[١٠]، وَ(ذَوَاتُ القَعْـدَةِ)، وَ(ذَوَا الحِجَّـةِ)[١١]، وَ(ذَوَاتُ الحِجَّـةِ)[١٢]، وَأَمَّـا

(١) كـأنهم شبَّهوه بالصفة، حيث قـالوا: (شَقِيٌّ) و(أَشْقِيَاءُ)، و(تَقِـيٌّ) و(أَتْقِيَـاءُ). (انظـر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٦/٣).
وذهب يـونس إلـى أنَّ (أَخْمِسَـاءَ) جمـعٌ لـ (الخُمس)، وأمَّـا جمـع (الخَمِيس) فـ (أَخْمِسَـة). (انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ص٣٥).
(٢) لأنَّ ما كان على (فَعِيلٍ) من هذا اسمًا، فأدنى العدد فيه (أَفْعِلَة). (انظر: علل النحو لابن لابن الوراق ص٥٢٧).
(٣) سُمِّيَ بـذلك؛ لأنهـم كـانوا يُحَرِّمـون القتـالَ فيـه. (انظـر: الأزمنـة والأمكنـة للمرزوقـي ص٢٠٥).
(٤) انظـر: الأزمنـة وتلبيـة الجاهليـة لقطـرب ص٤٤، وعمـدة الكتـاب للنحـاس ص٩٩، والأزمنـة والأمكنـة للمرزوقـي ص٢٠٥، ودرة الغـواص للحريـري ص٢٣٢، واللمحـة لابن الصائغ ٢٠٤/١.
(٥) سُمِّيَ بـذلك؛ لتـرجيبهم آلهـتهم فيـه، أي: تعظيمهـا. (انظـر: الصـحاح [رجـب] ١٣٣، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص٢٠٦).
(٦) سُمِّيَ بذلك؛ لأنّهم كـانوا يغزون الصّفرية، وهـي مواضـع كـانوا يمتـارون الطّعام منهـا، وقيل: لأنّهم كانت أوطانهم تخلو من الألبان، ومن كلامهم: نعوذ بـالله من صفر الإنـاء، وقرع الفناء. (انظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص٢٠٥).
(٧) كـ (أَحَدٍ) و(ثلاثةِ آحَادٍ)؛ لأنهما (فَعَلٌ) مِثْلُهُ. (انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية ص٤٥).
وذكر النحـاس فـي (عمدة الكتـاب ص١٠٠) جمعًـا لـ (صَفَر) علـى (صَفَرَاتٍ)، ولـ (رَجَبٍ) علـى (رَجَبَـاتٍ)، ووافقـه ابـن سـيده فـي (رَجَـبٍ) فـي (المحكـم [رجـب] ٤٠٩/٧)، والفيروزآبادي في (رَجَبٍ) في (القاموس المحيط [رجب] ٨٨/١).
(٨) سُمِّيَ بذلك؛ لشولان الإبل بأذنابها عند اللّقاح، ويقال سمّي بذلك لأنّ الألبان تشول فيه فيه وتقل. (انظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص٢٠٦).
(٩) انظر: الأزمنـة وتلبيـة الجاهليـة ص٤٦، وعمدة الكتـاب للنحـاس ص١٠١، والصـحاح [شول] ١٧٤٣/٥، والأزمنة والأمكنة ص٢٠٦.
(١٠) سُمِّيَ بذلك؛ لقعودهم في رحـالهم لا يطلبون كلأً ولا ميرة. (انظر: الأزمنـة والأمكنـة للمرزوقي ص٢٠٦).
(١١) سُمِّيَ بذلك؛ لحجِّهم فيه. (انظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص٢٠٦).
وإنما قالوا في التثنية (ذَوَي القَعْدَةِ) جريًا على قاعدة المركبات الإضافية التي جُعِلَت أعلامًا فتُثَنَّى أجزاؤها الأوَل، كما تُجمع.
(١٢) وحكوا في الجمع (ذات)، وهو جائزٌ، كما يقال: هذه الشهور، وهؤلاء. (انظر: عمدة الكتاب للنحاس ص١٠١).

(شَهْرُ رَبيعٍ) فَإِنَّهُمْ يَجْمَعُونَ الشَّهْرَ فَيَقُولُونَ: (شَهْرَا رَبيعٍ)، وَ(أَشْهُرُ رَبيعٍ)[١]، وَأَمَّا (جُمَادَى)[٢] فَلَا يَقُولُونَ: (شَهْرُ جُمَادَى)، وَلَكِنْ يَقُولُونَ: (هَذِهِ جُمَادَى)[٣]، جُمَادَى)[٣]، وَهُمْ يَعْنُونَ الشَّهْرَ[٤]، وَإِنْ شِئْتَ ثَنَّيْتَ (الرَّبيعَ) وَجَمَعْتَهُ، فَقُلْتَ: (رَبيعَانِ)، وَ(أَرْبَعَةٌ)، وَ(أَرْبِعَاءُ)[٥].

[وَ] كُلُّ جَمَاعَةٍ مِنْ غَيْرِ الإِنْسِ فَهِيَ مُؤَنَّثٌ؛ وَلِذَلِكَ تَقُولُ العَرَبُ: (ابْنُ عِرْسٍ)[٦] وَ(أَبْنَاءُ عِرْسٍ)[٧] وَ(بَنَاتُ عِرْسٍ)[٨]، وَ(سَوَامٌّ أَبْرَصَ)[٩]، وَ(بَنَاتُ

---

(١) انظر: المصباح المنير ٢١٦/١.
(٢) سُمِّيَت بذلك؛ لجمود الماء فيها. (انظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص٢٠٦).
(٣) ولذا قال البصريون والكوفيون جميعًا: الشّهور كلّها ذكران إلّا (جُمادى). (انظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص٢٠٦).
(٤) فإن سمعت تذكير (جُمادَى) فإنما يذهب به إلى الشهر ويترك اللفظ. (انظر: المقاصد النحوية للعيني ١٦١٦/٤).
(٥) انظر: كتاب سيبويه ٦٠٤/٣، والصحاح [ربع] ١٢١٢/٣.
(٦) بكسر العين: دُوَيبَّة معروفة دون السنور، أشتر أصلم أسك، لها ناب. (انظر: المحكم لابن سيده [عرس] ٤٧٩/١، وتاج العروس [عرس] ٢٤٥/١٦).
(٧) نصَّ العلماء على أنَّ الأخفشَ هو الذي حكى عن العرب قولهم: (بَنِي عِرْسٍ)؛ اعتبارًا اعتبارًا للفظ (ابْن) وإن كان غيرَ عاقل. (انظر: الصحاح [عرس] ٩٤٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، وشرح الكافية للرضي ٣٨٦/٣، ولسان العرب [عرس] ٢٨٨٠/٤، والمزهر للسيوطي ٤٠٥/١، وخزانة الأدب ٨٢/٨، وتاج العروس [عرس] ٢٤٦/١٦).
(٨) ذكرًا كان أو أنثى. (انظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي ص١٦٨، والمحكم لابن سيده [عرس] ٤٧٩/١، والكليات للكفوي ص٨٢١، وتاج العروس [عرس] ٢٤٥/١٦).
(٩) جمعٌ لـ (سَامَّ أَبْرَصَ)، وهو من كبار الوَزَغ، وهو معرفة، إلا أنه تعريف جنس، وهما اسمان جُعلا واحدًا، ويجوز فيه وجهان: أحدهما: أن تبنيهما على الفتح كـ (خمسة عشرَ)، والثاني: أن تعرب الأول وتضيفه إلى الثاني مفتوحًا؛ لكونه لا ينصرف، ولا يثنى ولا يجمع على هذا اللفظ، بل تقول في التثنية: (هذان سامَّا أبرصَ)، وفي الجمع: (هؤلاء سوامُّ أبرصَ)، وإن شئتَ قلت: (هؤلاء السَّوَامُّ) ولا تذكر (أبرص)، وإن شئت قلت: (هؤلاء البرَصَة، والأبارص)، ولا تذكر (سامَّ). (انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٧٣/١، وإصلاح المنطق ص١٧٦، والصحاح [برص] ١٠٢٩/٣، وإسفار الفصيح للهروي ٧٤٨/٢، وحياة الحيوان الكبرى للدميري ١٦/٢).

وَ(بَنَاتُ مَخَاضٍ)(١)، وَ(بَنَاتُ لَبُونٍ)(٢)، (بَنَاتُ نَعْشٍ)(٣)، إِلَّا أَنَّ هَذَا قَدْ يُذْكَّرُ فِي فِي الشِّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَبَاكَرْتُهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ ∴ إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا(٤)

وَقَدْ يَحْتَمِلُ الشِّعْرُ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا أَشْرَفَ الدِّيكُ يَدْعُو بَعْضَ أُسْرَتِهِ ∴ إِلَى الصَّبَاحِ وَهُمْ قَوْمٌ مَعَازِيلُ(٥)

يَعْنِي: الدَّجَاجَ»(١).

---

(١) جمع لـ (ابن مخاض) و(بنت مخاض)، وهو الفصيل إذا استكمل سنة ودخل في الثانية. الثانية. (انظر: الصحاح [مخض] ١١٠٥/٣، ١٠٠٦، وتاج العروس [مخض] ٤٩/١٩).

(٢) جمع لـ (ابن لبون) و(بنت لبون)، وهو ولد الناقة إذا استكمل سنتين ودخل في الثالثة. الثالثة. (انظر: تاج العروس [لبن] ٩٣/٣٦).

(٣) سبعة كواكب، أربعة منها نَعْشٌ؛ لأنها مُرَبَّعة، وثلاثٌ بناتٌ، وقيل: شبهت بحملة النعش في تربيعها، والواحد (ابن نَعْشٍ)؛ لأن الكوكب مذكر فيذكرونه على تذكيره، وإذا قالوا: ثلاث أو أربع ذهبوا إلى البنات. (انظر: الصحاح [نعش] ١٠٢٢/٣، وتاج العروس [نعش] ٤١٨/١٧).

(٤) البيت من الطويل، للنابغة الجعدي، وهو في (ديوانه ص٢٥)، ومنسوبٌ إليه في: كتاب كتاب سيبويه ٤٧/٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٨/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٢٤/١، وخزانة الأدب ٨٢/٨، وبغير نسبةٍ في: معاني القرآن للأخفش ٤٦٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩١/٣، والمقصور والممدود لأبي علي القالي ص١٦٨.
يقول: إنه يشرب الخمر قبيل طلوع الفجر، في الوقت الذي يصيح فيه الديك، وفي الوقت الذي تدنو فيه بنات نعش للهبوط نحو الجهة التي تغيب فيها.
والشاهد فيه قوله: (بَنُو نَعْشٍ)؛ حيث جمع (ابنًا) من غير ما يعقل جمع العقلاء المذكورين، وقال: (بنو)، وكان ينبغي أن يقول: (بنات)، ولكن الأخفش روى: (بنو نعش) اعتبارًا للفظ (ابن) وإن كان غير عاقل.

(٥) البيت من البسيط، لعبدة بن الطيب، وهو في (ديوانه ص٧٩)، ومنسوبٌ إليه في: كتاب الاختيارين للأخفش الصغير ص٩٩، ولسان العرب [عزل] ٢٩٣٠/٤، وتاج العروس [عزل] ٤٦٥/٢٩، وبغير نسبة في: معاني القرآن للأخفش ٣٩٥/١، والصحاح [عزل] ١٧٦٤/٥.
والمعازيل: جمع (مِعزل)، وهو من لا رُمح معه، ولا سلاح، يعني: أن الديك يدعو من لا يجيبه بسلاح من الدجاج، وهم القوم المعازيل.
والشاهد في البيت قوله: (وهم قومٌ)؛ حيث جعل (الدجاج) قومًا في جواز اللغة.

❁ وذكَرَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «أنَّ قوْلَ الجُمْهُور[٢] فِي (رَكْبٍ)، أنَّهُ مِنْ هَذا البَابِ[٣]، ثُمَّ قالَ: وَمَا أرَاهُ فِي القِيَاسِ إلَّا مُطَّرِدًا[٤]، قدْ قالُوا: (صَائِمٌ، وَصَوْمٌ)، وَ(نَائِمٌ، وَنَوْمٌ)، وَ(شَاهِدٌ، وَشَهْدٌ)، وَ(زَائِرٌ، وَزَوْرٌ)[٥]، وَأنَّهُ يُصَغَّرُ عَلَى لَفْظِهِ[٦]، ثُمَّ قالَ: وَإنْ صَغَّرْتَ شَيْئًا مِنْ هَذا عَلَى وَاحِدِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ عَلَى قُبْحِهِ[٧] .. اهـ»[٨].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤٠٣/١.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٨٨/٢، وتسهيل الفوائد ص٢٦٧، وارتشاف الضرب ١٠٢/١.
(٣) يعني باب الجمع، وعزوه هذا القول إلى الجمهور فيه نظر؛ لأنَّ سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنه اسم جمع لا جمع، ودليلهم على ذلك: أن (فُعْلًا) لم يثبت كونه من أبنية الجموع بثبت، ولا يستقر أصل مع الاحتمال، والثاني: أنهم صَغَّرُوه تصغيرَ المفردات، ولو كان جمعًا لكان جمعَ تكسير، ولو كان جمع تكسير لوجب رده إلى المفرد ثم جمعه. (انظر: الكتاب ٦٢٤/٣، وأمالي ابن الحاجب ٥٢٦/٢، والكافيةص٣٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٨٥/٥، والبديع في علم العربية ١٧٩/٢، والفوائد الضيائية ١١٨/٢، وهمع الهوامع ٣٨٧/٣).
(٤) انظر: المنصف لابن جني ١٠١/١، وتسهيل الفوائد ص٢٦٧، وارتشاف الضرب ٤٠٣/١، وتوضيح المقاصد ١٤٠٩/٣، والكناش في النحو والصرف ٣١٤/١، وخزانة الأدب ٤٥٧/١٠.
(٥) قال الأخفش: «كل ما يفيد معنى الجمع على وزن (فُعْل) وواحده اسم فاعِل كـ (صَحْب، وشَرْب) في (صاحبٍ، وشارب) فهو جمع تكسير، واحدُهُ ذلك الفاعل». (انظر: شرح الشافية للرضي ٢٠٣/٢).
(٦) فيقال: (رُكَيْبٌ)، وهذا مخالف لما نقل السيرافي، وغيره عن الأخفش، أنه لا يجيز تصغيره على لفظه، وأنه يرده إلى الواحد، ويجرى مجرى الجموع المكسرة. (انظر: ارتشاف الضرب ٤٠٣/١).
(٧) فيقال: (رُوَيْكِبون) بالرد إلى مفرده (راكب)، ويصغر ثم يجمع. (انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ٤٢٠/٣، والمنصف لابن جني ١٠١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣٣/٣، وتسهيل الفوائد ص٢٨٧، وشرح شافية ابن الجاحب للرضي ٢٦٦/١، وتمهيد القواعد ٤٨٦٩/١٠، والأشباه والنظائر ٣٨٨/٢).
(٨) انظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٦٩، ٣٧٠، والمساعد لابن عقيل ٣٩١/٣، ٥٢٠.

مسألةٌ في باب (التَّصغير)

❁ حَكَى الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «أَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَصْغِيرِ (اللَّائِي): (اللَّوَيْنَا)، وفِي تَصْغِيرِ (اللَّاتِي): (اللَّوَيْتَا)[١]، وَقَدْ ضَمَّ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: (اللُّتَيَّا)[٢] ... اهـ »[٣].

---

(١) فصغَّرهما على لفظهما قياسًا لا سماعًا، وكان لا يبالي بالقياس في غير المسموع، فقال في تصغير (اللَّاتي): (اللَّوَيْتَا)، بقلب الألف واوًا كما في الجمع، أي: (اللَّواتي)، وحذف ياء (اللَّاتي)؛ لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء، وقال في تصغير (اللَّائي): (اللَّوَيْنَا) بفتح اللام فيهما، وجوَّز هذا المذهب ابن مالك. (انظر: الانتصار لابن ولاد ص٢٣١، واللباب للعكبري ١٧٥/٢، ١٧٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٢٦/٤، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/١).

أمَّا سيبويه فلا يُجيز تصغيرَهما؛ استغناءً بتصغير (اللَّتَيَّات) للجمع المؤنث بإلحاق علامته - وهي الألف والتاء - على (اللَّتَيَّا) التي كانت للمفرد، وحذف إحدى الألفين بالتقاء الساكنين. (انظر: كتاب سيبويه ٣/ ٤٨٩، والأصول ٣/ ٥٧، والتكملة للفارسي ص٥١٦، والمناهج الكافية ص٦٥).

قال أبو حيان في (الارتشاف ٣٤٩/١): «وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع»، وقال الشاطبي أيضًا في (المقاصد الشافية ٤٢٢/٧): «وما ذكر من قولهم: (اللَّوَيَّا) و(اللَّوَيْتَا) فالظاهر أنه قياس، ولا شك أن القياس في مثل هذا الباب ممنوع؛ لأنه خارج عن أقيسة كلام العرب؛ إذ المبني بحق الأصل لا يُصَغَّر، فما خرج عن هذا فموقوف على محلِّه».

(٢) ذكر السيوطي في (الأشباه والنظائر ٢٧/٣): «قال ابن مكتوم في (تذكرته): نقلتُ من من خط أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن صدقة التنوخي المعروف بالخلب تلميذ ابن خالويه مما نقله عنه: قال ابنُ خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في (اللَّتَيَّا)، إلا الأخفش، فإنه أجاز (اللُّتَيَّا)»، وانظر: (ارتشاف الضرب ٣٩٣/١، والمساعد ٥٢٩/٣).

قال ابن عقيل معلِّقًا على قول ابن خالويه: «وقوله: (أجازَ)، يشعر بأن ذلك على جهة القياس؛ جريًا على قاعدة الباب، إذ يجوز ذلك، والأخفش حكى ذلك في (الأوسط سماعًا)، فقال: (وقد ضم بعضهم)». (انظر: المساعد ٥٢٩/٣).

(٣) انظر: الانتصار لابن ولاد ص٢٣١، والمخصص لابن سيده ٢٦٥/٤، وارتشاف الضرب ٣٤٩/١، وتوضيح المقاصد ١٤٤٠/٣، والمساعد لابن عقيل ٥٢٩/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤١٧/٧، ٤١٨.

مسائلُ في باب (النَّسَب)

❁ حَكَى الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ) عَنِ العَرَبِ: «أَنَّ المَجْبُورَ[١] تُفْتَحُ عَيْنُهُ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ السُّكُونَ[٢]، فَتَقُولُ فِي (يَدٍ) وَ(دَمٍ) وَ(غَدٍ) وَ(حِرٍ): (يَدَوِيٌّ) وَ(دَمَوِيٌّ) وَ(غَدَوِيٌّ) وَ(حِرَحِيٌّ) ... اهـ»[٣].

❁ وَحَكَى الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «أَنَّ النَّسَبَ إِلَى (شَاةٍ): (شَاهِيٌّ)[٤] ... اهـ»[٥].

---

(١) هو الاسم الثلاثي الذي حُذفت لامه ورُدَّت عند النسب كـ (يَدٍ) و(دَمٍ).

(٢) وهذا هو مذهب سيبويه وجمع من النحويين؛ وإنما فتحوا العينَ؛ نظرًا إلى أنها بعد حذف اللام صارت مَعْرِضًا للحركات الإعرابية، وإن طرأ مانع في البعض، مثل تاء التأنيث فيما لحقته، فالمناسب عدم خلوِّها عن الحركة، فحركت بالفتح الأخفِّ. (انظر: الكتاب ٣٥٧/٣، ٣٥٨، والمقتضب ١٥٢/٣، والأصول في النحو ٧٦/٣، وعلل النحو لابن الوراق ص٥٥٣، ٥٥٤، والبديع في علم العربية ١٩٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٥٩٩/١، والمحصول لابن إياز ٩٨٤/٢، والصفوة الصفية ج٢/ق٤٦٣/٢).
وقد نُقلَ عن الأخفش رأيٌ قبل تأليفه (الأوسط)، وهو أنه كان يُسَكِّنُ ما أصله السكون؛ ردًّا إلى الأصل، فيقول: (غَدْوِيٌّ)، و(حِرْحِيٌّ)، و(دَمْيِيٌّ) بالسكون وإبقاء الياء المردودة في (دَمٍ)، إلا أنه رجع عنه إلى مذهب سيبويه في كتابه (الأوسط). (انظر: التكملة للفارسي ص٢٦٣، ٢٦٤، والمنصف ٦٣/١، ٦٤، والمفصل ص٢٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢٣١/٢، واللباب للعكبري ٢/ ١٥٣، والتخمير ٢٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٦، ٥، والإيضاح في شرح المفصل ٥٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٨/٤، وتوضيح المقاصد ١٤٦١/٣، والمساعد ٣٧٣/٣).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٦٢٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٦١/٣، والمساعد ٣٧٣/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٠٢/٢، وهمع الهوامع ٤٠٣/٣، والمناهج الكافية ص٨٠.

(٤) وهذا هو مذهب سيبويه أيضًا، والعلة في ذلك: أنَّ تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا لفظًا، أو تقديرًا، و(شَاهِيٌّ) في النسبة إلى (شاة) مبنيٌّ على مذهب سيبويه والأخفش في (الأوسط) من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام في النسب؛ لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض، أما على مذهب الأخفش الآخر الذي نقله عنه النحاة قبل تأليفه (الأوسط) من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال: (شَوهِيٌّ) لا (شَاهِيٌّ)؛ لأن المقتضي لتحريك العين هو حذف اللام، فإذا ردت اللام زال المقتضي لتحريك العين، فترجع إلى سكونها. (انظر: كتاب سيبويه ٣٦٧/٣، والأصول في النحو ٧٩/٣، واللباب للعكبري ١٥٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٤/٤، وشرح الشافية للرضي ٦٦/٢، وارتشاف الضرب ٦٢٣/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٦١/٣، والمساعد ٣٧١/٣، وشرح التصريح ٦٠١/٢، وهمع الهوامع ٤٠٣/٣).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٦٢٣/٢، والمساعد لابن عقيل ٣٧١/٣، وهمع الهوامع ٤٠٣/٣.

❁ وَذَكَرَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «أَنَّ النَّسَبَ إِلَى (القَاضِي) و(الحَانِيَةِ): (قَاضِيٌّ) وَ(حَانِيٌّ)[١]، وَلَمْ يُسْمَعْ (حَانَوِيٌّ) إِلَّا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ∴ دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ[٢]... اهـ»[٣].

❁ وَقَالَ الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ) فِي النَّسَبِ إِلَى المُرَكَّبِ المَزْجِيِّ: «وَإِنْ خِفْتَ الالْتِبَاسَ[٤] قُلْتَ: (رَامِيّ هُرْمُزِيّ)[٥]، وَفِي (بَلَالَ آبَادْ)[٦]: (بَلَالِيّ آبَاذِيّ)[٧] آبَاذِيّ)[٧] ... اهـ»[٨].

---

(١) والحانية: الخمر، ونسبتها إلى (الحَانَةِ). (انظر: الصحاح ٥/ ٢١٠٦، ولسان العرب ٢/ ١٠٧٥، وتاج العروس ٣٤/ ٤٧٤: [حين])، وانظر ما سجَّله أستاذي (أ. د/ أمين سالم) في كتابه (النسب في العربية ص٩٠ - ٩١).

(٢) البيت من الطويل، وقد اختلف في نسبته، فقيل: هو لابن مقبل، كما في: أساس البلاغة [عين] ص٤٤٣، والمغرب في ترتيب المعرب ٩٦/٢، وهو في ديوانه ص٢٥٤، وقيل: لابن الرومي، كما في تاج العروس [عون] ٤٣٦/٣٥، وهو - أيضًا - في ديوانه ص٦٩، وقيل: لعُمارة كما في: المحتسب ١٣٤/١، ٢٣٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٥، وقيل: للفرزدق كما في: شرح شواهد الألفية للعيني المطبوع مع الأشموني وحاشية الصبان ٢٥٤/٤، وبغير نسبة في: كتاب سيبويه ٣٤١/٣، والفوائد والقواعد ص٧٥٢، وشرح اللمع لابن برهان ٦١٨/٢، والمفصل ص٢٦١، والتخمير ١٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٣/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٦٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٤٨، والمقاصد الشافية ٤٦٢/٧، وشرح المكودي على الألفية ٨٤٦/٢، وشرح التصريح ٥٩٢/٢.
ويروى: (وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا ... دوانيق ...).
والشاهد فيه قوله: (الحَانَوِيّ)؛ حيث نسب إلى (الحانية) وهي الخمر، بعد حذف تاء التأنيث بالقلب واوًا كـ (قاضوي)، وأراد بياع الخمر كـ (الكسائي) لمن يبيع الكساء.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٦٠٥/٢.

(٤) أي: إنْ أحدَثَ النسبُ إلى أحد الجزءين لبسًا.

(٥) عند النسب إلى (رَامهُرمز)، ومعنى (رام) بالفارسيّة: المراد والمقصود، و(هُرْمُز): أحد الأكاسرة، فكأنّ هذه اللفظة مركبة، معناها: مقصود هرمز، أو مراد هرمز، وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان. (انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ١٧/٣، والروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ص٢٦٦).

(٦) موضع. (انظر: المحكم لابن سيده ٣٧٤/١٠).

(٧) وهو قول أبي حاتم والسيرافي؛ حيث نَسَبا إلى الكلمتين المُركَّبتين تركيبًا مزجيًّا معًا في حالة واحدة.
قال الساكناني في (الكافية في شرح الشافية ق٥٢/ب): «فيه نظر؛ لاشتمال الكلمة على النسبتين، وهو باطل».
(انظر: صناعة الكتاب ص١٩١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٤/٤، والمخصص ٢٤٣/١٣، والمحصول لابن إياز ٩٨٩/٢، والكافية في شرح الشافية للساكناني (خ) ق٥٢/ب، وارتشاف الضرب ٦٠١/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٥٨/٣، وشرح التصريح ٥٩٩/٢، وهمع الهوامع ٣٩٦/٣، وشرح شواهد الشافية ص١١٦).

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٦٠١/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٥٨/٣، ١٤٥٩، والأشباه والنظائر للسيوطي ٥٨٦/١، وهمع الهوامع ٣٩٦/٣.

مسألةٌ في باب (همزة الوَصْل)

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «كُلُّ فِعْلٍ فِيهِ أَلِفُ وَصْلٍ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا، فَإِنَّكَ تَقْطَعُ الأَلِفَ[١]، تَقُولُ: (هَذَا إِضْرِبُ)، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِـ (ابْنٍ) أَوْ بِـ (امْرَأَةٍ) وَصَلْتَ الأَلِفَ[٢]؛ لِأَنَّكَ تَنْقِلُ اسْمًا إِلَى اسْمٍ، فَتَتْرُكُهُ عَلَى حَالِهِ مَوْصُولًا[٣] ... اهـ»[٤].

(١) ولا تصرفه. (انظر: كتاب سيبويه ١٩٨/٣، والمقتضب ٣٦٦/٣، والأصول لابن السراج ٨٢/٢).
(٢) ومثله عند سيبويه في (كتابه ٢٩٣/٣): «قول العرب: (هذا يوم اثنين مباركًا فيه)، و(أتيتُك يوم اثنين مباركًا فيه)، جعل (اثنين) اسمًا له معرفةً، كما تجعله اسمًا لرَجُلٍ».
(٣) وتصرفه؛ لأنه لا يُشبه لفظُهُ لفظ الفعل، وكذا لو سمَّيته (انطلاقًا) لم تقطع الألف؛ لأنَّك لأنَّك نقلت اسمًا إلى اسم. (انظر: كتاب سيبويه ١٩٩/٣).
وخالفَ ابنُ الطراوة الجمهورَ في المصدر المُسَمَّى به، فقطع همزته حال التسمية، وقال: «تُقطع الهمزةُ في (انطلاق)». (انظر: همع الهوامع ٢٧١/٣).
(٤) انظر: تذكرة النحاة لأبي حيان ص٣٣١.

مسألةٌ في باب (الوَقْفِ)

❁ حَكَى الأَخْفَشُ فِي (الأَوْسَطِ): «أَنَّ مِنَ العَرَبِ[١] مَنْ يَقُولُ: (رَأَيْتُ زَيْدْ)»[٢].

(١) عزاها ابن مالك إلى ربيعة، ورد عليه أبو حيان بأنه يعلم عالم شعراء من ربيعة الفرس والبطون التي تفرعت عنها، ولا يوجد في لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفًا، إلا إن كان على سبيل الندور.
انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤، والتسهيل ص٣٢٨، وشرح الشافية للرضي ٢٧٢/٢، ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٧٩٩/٢، وتوضيح المقاصد ٦٧٦/٢، ١٤٦٩/٣، والمساعد ٣٠٢/٤، وهمع الهوامع ٤٢٧/٣، وشرح التصريح ٣١٣/٢، ٦١٦، وخزانة الأدب ٩٩/١، وشرح شواهد الشافية ٧٠/٤، وحاشية الصبان ٢٩٨/٤، وصرف العناية للبيتوشي (خ): ق١١/أ، وشذا العرف ص١٥٨.
(٢) انظر: الخصائص لابن جني ٩٧/٢، ٩٨، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٥١١/١.

مسائلُ في باب (الخَطِّ)

❁ قالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «إنْ وَصَلْتَ (دَا) بـ (مَا) أثْبَتَّ الألِفَ»[١].

❁ وَحَكَى الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُثْبِتُ الألِفَ فِي (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةِ المُفْرَدَةِ المَجْرُورَةِ[٢]، وَقالَ: وَذَلِكَ قبيحٌ قَلِيلٌ[٣] ... اهـ»[٤].

❁ وَقالَ الأخْفَشُ فِي (الأوْسَطِ): «وَزَعَمَ أبُو زَيْدٍ[٥] أنَّ كَثِيرًا مِنَ العَرَبِ يَقُولُونَ: (سَلْ عَمَّ[٦] شِئْتَ)، كَأنَّهُمْ حَذَفُوا لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إيَّاهُ»[٧].

---

(١) انظر: المساعد لابن عقيل ٢٠٣/٤، وتمهيد القواعد ٥٢١٢/١٠.

(٢) ومنه قول ربنا - سبحانه -: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس:٢٧] على قول بعض أهل التفسير من أنَّ المعنى: بأيّ شيء غفر لي ربّي؟ جعلوا «ما» استفهامًا، وفيه معنى التعجُّب على التقليل لعمله والتعظيم لمغفرة الله، قال الفراء في (معاني القرآن ٣٧٤/٢): «ولو جعلت (ما) فِي معنى (أي) كَانَ صوابًا، يكون المعنى: ليتهم يَعلمون بأي شيء غَفَر لي رَبِّي، ولو كَانَ كذلك لجازَ لَهُ فِيهِ: (بمَ غفر لي رَبِّي) بنُقصان الألف».
وذهب الكسائي إلى أنَّ المعنى: بمغفرة ربّي، واحتجّ الكسائيُّ بأنها لو كانت استفهامًا لحذفت ألفها لاتّصالها بحرف الخفض.
قال شيخ زاده في (شرح قواعد الإعراب ص١٥٨): «فإذا فهمت ما تلونا عليك ... عرفت أن ردَّ الكسائي مردود؛ لأنَّ الحذف أكثريٌّ لا دائميٌّ».
(وانظر المسألة في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٣/٤، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٦٠١/٢، والتفسير البسيط للواحدي ٤٧٠/١٨، وأمالي ابن الشجري ٥٥٧/٢، والكشاف للزمخشري ١١/٤، ومغني اللبيب لابن هشام ص٣٩٤، وهمع الهوامع ٤٦٢/٣).

(٣) وأيَّده ابن هشام الخضراويُّ بقوله: «وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه؛ لأنَّ النحويين على خلافه». (انظر: توضيح المقاصد ١٤٨٧/٣، وهمع الهوامع ٤٦٢/٣).

(٤) انظر: المساعد لابن عقيل ٢٠١/٤، وتمهيد القواعد ٥٢١٢/١٠.

(٥) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري اللغوي، كان صالحًا صدوقًا، غلبت عليه النوادر كالأصمعي، له: النوادر في اللغة، وخلق الإنسان، ولغات القرآن، وغيرها، توفي سنة ٢١٥هـ. [إنباه الرواة ٢/ ٣٠، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢].
وانظر قوله في: ارتشاف الضرب ٢٥٠/١، ١٠٣٠/٢، وهمع الهوامع ٤٦٢/٣.

(٦) بحذف ألف (ما) الموصولة، قال ابن قتيبة في (أدب الكتاب ص٢٣٤): إن ألف (ما) الموصولة لا تحذف إلا مع(شئت)، فإن جئت بغير (شئت) أثبت الألف، فتقول: (تكلَّمْ بما أحببتَ)، ووافقه النحاس في (عمدة الكتاب ص١٨٧). (وانظر: توضيح المقاصد ١٤٨٥/٣، وخزانة الأدب ١٠١/٦).

(٧) انظر: المساعد لابن عقيل ٢٠٤/٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٤٨٥/٣، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣٠٣/٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي أرشد لابتكار هذا النمط، وتفضل بالعفو عما صدر عن العبد على وجه السهو والغلط، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة لا وكس فيها ولا شطط، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، أفضل من عليه جبريل بالوحي هبط ، صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه الذين هم لأتباعهم خير فرط.

وبعد ،،

فبعد هذه الرحلة التي عايشت فيها عَلَمًا من أعلام العربيَّة من خلال ما بقي من نصوص كتابه (الأوسط في النحو)، فقد توصَّلتُ بحمد الله إلى جملة من النتائج ، يمكن أن أجملَها في النقاط الآتية:

أولًا: ترجع أهمية كتاب (الأوسط) في أنه يُظهرُ آخرَ ما استقرَّ عليه فكرُ الأخفش، وما رجع عنه من أقوالٍ كان قد قالها في مؤلفاتٍ سابقةٍ، وموافقاته لشيخه سيبويه بعد مخالفته له، ويبرز لنا معتمَدَ رأيهِ ضمن آرائه الكثيرة المروية عنه في المسألة الواحدة؛ إذ استقرَّ لدى النحاة أن ما ذكره الأخفش في (الأوسط) هو آخر أقواله.

ثانياً: جمع البحثُ ثمانيةً وستين نصًّا من كتاب (الأوسط)، قد نُثرت في بطون الكُتب على اختلاف ألوانها، من نحو وصرف ولغة وأدب وتفسير إلى غير ذلك.

ثالثاً: اشتهر الكتاب باسم (الأوسط في النحو)، وبعضهم أطلق عليه: (النُّسخة الوسطى)، و(الكتاب الأوسطي)، و(كتاب الأوساط في النحو).

رابعًا: أقدم نصٍّ وصل إلينا يُثبتُ نسبة الكتاب إلى صاحبه وَرَدَ في كتاب (الأصول في النحو) لأبي بكر بن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، وأكثر من روى

نصوصًا عن كتاب (الأوسط) هو أبو حيان الأندلسي في كتبه: (ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل، وتذكرة النحاة، والبحر المحيط).

خامساً: لأهميَّة الكتاب وضع عليه المبرِّدُ شرحًا سمَّاه: (معنى كتاب الأوسط للأخفش)، وكذا فعل مَبرمَانُ النحوي، فوضعَ تفسيرًا للكتاب.

سادساً: أثبت البحثُ أنَّ بكتاب (الأوسط) آراء جديدةً للأخفش لم يكن قالها قبل في كتابٍ، وذلك بشهادة أعلام النحو كالمبرِّد والفارسي.

سابعاً: أثبت البحثُ أنَّ هناك طائفةً كبيرةً من آراء الأخفش كان قد خالفَ فيها شيخه سيبويه في غير (الأوسط)، ثم عاد إلى موافقته في كتاب (الأوسط).

ثامناً: أثبت البحثُ من خلال النصوص الباقية من كتاب (الأوسط) أنَّ الأخفش يوافق البصريين في هذا الكتاب أكثر من موافقته للكوفيين.

تاسعاً: تبدو قيمةُ الشاهدِ القرآني والشعريِّ عند الأخفش في كتابه (الأوسَط) ملحوظةً؛ حيث بلغت شواهدُهُ القرآنيةُ أربعة شواهد، وشواهدُهُ الشعريةُ فيما بقي منه من نصوصٍ تسعةُ شواهدٍ لم ينسبها الأخفش إلى قائليها، وإنما ساقها دون عزوٍ.

عاشراً: أثبت البحثُ قيمة احتجاج الأخفش بلغات العرب واحترامها، وأنه يجوز القياس على ما صح أنه لغة، وإن قل.

حادي عشر: اشتمل كتاب (الأوسط في النحو) على أبواب النحو والتصريف معًا، مما يدلُّ على أنَّ الأخفشَ استخدمَ مصطلح (النحو) بمعناه العام، وليس بمعناه الذي سار عليه المتأخرون، من تخصيصه بأنه علم يتعلق بتغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا.

وأخيراً ، أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات ، حمدًا يوازي نعمه ويكافئ مزيده أن وفقني لإتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

الباحث

المصادر والمراجع[1]

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

- شرح ألفية ابن معط، لأبي جعفر الرعيني: السفر السابع، تحقيق: عبد الله بن عمر حاج إبراهيم، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبَّذي، ت/٦٨٠هـ:

السفر الثاني: من أول باب التنازع إلى نهاية منع الصرف، تحقيق/ حسن بن نفاع الحربي، وهي رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، سنة ١٤٢٣/١٤٢٤هـ.

السفر الثاني: من باب حروف الخفض حتى نهاية باب حبّذا، تحقيق/ سعيد بن مُشَبَّب الأسمري، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

- صرف العناية في كشف الكفاية، لعبد الله بن محمد الكُردي البيتوشي، مخطوط في مكتبة جامعة صلاح الدين بالموصل، برقم (٣٨/نحو).

- الكافية في شرح الشافية، لمحمود بن محمد بن علي بن محمود الأرَّاني السَّاكناني (ت بعد ٧٣٤هـ)، مخطوط بخط مؤلفه في قسم المخطوطات في جامعة الرياض، برقم (٢٩٨٨ ز).

- ابن يعيش الصنعاني حياته وآثاره، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه (المحيط المجموع في الأصول والفروع)، تحقيق/ علي بن حسن الظاهري، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.

---

(1) مرتبة هجائيًّا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إن وجدت.

ثالثاً: المطبوعات:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي، ت/٨٠٢هـ، تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الإبانة في اللغة العربية، لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، تحقيق/ د. عبد الكريم خليفة وآخرين، ط/ وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - عمان، الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- أبجد العلوم، لصديق حسن خان القنوجي، ت/ ١٣٠٧هـ، تحقيق/ عبد الجبار زكار، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٧٨م.
- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق/ طه محمد الزيني، ود/ محمد عبد المنعم خفاجي، ط/ مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ/ ١٩٦٦م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت/٢٧٦هـ، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأزمنة والأمكنة، لأبي علي المرزوقي، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ.
- الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب، تحقيق د/ حاتم الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة، الثانية، ١٩٨٥م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ت/٥٧٧هـ، تحقيق د/ فخر صالح قباوة، دار الجيل – بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ)، تحقيق/ أحمد بن سعيد قشاش، الناشر/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٠هـ.

- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف بن محمد رياضي زاده، ق/١١، تحقيق/ د. محمد التونجي، مكتبة الخانجي – مصر.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، ت/ ٧٤٣هـ، تحقيق د/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق/ عبد الإله نبهان وآخرين، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت/٢٤٤هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/ الرابعة.

- الأصول في النحو، لابن السراج، ت/ ٣١٦هـ، تحقيق/ د. عبد الحسين الفتلي، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه، ط/ مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.

- الأعراب الرواة، د/ عبد الحميد الشلقاني، ط/ المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس – ليبيا، الثانية، ١٩٨٢م.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق/ زهير غازي زاهد، ط/ عالم الكتب – لبنان، الطبعة الثالثة – ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

- إعراب القرآن، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الناشرون: دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتاب اللبناني – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- الأعلام، للزركلي، ت/ ١٤١٠هـ، ط/ دار العلم للملايين – بيروت، الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ.

- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تعليق/ د. محمود فجال، دار القلم – دمشق، الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق/ مصطفى السقا، د/ حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

- الإقليد (شرح المفصل)، لتاج الدين أحمد بن محمود الجَنَدي ت/٧٠٠هـ، تحقيق د/ محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- أمالي الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط/ الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- أمالي ابن الشجري (ت/ ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي، ت/ ٦٢٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة & مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاّد النحوي ت/٣٣٢هـ، تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ت/ ٥٧٧هـ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ دار الفكر – دمشق.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ت/٧٦١هـ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، ط/ الخامسة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت/٣٧٧هـ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط/ الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية – العراق.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي، ت/١٣٣٩هـ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

- البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير، ت/ ٦٠٦هـ، تحقيق: د. صالح حسين العايد، ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢١هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت/٨١٧ هـ، تحقيق/ محمد المصري، ط/ جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، الأولى ١٤٠٧هـ.

- البيان في شرح اللمع، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ت/٥٢٩هـ، تحقيق د/ علاء الدين حَمويَّة، دار عمار، ط/ الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، ت/ ١٢٠٥هـ، تحقيق/ مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٤٢٢هـ.

- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، ط/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر، الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ت/٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- تاريخ التراث العربي (الشعر)، د/ فؤاد سزكين، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن التنوخي، تحقيق/ د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط/ هجر للطباعة والنشر – القاهرة، الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ت/٥٧١هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، ط/الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت/ ٦١٦هـ، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط/ عيسى البابي الحلبي.

- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، ت/ ٦١٧هـ، تحقيق/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/ الأولى ١٩٩٠م.

- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، ت/ ٧٤٥هـ، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط/ دار القلم – دمشق، الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بمصر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق/ د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ت/٣٧٧هـ، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط/ الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني ت/ ٨٢٧هـ، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة رسائل جامعية راجعتها: مجموعة بحوث الكتاب والسنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- التكملة (وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي)، لأبي علي الفارسي ت/٣٧٧هـ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط/٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق/ أ.د/ علي فاخر، وأ.د/ جابر البراجة وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط/١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ت/ ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/ الأولى، ٢٠٠١م.

- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: أ.د فايز زكي دياب، دار السلام، ط/ الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط/ الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لمحي الدين عبد القادر بن محمد الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، ط/ مير محمد كتب خانه – كراتشي.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق/ د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط/ دار الآفاق الجديدة – بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي)، للشهاب الخفاجي، ط/ دار صادر – بيروت، دون تاريخ.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، ت/ ١٢٠٦ هـ، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، ط/ المكتبة التوفيقية.

- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ت/٣٧٧هـ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، ت/ ١٠٩٣هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، ط/ عالم الكتب – بيروت.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، د/ مهدي المخزومي، ط/ مطبعة الزهراء – بغداد، ١٩٦٠م.

- الدر الثمين في أسماء المصنفين، لتاج الدين ابن الساعي، تحقيق/ أحمد شوقي بنبين - محمد سعيد حنشي، ط/ دار الغرب الإسلامي، تونس، الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، ت/٧٥٦هـ، تحقيق/ د. أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم – دمشق، الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري ت/٥١٦هـ، تحقيق/ عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط/ الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د/ أحمد مختار عمر، ط/ مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- ديوان الإسلام، لشمس الدين الغزي، تحقيق/ سيد كسروي حسن، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة)، تحقيق/ كارليل هنري هيس مكارتني، ط/ كلية كمبردج، ١٣٢٧هـ/ ١٩١٩م.

- ديوان ذي الرمة، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق/ مجيد طراد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- ديوان عبدة بن الطيب، جمع/ د. يحيى الجبوري، ط/ دار التربية – بغداد، ١٩٧١م.

- ديوان الفرزدق، بشرح إيليَّا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، ط/١، ١٩٨٣م.

- ديوان ابن مقبل، تحقيق/ د. عِزَّة حسن، ط/ دار الشرق العربي – بيروت، حلب، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- ديوان النابغة الجعدي، جمع وتحقيق وشرح د/ واضح الصمد، دار صادر – بيروت، ط/١، ١٩٩٨م.

- ديوان الهذليين، ط/ دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، ت/ ٧٠٢هـ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- روح المعاني، للآلوسي، ت/ ١٢٧٠هـ، ط/ دار إحياء التراث – بيروت.

- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ت/٣٢٨ هـ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت/ ٣٩٢هـ، تحقيق/ د. حسن هنداوي، ط/ دار القلم – دمشق، الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

- سفر السعادة وسفير الإفادة، للإمام علم الدين السخاوي، ت/٦٤٢هـ، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، دار صادر – بيروت، ط/ الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق/ محمود عبد القادر الأرناؤوط، ط/ مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠م.

- سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت/ ٧٤٨هـ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، وآخرين، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للحسن بن أسد الفارقي، تحقيق/ سعيد الأفغاني، ط/ مطبعة الجامعة السورية، ١٣١٧هـ/ ١٩٥٨م.

- شرح أدب الكاتب،لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تحقيق/ د. طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط/الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين بن مالك، ت/ ٦٨٦ هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح ألفية ابن معط، لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، ت/ ٦٩٦هـ، تحقيق: د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي – الرياض، ط/ الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح الأمير على نظم السجاعي في «لا سيما» بتحقيق د/ أحمد القرشي – مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مجلد ١٢/ عدد ١٩.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط/ الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، أو (التصريح بمضمون التوضيح)، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق/ د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد الرياض، ط/١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، ت/ ٦٠٩هـ، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، ت/ ٦٦٩هـ، تحقيق/ د. صاحب أبو جناح، بغداد ١٩٨٢م.

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، ومعه شرح شواهده للبغدادي، تحقيق/ محمد نور الحسن، والزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٥هـ.

- شرح شافية ابن الحاجب للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية)، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة، ١٩٨٨م.

- شرح شافية ابن الحاجب، لكمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي، تحقيق/ د. محمد محمود محمد صبري الجُبَّه، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى، ٢٠١٨م.

- شرح شافية ابن الحاجب لنقره كار (ضمن مجموعة الشافية)، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة، ١٩٨٨م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط/ العشرون، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق/ د. مهدي عبيد جاسم، ط/١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

- شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط/ الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، ت/ ٦٨٨هـ، تحقيق/ يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

- شرح كتاب سيبويه، لابن خروف، تحقيق/ خليفة محمد بديري، ط/ منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة التراث على التراث الإسلامي – ليبيا، الأولى، ١٩٩٥م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ت/٣٦٨هـ، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- شرح المفصل، لابن يعيش، ت/ ٦٤٣هـ، تحقيق/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة الجزولية، لأبي علي الشلوبين، ت/ ٦٥٤هـ، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ت/٤٦٩هـ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، الكويت، ط/ الأولى، ١٩٧٦م.

- شرح المقرب المسمى بالتعليقة، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي ت/٦٩٨هـ، تحقيق د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان – المدينة المنورة، ط/ الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ت/ ٨٠٧هـ، تحقيق: د/ فاطمة راشد الراجحي، ط/ جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق/ د. حسين العمري وآخرين، ط/ دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت/ ٣٩٥هـ، تحقيق د/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت/ ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط/ الرابعة، ١٩٩٠م.

- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط/ الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، تحقيق/ لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبَيدي الأندلسي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/ الثانية.

- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت/٣٨١هـ، تحقيق: د/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط/ مكتبة الرشد – الرياض.

- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق/ بسام عبد الوهاب الجابي، ط/ دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨هـ.

- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة ٢٢٤هـ، تحقيق/ محمد عبد المعيد خان، ط/ مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، الأولى ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

- غريب الحديث، لابن قتيبة الدينوري، ت/٢٧٦هـ، تحقيق: د/ عبد الله الجبوري، دار الكتب العلمية، ط/ الأولى، ١٤٠٨هـ.

- الفائق في غريب الحديث لجار الله الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، ط/ الثانية.

- الفرق بين الفِرَق، لأبي منصور الإسفراييني، ط/ دار الآفاق الجديدة – بيروت، الثانية، ١٩٧٧م.

- الفهرست، لابن النديم، ت/ ٤٣٨هـ، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة – بيروت، ط/٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، ط/ الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني ت/٤٤٢هـ، تحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي محمد الطيب بن عبد الله الهجراني الحضرمي، عُنِيَ به: بو جمعة مكري/ خالد زواري، ط/ دار المنهاج – جدة، الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

- كتاب الاختيارين، للأخفش الأصغر، تحقيق/ د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- كتاب الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق/ د. عبد المجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، ط/١، ١٤٠٣هـ.

- الكتاب، لسيبويه، ت/١٨٠هـ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/ الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- كتاب القوافي، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق/ د. عزة حسن، ط/ مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم – دمشق، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي التهانوي، تحقيق/ د. علي دحروج، مكتبة لبنان – ناشرون – بيروت، ط/ الأولى، ١٩٩٦م.

- كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بحاجي خليفة، ت/ ١٠٦٧هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- الكليات لأبي البقاء الكفوي، ت/ ١٠٩٤هـ، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط/ مؤسسة الرسالة – الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- الكُنَّاش في النحو والصرف لأبي الفداء الملك المؤيد، ت/٧٣٢هـ، تحقيق: د. علي الكبيسي، د. صبري إبراهيم، ط/ جامعة قطر – الدوحة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، تحقيق/ محمد سعيد المولوي، ط/ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الأولى، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت/ ٦١٦هـ، تحقيق/ د. عبد الإله النبهان، ط/ دار الفكر – دمشق، الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- لسان العرب، لابن منظور، ت/ ٧١١هـ، تحقيق/ عبد الله علي الكبير وزميليه، ط/ دار المعارف.

- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ت/٢١٠هـ، تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو)، لابن إياز، تحقيق/ د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ط/١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت/٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى، ٢٠٠٠م.

- مختار تذكرة الفارسي وتهذيبها، لابن جني، تحقيق/ د. حسين أحمد بو عباس، ط/ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م.

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، أ.د/ رمضان عبد التواب – ط/مكتبة الخانجي، الثالثة.

- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ود/ رمضان عبد التواب، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ت/ ٣٥١هـ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لعبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل القطيعي البغدادي (ت ٧٣٩هـ)، دار الجيل – بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ.

- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب ت/٥٦٧هـ، تحقيق/ علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- المزهر في علوم اللغو والأدب، لجلال الدين السيوطي ت/٩١١هـ، تحقيق/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ د. علي جابر المنصوري، ط/ مطبعة جامعة بغداد، الثانية، ١٩٨٢م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط/ الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- المستوفى في النحو، لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن الفَرُّخان، تحقيق د/ محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية – القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت/ ٤٣٧هـ، تحقيق/ د. حاتم صالح الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٥هـ.

- المعارف، لابن قتيبة، تحقيق/ د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ط/٢، ١٩٩٢م.

- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، ت/ ٢١٥هـ، تحقيق/ د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- معاني القرآن، للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة، الثالثة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م..

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت/ ٣١١هـ، تحقيق/ د. عبد الجليل شلبي، ط/ عالم الكتب – بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ت/ ٦٢٦هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

- معجم البلدان، لياقوت الحموي ت/ ٦٢٦هـ، ط/ دار الفكر – بيروت.

- معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ت/١٧٥هـ، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت/ ٧٦١هـ، تحقيق/ د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط/ دار الفكر – بيروت، الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- المفصل، للزمخشري، ت/ ٥٣٨هـ، تحقيق د/ علي بو ملحم، ط/ مكتبة الهلال – بيروت، الأولى ١٩٩٣م.

- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط/ السادسة.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت/٧٩٠هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، ط/ الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود بن أحمد العيني، تحقيق/ د/ علي فاخر وآخرين، ط/ دار السلام – القاهرة، الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ت/ ٤٧٤هـ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، الناشر: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد، ت/ ٢٨٥هـ، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ط/ الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

- المقصور والممدود، لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق/ د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع الأندلسي ت/٦٨٨هـ، تحقيق د/علي بن سلطان الحكمي، ط/ الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الملل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني، ط/ مؤسسة الحلبي.

- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، ت/٦٦٩هـ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط/ الأولى، ١٩٩٦م.

- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري (ضمن مجموعة الشافية)، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة، ١٩٨٨م.

- المنصف في شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط/ مصطفى البابي الحلبي، الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

- منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية، د/ عبد الأمير محمد الورد، ط/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ومكتبة دار التربية – بغداد، الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار – الأردن، ط/ الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- النسب في العربية، الصورة والآداء - دراسة نقدية، تأليف أ.د/ أمين عبد الله سالم، مطبعة النعمان الحديث، ط/٢، ٢٠٠١م.

- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، لإسماعيل باشا البغدادي، ت/ ١٣٣٩هـ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- همع الهوامع، للسيوطي، ت/ ٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- وفيات الأعيان، لابن خلكان، ت/ ٦٨١هـ، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

***

كشاف الموضوعات

م	الموضوعات	رقم الصفحة
١	ملخص	٢٨٦٩
٢	مقدمة	٢٨٧٣
٣	القسم الأول : الأخفش وكتابه الأوسط ، وفيه مبحثان	٢٨٧٧
٤	المبحث الأول : الأخفش الأوسط (حياته، وآثاره)	٢٨٧٨
٥	اسمه ، ونسبه ، ومولده	٢٨٧٨
٦	صفاته	٢٨٨٠
٧	عقيدته	٢٨٨٠
٨	خُلقه العلمي	٢٨٨١
٩	شيوخه	٢٨٨٣
١٠	تلاميذه	٢٨٨٧
١١	وفاته	٢٨٩٠
١٢	آثاره	٢٨٩١
١٣	المبحث الثاني : كتاب الأوسط دراسة توثيقية منهجية	٢٨٩٥
١٤	أولًا : الدراسة التوثيقية	٢٨٩٥
١٥	(١) عنوان الكتاب	٢٨٩٥
١٦	(٢) سبب تسميته (الأوسط)	٢٨٩٦
١٧	(٣) نسبة كتاب (الأوسط) إلى الأخفش	٢٨٩٦
١٨	ثانياً : الدراسة المنهجية	٢٨٩٧
١٩	(١) أهمية الكتاب	٢٨٩٧
٢٠	(٢) أسلوب الكتاب	٢٨٩٧
٢١	(٣) آراؤه في (الأوسط)	٢٨٩٨

م	الموضوعات	رقم الصفحة
٢٢	(٤) المسائل الخلافية في الكتاب	٢٩٠٣
٢٣	(٥) آراء الأخفش في (الأوسط) بين البصريين والكوفيين	٢٩٠٣
٢٤	(٦) شواهد الكتاب وأمثلته	٢٩٠٥
٢٥	(٧) الأخفش والقياس في (الأوسط)	٢٩٠٦
٢٦	(٨) لغات العرب	٢٩٠٧
٢٧	(٩) أبواب الكتاب	٢٩٠٨
٢٨	القسم الثاني : بقية نصوص (الأوسط) للأخفش جمعٌ وتوثيقٌ وتعليقٌ	٢٩١١
٢٩	- مسألة في باب معاني الكلام	٢٩١٢
٣٠	- مسألتان في باب الضمير	٢٩١٤
٣١	- مسألة في باب الكناية عن الاسم العلم	٢٩١٥
٣٢	- مسألة في باب الموصول	٢٩١٦
٣٣	- مسائل في باب المبتدأ والخبر	٢٩١٧
٣٤	- مسألة في باب الحروف الناسخة	٢٩٢٠
٣٥	- مسألة في باب (لا) النافية للجنس	٢٩٢١
٣٦	- مسألة في باب المفعول فيه	٢٩٢٢
٣٧	- مسألتان في باب الاشتغال	٢٩٢٣
٣٨	- مسائل في باب الاستثناء	٢٩٢٤
٣٩	- مسألتان في باب الحال	٢٩٣٠
٤٠	- مسألة في باب التمييز	٢٩٣٢
٤١	- مسألة في باب حروف الخفض	٢٩٣٣
٤٢	- مسائل في باب التعجب	٢٩٣٤
٤٣	- مسائل في باب (نِعْمَ وبِئْسَ)	٢٩٣٧

م	الموضوعات	رقم الصفحة
٤٤	- مسائل في باب القَسَم	٢٩٣٩
٤٥	- مسائل في باب التوابع	٢٩٤٠
٤٦	- مسائل في باب النداء	٢٩٤٢
٤٧	- مسائل في باب ما لا ينصرف	٢٩٤٤
٤٨	- مسألة في باب (إذا)	٢٩٥٠
٤٩	- مسألتان في باب العدد	٢٩٥١
٥٠	- مسألة في باب حروف الزيادة	٢٩٥٥
٥١	- مسائل في باب المصادر	٢٩٥٦
٥٢	- مسألة في باب الإبدال	٢٩٥٧
٥٣	- مسائل في باب من التأنيث	٢٩٥٨
٥٤	- مسألتان في باب التثنية	٢٩٦٠
٥٥	- مسائل في باب الجمع	٢٩٦٣
٥٦	- مسألة في باب التصغير	٢٩٦٨
٥٧	- مسائل في باب النسب	٢٩٦٩
٥٨	- مسألة في باب همزة الوصل	٢٩٧١
٥٩	- مسألة في باب الوقف	٢٩٧٢
٦٠	- مسائل في باب الخط	٢٩٧٣
٦١	الخاتمة	٢٩٧٤
٦٢	مصادر البحث والتحقيق	٢٩٧٦
٦٣	كشاف الموضوعات	٢٩٩٨